

دُرُوسُ الْبَلَاغَةِ

تأليف

حفني ناصف ، محمد دياب
سلطان محمد ، مصطفى طموم

مع شرحه

شُمُوسُ الْبَرَاةِ

للعلامة أبي الأفضال محمد فضل حق رامفوري
رئيس المدرسة العالية (سابقاً) برامفور ، الهند

دُرُوسُ الْبَلَاغَةِ

تأليف

حفني ناصف ، محمد دياب
سلطان محمد ، مصطفى طموم

مع شرحه

شُمُوسُ الْبَرَاةِ

للعلامة أبي الأفضال محمد فضل حق رامفوري
رئيس المدرسة العالية (سابقاً) برامفور ، الهند

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- جعلنا كتاب "دروس البلاغة" كالمثنى واخترنا شرح هذا الكتاب "شموس البراعة" كالحاشية لشرح المواضع المهمة.
- واخترنا اللون الأحمر كعناوين هذا الكتاب وللنصوص القرآنية والآيات الواردة فيه.
- تصحيح الأغلاط الإملائية في المتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل 'الأسود' التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى، كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولاً عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا، مشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

مقدمة الشارح

الحمد لله الذي ألهمنا بدائع المعاني وغرائب البيان، وعلمنا دقائق المثاني وعجائب التبيان. والصلاة والسلام على من اصطفاه بالإرسال إلى كافة الخلق من الإنس والجان، وأعطاه من الكتاب ما أفحم به فصحاء عدنان وبلغاء قحطان، ومن الحكمة ما مَزَقَ به حكم اليونان، وعلى آله وأصحابه الذي حاز وأقصب السبق في كل ميدان.

وبعد! فيقول أحوج الخلق إلى الغني الباري أبو الأفضال محمد فضل حق الرامفوري - أصلح الله حاله وأحسن مآله - لما رأيت كتاب دروس البلاغة الذي ألفه جماعة من الذين لهم اليد الطولى في العلوم جلها ولا سيما العلوم العربية، والفنون الأدبية لتعليم طلبة العلم في الجامع الأزهر الواقع في مصر، نظرت بعين التأمل فيه فوجدته حاوياً مع اختصاره لما حواه مطبوعات فنّ البلاغة من الأصول والقواعد، وإحالياً مع كثرة مسائله من المناقشات والزوائد، وواقعاً على ترتيب حسن لم يعهد في كتب المتأخرين كما يعرفه من طال نظره في كتب المتقدمين. ولذا اشتهر اشتهاً شمس على نصف النهار، وطارته القبول والديور إلى الأقطار. وجعله أولوا العلم والبصيرة من الكتب التي تقرر دراستها في أكثر مدارس الهند من علم البلاغة، وهو وإن كان جزل العبارة فصيح البيان، إلا أن عامة المحصلين في هذا الزمان يحتاجون في كشف ودائعه إلى الشرح والإيضاح، ولم يقع له شرح إلى الآن، فلذا تواتر عليّ التماس جماعة من طلاب العلم والكمال بلسان الحال والمقال أن أكتب له شرحاً يزلّ صعباه ويكشف عن وجوه فرائده نقابه، فأعذت في شرحه بعد أن قدّمت رجلاً وأخرت أخرى لما رأيت الأقدام عليه أخرى، وشرعت فيه مقتضياً أثر المصنف في الإيجاز والاختصار، ومعرضاً عن التعرض لما لا مدخل له في حل الكتاب من المباحث والأنظار، فحاء بحمد الله في زمان يسير كما استحسنه الأعباء وارتضاه الأولياء. اللهم اختم على ما عملته بختام الرضاء والثواب، ولا تجعله عرضة لكل طعان ومغتاب، واجعله ذخراً إلى يوم الحساب، إنك على كل شيء قديرٌ وبإجابة الدُعاء جديرٌ.

تنبيه للمعلمين

ينبغي للمعلم أن يناقش تلامذته في مسائل كل مبحث شرحه لهم من هذا الكتاب؛ ليتمكنوا من فهمه جيداً، فإذا رأى منهم ذلك سألهم مسائل أخرى، يمكنهم إدراكها مما فهموه.

(أ) كأن يسألهم بعد شرح الفصاحة والبلاغة، وفهمهما عن أسباب خروج العبارات الآتية عنهما، أو عن إحداهما:

- ١- رُبَّ جَفْنَةٍ مُثْعِنَجَةٍ وَطَعْنَةٍ مَسْحَنَفَةٍ تَبْقَى غَدًا بِأَنْقَرَةٍ، أَي: جَفْنَةٌ مَلَأَى، وَطَعْنَةٌ مَتَّسَعَةٌ تَبْقَى بَيْلِدٌ أَنْقَرَةٌ.
- ٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ.
- ٣- أَكَلْتُ الْعَرِينَ وَشَرِبْتُ الصَّمَادِحَ، تَرِيدُ اللَّحْمَ وَالْمَاءَ الْخَالِصَ.
- ٤- وَأَزُورُ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرًا وَعَافٍ فِي الْعَرَفِ عَرَفَانَهُ.
- ٥- أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زَهْرًا عَلَى مَنْ جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ.
- ٦- مَنْ يَهْتَدِي فِي الْفِعْلِ مَا لَا يَهْتَدِي فِي الْقَوْلِ حَتَّى يَفْعَلَ الشَّعْرَاءَ أَي يَهْتَدِي فِي الْفِعْلِ مَا لَا يَهْتَدِيهِ الشَّعْرَاءُ فِي الْقَوْلِ حَتَّى يَفْعَلَ.
- ٧- قَرَبَ مَنَّا، فَرَأَيْنَاهُ أَسَدًا [تَرِيدُ ابْخَرًا]
- ٨- يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا [تَقُولُهُ بِشِدَّةٍ مُخَاطَبًا لِمَنْ إِذَا فَعَلَ، عُدَّ فَعَلُهُ كَرَمًا وَفَضْلًا]

(ب) وكان يسألهم بعد باب الخير والإنشاء أن يجيبوا عما يأتي:

١- أمن الخير أم الإنشاء قولك: الكل أعظم من الجزء، وقوله تعالى: ﴿إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾ [القصص: ٧٦].

٢- ما وجه الإتيان بالخير جملة في قولك: الحق ظهر، والغضب آخره ندم.

٣- ما الذي يستفيدة السامع من قولك: أنا معترف بفضلك، أنت تقوم في السحر، ربّ إني لا أستطيع اصطباراً.

٤- من أيّ الإضراب قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤] و﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

٥- هل للمهتدي أن يقول: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

٦- من أيّ أنواع الإنشاء هذه الأمثلة، وما معانيها المستفادة من القرائن:

(١) أولئك آبائي فحسبي بمثلهم إذا جمعنا يا حرير الجامع

(٢) اعمل ما بدا لك. (٣) لا ترجع عن غيك. (٤) لا أبالي أقعد أم قام.

(٥) ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] (٦) هل يجازي إلا الكفور؟ (٧) ﴿أَلَمْ نُزَكِّكْ فِينَا وَلِيداً﴾ [الشعراء: ١٨]

(٨) ليت هنداً أنجزتنا ما تعدد وشفقت أنفسنا مما تجد

(٩) لو يأتينا فيحدثنا. (١٠) أسكان العقيق كفى فراقاً؟

(ج) وكان يسألهم بعد الذكر والحذف عن دواعي الذكر في هذه الأمثلة:

(١) ﴿أَلَمْ أَرَاكَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾ [الحسن: ١٠] (٢) الرئيس كلمني في أمرك.

(٣) والرئيس أمرني بمقابلتك [تخاطب غيباً]. (٤) الأمير نشر المعارف وأمن المخاوف [جواباً لمن سأل: ما فعل الأمير؟] (٥) حضر السارق [جواباً لقائل: هل حضر السارق؟] (٦) الجدار مشرف على السقوط [تقوله بعد سبق ذكره تنبيهاً لصاحبه].

(٧) فعباس يصد الخطب عنا وعباس يجير من استجارا

[تقوله في مقام المدح].

وعن دواعي الحذف في هذه الأمثلة:

(١) ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٠]. (٢) ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٧، ٦، ٥]. (٣) ﴿خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ٢]. (٤) ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [الضحى: ٦]. (٥) ﴿سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ [فصير حميل]. [يوسف: ٨٣]. (٦) منضحة الزروع ومصلحة الهواء محتال مراوغ [بعد ذكر إنسان].

(٧) أم كيف ينطق بالقيبح مجاهرا والحرّ يحدث ما يشاء فيدفن

(د) وكان يسألهم عن دواعي التقديم والتأخير في هذه الأمثلة:

(١) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]. (٢) ما كل ما يتمنى المرء يدركه. (٣) السفاح في دارك. (٤) إذا أقبل عليك الزمان نقترح عليك ما نشاء. (٥) الإنسان جسم نام حساس ناطق. (٦) الله أسأل أن يصلح الأمور. (٧) الدهر فودي شيئاً. (٨) ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

(٩) ثلاثة تُشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

(١٠) وما أنا أسقمت جسمي به وما أنا أضمرت في القلب ناراً

(هـ) وكان يسألهم عن أغراض التعريف والتنكير في هذه الأمثلة:

(١) إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

(٢) ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خِشْبٌ مُسَنَدَةٌ﴾

[المنافقون: ٤]. (٣) ﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْ لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [الطه: ١] (٤) ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا

أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

(٥) عباس عباس إذا احتدم الوغى والفضل فضل والريع ربيع

(٦) قرأنا شعر أبي الطيب وحبیب، ولم نقرأ شعر الوليد. (٧) ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا

إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤] (٨) ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

(٩) هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه من نسل شيان بين الضال والسم

(١٠) ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] (١١) ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شَيْعًا كَانُوا هُمُ

الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢] (١٢) الذي خاط ملايس الأمير خاط هذا الثوب.

(١٣) أخذ ما أعطيته وسار. (١٤) الرجل خير من المرأة. (١٥) ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] (١٦) اليوم يستقبل الآمال راجيها. (١٧) لبث القوم

ساعة، وقضوا الساعة في الجدال. (١٨) ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤].

(١٩) ادخل السوق واشتر اللحم. (٢٠) زيد الشجاع. (٢١) علماء الدين أجمعوا

على كذب. (٢٢) ركب وزراء السلطان. (٢٣) هذا قريب اللص. (٢٤) أخو الوزير

أرسل لي. (٢٥) وإن شفائي عبرة مهراقة. (٢٦) يا بواب افتح الباب، ويا حارس

لا ترح. ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠] (٢٨) ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] (٢٩) إِنَّ لَهُ لَابِلَاءً وَإِنْ لَهُ لُغْنَمًا. (٣٠) ما قدم من أحد.

(٣١) وَلِلَّهِ عِنْدِي جَانِبٌ لَا أَضِيعُهُ وَلِلَّهِ عِنْدِي وَالْخَالِعةُ جَانِبٌ

(٣٢) فَيَوْمًا يَحْجِلُ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمْ وَيَوْمًا يَجُودُ يَطْرُدُ الْفُقَرَاءَ وَالْجُدْبَاءَ

(٣٣) ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]

(٣٤) ﴿إِنْ لَنَا لَأَحْزَابُ﴾ [الشعراء: ٤١].

(و) وكان يسألهم بعد التشبيه عن التشبيهات الآتية:

(١) وقد لاح في الصبح الثريا لمن رأى كعنفود ملاحية حين نوراً

(٢) كأنما النار في تلهبها والفحم من فوقها يغطبها

زنجية شبكت أناملها من فوق نارنجة لتخفيها

(٣) وكأن أجرام النجوم لوامعها درر نثرن على بساط أزرق

(٤) عزماته مثل النجوم ثواقبها لو لم يكن للثاقبات أفول

(٥) أبذل فإن المال شعر كلما أوسعته خلقاً يريد نباتاً

(٦) ولما بدا لي منك ميل مع العدا عليّ ولم يحدث سواك بدليل

صددت كما صد الرمي تطاولت به مدة الأيام وهو قليل

(٧) رَبِّ حَيٍّ كـ"ميت" ليس فيه أمل يرتحى لنفع وضرر

وعظام تحت التراب وفوق الأرض منها آثار حمد وشكر

(٨) كأن انتضاء البدر من تحت غيمه نجاة من البأساء بعد وقوع

(ز) وكان يسألهم عن المحسنات البديعية فيما يأتي:

(١) كان ما كان وزالا فاطرح قليلاً وقالوا

أيها المعرض عنا حسبك الله تعالى

(٢) ليت المنية حالت دون نصحك لي فيستريح كلانا ممن أذى التهم

(٣) ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، (٤) ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]

(٥) خَلِقُوا وما خَلَقُوا لمكرمة فكأنهم خَلَقُوا وما خَلَقُوا

(٦) على رأس حُرٍّ تاج عزٍّ يزينه وفي رجل عبد قيد ذُلٍّ يشينه

(٧) لُحِبَّت من الأعمار ما لو حوِيتَه لهُنَّت الدنيا بأنك خالِد

(٨) واستوطنوا السر مني وهو منزلهم ولا أفوه به يوماً لغيرهم

(٩) من قاس جدواك يوماً بالسحب أخطأ مدحك

(١٠) السحب تعطى وتبكي وأنت تعطى وتضحك

(١١) أراؤكم ووجوهكم وسيوفكم في الحادثات إذا دجون نجوم

منها معالم للهدى ومصباح تجلو الدجى والأخريات رجوم

(١٢) إنما هذه الحياة متاع والسفيه الغيُّ من يصطفئها

ما مضى فات والمؤمل غيب ولك الساعة التي أنت فيها

(١٣) وسابق آيان وجهته رأته يا صاح طوع اليد

في السبق لما لم يجد مشبهاً سابق أفكاري إلى المقصد

(١٤) لا عيب فيهم سوى أن النزيل يسلو عن الأهل والأرطان والحشم

(١٥) عاشر الناس بالحميم لـلـ المزاحمة

- ويستقظ وقل لمن يتعاطى المزاح مـه
 (١٦) فلم تضع الأعادي قدر شأني ولا قالوا فلان قدر شأني
 (١٧) أي شيء أطيب من ابتسام الثغور، ودوام السرور، وبكاء الغمام، ونوح الحمام.
 (١٨) كمالك تحت كلامك.

(١٩) ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١]

- (٢٠) يا مخاطب الدنيا الدنيئة إنما شرك الردى وقرارة الأكدار
 دار متى ما أضحكت في يومها أبكت غدا ثبأ لها من دار
 (٢١) مدحت بمدك والإخلاص ملتزمي فيه وحسن رجائي فيك محتممي

ولا يصعب على المعلم اقتفاء هذا المنهج

والله الهادي إلى طريق النجاح.

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

الحمد لله الذي قصرت عبارة البلغاء عن الإحاطة بمعاني آياته، وعجزت ألسن الفصحاء عن بيان بدائع مصنوعاته. والصلاة والسلام على من ملك طرقي البلاغة إطناباً وإيجازاً، وعلى آله وأصحابه الفاتحين بهديهم إلى الحقيقة مجازاً.

وبعد! فهذا كتاب في فنون البلاغة الثلاثة، سهل المنال، قريب المأخذ، بريء من وصمة التطويل المملّ وعيب الاختصار المخلّ، سلكنا في تأليفه أسهل الترتيب، وأوضح الأساليب، وجمعنا فيه خلاصة قواعد البلاغة، وأمّهات مسائلها، وتركنا ما لا تمس إليه حاجة التلامذة من الفوائد الزوائد؛ وقوفاً عند حد اللازم، وحرصاً على أقواهم أن تضيق في حل معقد، أو تلخيص مطول، أو تكميل مختصر. فتم به مع كتب الدُّروس النحوية سلم الدراسة العربية في المدارس الابتدائية والتجهرية.

والفضل في ذلك كله للأُميرين الكبيرين ثُبلاً، والإنسانين الكاملين فضلاً، ناظر المعارف المتحاني عن مهاد الراحة في خدمة البلاد، الواقف في منفعتها على قدم الاستعداد صاحب العطفة محمد زكي باشا ووكيلها ذي الأيادي البيضاء في تقدم المعارف نحو الصراط المستقيم، وإدارة شؤونها على المحور القويم صاحب السعادة يعقوب أرئين باشا.

فهما اللذان أشارا علينا بوضع هذا النظام المفيد، وسلوك سبيل هذا الوضع الجديد؛ تحقيقاً لرغائب أمير البلاد. وولى أمرها الناشي في مهد المعارف، العارف بقدرها، مجدد شهرة الديار المصرية، ومعيد شبيبة الدولة المحمدية العلوية مولانا الأفخم عباس حلمي باشا الثاني، أدام الله سعود أمته وأقرّ به عيون آله ورجاله وسائر رعيته آمين.

حفي ناصف محمد دياب سلطان محمد مصطفى طوموم

مقدمة

في الفصاحة والبلاغة

الفصاحة: في اللغة تنبئ عن البيان والظهور، يقال: أفصحَ الصبيُّ في منطقهِ إذا بان وظهر كلامه. وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلمة، والكلام، والمتكلم.

١ - فصاحة الكلمة: سلامتها من تنافر الحروف، ومخالفة القياس، والغرابة. فتنافر الحروف: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان، وعسر النطق بها....

المقدمة: أي هذه مقدمة. فهي خير لمبتدئ عنوف، ولذا نكرها؛ لأن الأصل في الخبر التكثير. في الفصاحة والبلاغة: أي في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وأقسامهما. وإنما جعل الكلام فيه مقدمة؛ لأن المراد بالمقدمة هنا ما يُذكر قبل المقصود ليرتبط به ذلك المقصود، ويتفع به الطالب فيه. ولاشك أن بيان معنى الفصاحة والبلاغة مما يرتبط به مقاصد هذا الفن، ويتفع به الطالب فيها. إذا بان وظهر كلامه: أيضاً يقال: فصَح الأعجمي، وأفصح: إذا انطلق لسانه وحلصت لغته من اللبّة وجادت، فلم يلحن. وهذا المعنى وإن لم يكن نفس البيان والظهور، لكنّه يؤول إليه بنوع من الاستلزام، فلهاذا قال: "تنبئ عن البيان والظهور" ولم يقل: هي البيان والظهور. وأشار به إلى أن المراد هو مطلق الدلالة، سواء كانت بطريق المطابقة، أو بغيرها من أنواع الدلالة. وصفاً للكلمة إلخ: لكن بالمعنى الذي تقع وصفاً لأحد هذه الموصوفات لا تقع به وصفاً للآخر، بل بالمعنى المتغير حتى صار فصاحة المفرد والكلام والمتكلم كأنها حقائق مختلفة، غير مشتركة في أمر يصلح تعريفاً وبياناً لها، فلذا أفرد كلاً منها بتعريف، وقال مقدماً لتعريف فصاحة الكلمة على فصاحة الكلام والمتكلم؛ لثروقهما عليها: فصاحة الكلمة إلخ.

سلامتها من تنافر إلخ: أي من كل واحد من هذه الثلاثة، حتى لو وجد في الكلمة شيء منها لا تكون فصيحاً. وإنما اعصر فصاحة الكلمة في السلامة من هذه الثلاثة؛ لأن المُميل في فصاحتها إما عيب في مادتها وحروفها وهو التنافر، أو في صورتها وصيغتها وهو مخالفة القياس، أو في دلالتها على معناها وهو الغرابة؛ إذ لا يتصور فيها شيء آخر سوى هذه الثلاثة يكون مُحلاً بفصاحتها. وعسر النطق ها: الظاهر أن الثقل في الكلمة سبب لتعسر النطق ها، فهذا العطف من قبيل عطف السبب على السبب، ويحتمل أن يكون عطف تفسير، بناءً على أن الثقل في الكلمة ليس إلا عسر النطق ها.

نحو: الظشّ للموضع الخشن، والمهعّع لنبات ترعاه الإبل، والنقاح للماء العذب الصافي، والمستشزر للمفتول.

ومخالفة القياس: كون الكلمة غير جارية على القانون الصربي، كجمع بوق على بوقات في قول المتنبي:

فإن يلكُ بعضُ النَّاسِ سيفاً لدولةٍ ففي النَّاسِ بوقات لها، وطبولُ
إذ القياس في جمعه للقلّة أبواق، وكموددة في قوله:

إنَّ بَنِيَّ لِلنَّامِ زهدة مآلى في صُدُورِهِم من موددةٍ
والقياس مودة بالإدغام.

والغرابية: كون الكلمة غير ظاهرة المعنى نحو: تكأكأ بمعنى اجتمع، وافرئع بمعنى انصرف، واطلخم بمعنى اشتد.

والمستشزر للمفتول: أي نحو وصف هذه الكلمات؛ ليكون المثال مطابقاً للممثل له. ثم هذه الكلمات متفاوتة في التنافر وإنجاب الثقل، فبعضها كـ"ممعع" متناه فيه، وبعضها كـ"مستشزر" دون ذلك.

غير جارية على القانون: أي لا باندراجها فيه، ولا بكونها في حكم المستثنى منه، وبيان شدوذها عقيب بيان القانون، فنحو: أبي يأبى من الشواذ الثابتة في اللغة الواقعة في كلام الفصحاء، ليست من المخالفة في شيء؛ لأنها في حكم المستثناة. بوق إخ: البوق بالضم، هو الذي ينفخ فيه، وجمعه للقلّة بوقات - كما في البيت - على خلاف القانون. للقلّة أبواق: وللكثره بوائق. والمراد بـ"بعض الناس" في البيت نفس المملوح يعني سيف الدولة.

وكموددة: والقول بأن مخالفة القياس في الشعر جائز للضرورة الشعرية لا يحدي شيئاً؛ لأن الجواز لا ينافي انتفاء الفصاحة، فإن كثيراً من الألفاظ مع كونها جائزة، غلة بالفصاحة، وهذا ظاهرٌ جداً. غير ظاهرة المعنى: أي غير ظاهرة الدلالة على المعنى الموضوع له، فلا يصدق هذا التعريف على التشابه والجمل، حتى يلزم اشتمال القرآن على الغريب؛ لوقوعها فيه، وذلك؛ لأن كلاهما وإن كان غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد لكنه ظاهر المعنى الموضوع له؛ لسهولة انتقال ذهن منهما إلى معناهما الموضوعان له. واطلخم بمعنى اشتد: فإن مثل هذه الألفاظ لعدم تداولها فيما بين العرب العرباء ليست بظاهر الدلالة على معانيها، بل يحتاج إلى معرفتها إلى أن ينفرد، ويبحث عنها في الكتب المبسوطة من اللغة.

٢- وفصاحة الكلام: سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة، ومن ضعف التأليف، ومن التعقيد مع فصاحة كلماته.

فالتنافر: وصف في الكلام، يوجب ثقله على اللسان، وعسر النطق به نحو:

في رفع عرش الشرع مثلك يشرع

وليس قـرب قـير حرب قـير

وغيره
كريم متى أمدحه أمدحه، والورى معى، وإذا ما لمته لمته وحدي

مجتمعة: بأن لا يكون في اجتماع كلماته تنافر، وإنما قال هذا؛ لأن المعنى في فصاحة الكلام هو سلامته من تنافر كل واحدة من كلماته للأخرى، لا السلامة من تنافر أجزاء كلمة واحدة، فإن ذلك من فصاحة الكلمة.

ومن ضعف التأليف إلخ: والمراد هنا أيضاً هو سلامته من كل واحد من هذه الثلاثة، لا من المجموع من حيث المجموع، ودلالة هذا الكلام عليه أظهر مما قال في فصاحة الكلمة؛ لأنه أتى هنا بكلمة "من" في كل واحد من الثلاثة، ومن الظاهر أن تكرار حرف الجر في مثل هذا المقام يؤذن بذلك. ومثل ما ذكرنا في فصاحة الكلمة من وجه الحصر يجري في فصاحة الكلام أيضاً، فبعبه في مادته تنافر الكلمات، وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف، وفي دلالة معناه التعقيد. مع فصاحة كلماته: حال من الضمير في "سلامته". واحترز به عن مثل قولنا: "شعره مستشزر"، فإنه وإن كان كلاماً خالياً عن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد إلا أن فيه كلمة غير فصيحة، وهي مستشزر؛ لأن حروفها متنافرة، فلا يكون كلاماً فصيحاً.

عسر النطق به: سواء كان منشأ الثقل وعسر النطق اجتماع مجموع كلمة مع أخرى، أو اجتماع بعض حروف كلمة مع بعض حروف من الأخرى، فقلوه: نحو:

في رفع عرش الشرع مثلك يشرع

وكذا قوله:

[وقير حرب بمكان قفسر] وليس قرب قير حرب قير

من الأول؛ إذ لا شك أن منشأ الثقل فيهما التقاء مجموع كل كلمة مع مجموع الأخرى. وقوله:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى وإذا ما لمته لمته وحدي

من الثاني؛ لأن موجب الثقل فيه اجتماع الحاء والهاء في كلمة معهما في كلمة أخرى، وإن كان مجرد الجمع بين الحاء والهاء بدون التكرار لا يخل بالفصاحة.

وضعف التأليف: كون الكلام غير جار على القانون النحوي المشهور كالإضمار قبل الذكر لفظاً، ورتبة في قوله:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

غير جار إخ: مع كونه مما جوزه البعض، فإنه إذا كان مخالفاً للقانون المجمع عليه، كتقديم المسند المحصور فيه بـ"إنما" في قولنا: إنما قائم زيد، فإن تأخيرها واجب بالإجماع كان فاسداً لا ضعيفاً. وهذا معنى ما قال في الحاشية: فضعف التأليف ينشأ إخ. لفظاً ورتبة: وكذا معنى وحكاماً لأن القانون هو تقدم المرجع بأحد هذه الوجوه الأربعة، فمخالفته إنما يكون إذا لم يتقدم المرجع بشيء من هذه الوجوه، لا بأن لم يتقدم لفظاً ورتبة فقط. ولعل المصنف رحمه الله أراد بالذكر رتبة مقابل الذكر لفظاً، وهو معنى عام شامل للذكر على الوجهين الآخرين أيضاً. وبالحمل على إذا كان الإضمار في كلام قبل ذكر مرجعه بأحد هذه الوجوه الأربعة، كان التأليف ضعيفاً كما في قوله: "جزى بنوه أبا الغيلان" كنية الرجل الذي جزاه بنوه. عن كبر: أي بعد كبر، فـ"عن" ههنا بمعنى بُعد، كما قيل: في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾. [الانشقاق: ١٩]

سنمار: قيل: هو اسم رجل رومي بن الخورنق (وهو قصر) بظهر الكوفة للنعمان الأكبر فأعجبه، وخاف أن يبي لغیره مثله، فرماه من أعلى القصر فمات، فضرب العرب به المثل في سوء المكافات، فقالوا: "جزاه جزاء سنمار". فقد ذكر فيه ضمير "بنوه" قبل ذكر مرجعه أعني: "أبا الغيلان" لفظاً ورتبة، ومعنى وحكاماً. أما الأول: فظاهر، وأما الثاني: فلأن الذكر رتبة عبارة عن أن يكون المرجع مع كونه مؤخراً لفظاً في رتبة التقديم، وتقديره: كـ"ضرب غلامه زيدا"، على أن زيدا فاعل، فإن مرجع الضمير في "غلامه" وهو زيد، وإن كان مؤخراً بحسب اللفظ لكنه مقدم بحسب الرتبة، والتقدير: لكونه فاعلاً. والمرجع ههنا؛ لكونه مفعولاً في رتبة التأخير. وأما الثالث: فلأن المراد بالذكر معنى هو أن يذكر ما يقتضي معناه، وإن لم يذكر لفظه كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٨] فإن الضمير عائد إلى العدل الذي يقتضيه ويتضمنه ﴿اعْدِلُوا﴾، وظاهر أنه لم يتقدم في البيت ذكر لفظ المرجع، ولا ذكر ما يقتضي معناه.

وأما الرابع: فلأن معنى الذكر حكماً أن لا يتقدم ما يدل على معناه، ولا يتقدم لفظه صريحاً أو تقديرًا، ولكن يوجد نكته تقتضي الإضمار قبل الذكر، فيجعل المرجع هذه النكته متقدماً حكماً، كما يجعل المحذوف لنكته =

وضعف التأليف: ينشأ من العدول عن المشهور إلى قول له صحة عند بعض أولى النظر، فإن خالف تأليف الكلام القانون المجمع عليه كجر الفاعل، ورفع المفعول، وتقدير المسند المحصور فيه فإنما فاسد غير معتبر، والكلام في تركيب له صحة واعتبار.

والتعقيد: أن يكون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد، والخفاء إما من جهة اللفظ بسبب تقدم أو تأخير أو فصل، ويسمى تعقيداً لفظياً كقول المتنبي:

جَفَخْتُ، وَهُمْ لَا يَحْفَخُونَ بِهَا بِهِمْ شَيْمٌ عَلَى الْحَسْبِ الْأَغْرُ دَلَائِلُ

فإن تقديره: جفخت بهم شيم دلائل على الحسب الأغر، وهم لا يحفخون بها. وإما من جهة المعنى بسبب استعمال مجازات وكتابات لا يفهم المراد بها، ويسمى تعقيداً معنوياً (هذا التعقيد)
نحو: قولك: نَشَرَ الْمَلِكُ أَلْسِنَتَهُ فِي الْمَدِينَةِ، مريداً جواسيسه، والصواب نشر عيونه،

- كالنائب كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١)، فإنه جعل مرجع الضمير وهو الشأن من قبيل المذكور حكماً لنكتة الإجمال والتفصيل؛ ليمكن في ذهن السامع. ومن البين أنه لم يوجد في البيت نكتة لإيراد الضمير قبل الذكر فكان تأليفه مخالفاً للقانون النحوي المشهور من كون المرجع مذكوراً بأحد الوجوه الأربعة المذكورة، فكان ضعيفاً مُخلّاً بالفصاحة، وإن كان ذلك مما حوَّره بعضهم كالأخفش وابن جني.
خفي الدلالة: للمتكلم، وإن كان ظاهر الدلالة على معناه الموضوع له، بخلاف الغرابة، فإنها عبارة عن كون الكلام خفي الدلالة على المعنى الموضوع له كما سبق. والخفاء: أي خفاء المراد يكون لخلل واقع.
من جهة اللفظ إلخ: أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد. ويسمى: هذا التعقيد الذي أوجبه خلل من جهة اللفظ والتراكيب لذلك الكلام تعقيداً لفظياً، وذلك كقول المتنبي:

جَفَخْتُ، وَهُمْ لَا يَحْفَخُونَ بِهَا بِهِمْ شَيْمٌ عَلَى الْحَسْبِ الْأَغْرُ دَلَائِلُ

الجفخ: الفخر، والشيم جمع شيمة؛ وهي الخليقة، والأغر: الأبيض الواضح، ففيه من التقدم والتأخير ما خفي به الدلالة على المراد. جفخت وهم إلخ: فهنا وقع التعقيد، وخفاء المراد؛ لخلل من جهة اللفظ بسبب التقدم والتأخير والفصل. وإما من جهة المعنى: عطف على قوله: "إمّا من جهة اللفظ" أي يكون الخفاء لخلل واقع إما من جهة اللفظ أو إمّا من جهة المعنى.

لا يفهم المراد بها: لخفاء القرائن الدالة على المراد بها. نشر عيونه: فإن العين؛ لكونه اسماً للجزء الذي له مزيد اختصاص بالشخص الجاسوس بحيث يتوقف تحققه بوصف كونه جاسوساً عليه؛ إذ لولاه انتفت عنه الجاسوسية، تستعمل مجازاً في الجاسوس بخلاف اللسان، فإنه وإن كان جزءاً منه لكن ليس له مزيد اختصاص بكونه جاسوساً، فلا يصح إطلاقه عليه؛ لأنه لا يصح إطلاق اسم كل جزء على الكل مجازاً، وإنما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بتحقيق ما صار به الكل حاصلاً بوصفه الخاص.

وقوله:

سَاطَلْبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكَبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَحْمَدَا

حيث كنى بالجمود عن السرور، مع أن الجمود يكتن به عن البخل وقت البكاء.

٣- وفصاحة المتكلم: ^{بدوام لقاء الأحبة} ملكة يقتدر بها على التعبير ^{بالدموع} عن المقصود بكلام فصيح ^{صفة راسخة}

في أي غرض كان.

والبلاغة: في اللغة: الوصول والانتهاء، يقال: بلغ فلان مراده إذا وصل إليه، وبلغ

وتسكب عيناى: فكأن بسكب الدموع عن وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة. وأصاب في هذه الكناية؛ لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفاً، ولكنه أخطأ. وقت البكاء: وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب؛ لأنه الذي يفهم من جمودها بسرعة لا دوام السرور، والفرح الذي قصده. وفي معنى هذا البيت وجهان: أحدهما أن عادة الزمان والإخوان المعاملة بنقيض المطلوب، وعكس المقصود، فأطلب خلاف المراد لأغالب الزمان والإخوان فيأتون بالمراد، وهذا على وجه الظرافة والتخييل الشعري. والثاني: أن المراد بطلب الفراق طيب النفس به، وتوطئتها على المكروه المؤدي إلى إفاضة الدموع؛ ليحصل عن ذلك دوام السرور بدوام التلاقي؛ فإن الصبر مفتاح الفرج.

ملكة يقتدر بها: وإنما قال: ملكة: كيفية نفسانية رسخت يرسوخ أمثالها وتواليها في النفس "يقتدر بها"، ولم يقل: "يعبر"، لأنه لا يشترط النطق بالفعل. ثم المراد بالقدرة القدرة المباشرة، فلا ينتقض بالحياة؛ لأن الاقتدار بها ليس بالمباشرة، بل بتوسط سليقة عربية أو تعلم وممارسة. بكلام فصيح: وإنما قال: "بكلام فصيح" ولم يقل: "بلفظ فصيح"؛ ليعم المفرد والمركب كما في التلخيص؛ لأن مقصود المتكلم لا يكون في الأكثر إلا الإخبار أو الطلب، وكل منهما يعبر بالمركب الإسنادي والكلام.

أي غرض كان: من أنواع المعاني كالممدح والذم وغيرهما، حتى لو حصل لشخص ملكة الاقتدار على التعبير عن مقاصده بكلام فصيح بالنظر إلى نوع خاص فقط كالممدح مثلاً، لا يكون فصيحاً. الوصول، والانتهاء: ونقل عن "التاج والقاموس": بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده، فعلى هذا أيضاً يكون معناها الوصول، وإن كان وصولاً مخصوصاً، وهو الوصول بالعبارة إلى كنه المراد، فلهذا قال ههنا: "البلاغة في اللغة الوصول والانتهاء"، ولم يقل: تنبئ عن الوصول والانتهاء، كما قال في بيان معنى الفصاحة.

الركب المدينة إذا انتهى إليها، وتقع في الاصطلاح: وصفا للكلام والمتكلم.

بلاغة الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. والحال ويسمى بالمقام: هو الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة. والمقتضى ويسمى الاعتبار المناسب: هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة، مثلاً: المدح حال

صفة راسخة

للكلام والمتكلم: لا للكلمة؛ لأن هذا أمر يتعلق بالسماع ولم يسمع من العرب اتصاف الكلمة بالبلاغة. ثم البلاغة أيضاً لا تقع وصفاً للكلام والمتكلم بمعنى واحد بل بمعان مختلفة بحيث صارت بلاغة الكلام والمتكلم كأنهما حقيقتان مختلفتان غير مشتركتين في أمر يصلح تعريفاً لهما، فلذا يادر بالتقسيم أولاً، وتعريف كل على حدة بعد ذلك، مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً، ثم التقسيم ثانياً. وقدم تعريف بلاغة الكلام؛ لكونها مأخوذة في تعريف بلاغة المتكلم. مع فصاحته: حال من الضمير المحرور في "مطابقته" الذي هو فاعل المصدر. وهذا شرط لتحقيق البلاغة غير داخل في مفهومها؛ ولهذا لم يذكره بعضهم. ثم لما كان معرفة مقتضى الحال وقوفاً على معرفة الحال ضرورة أن معرفة المضاف من حيث أنه كذلك، يتوقف على معرفة المضاف إليه، قدم تعريف الحال ثم بين المقتضى.

ويسمى بالمقام: ظاهر هذا الكلام يدل على ترادف الحال والمقام. وقيل: اعتبر في مفهوم الحال توهم كونه زماناً؛ لورود الكلام فيه، وفي مفهوم المقام توهم كونه محلاً له. فهما متغايران بهذا الاعتبار، متحددان في القدر المشترك الذي هو الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته التي يؤدي بها أصل المراد على صورة مخصوصة من الإطناب والإيجاز وغيرها. ويسمى الاعتبار المناسب: وفي هذا التسمية إشارة إلى أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال، لا موجه الذي يتمتع بخلفه عنه. وإنما أطلق عليه لفظ المقتضى؛ ليكون تنبيهاً على أن المناسب والمستحسن كالمقتضى والموجب في نظر البلغاء.

هو الصورة المخصوصة إلخ: هذا صريح في أن مقتضى الحال هو نفس تلك الصورة المخصوصة، لكن قوله في تعريف علم المعاني: "هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال" يأتي عنه؛ إذ من الظاهر أن الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الصورة المخصوصة التي جعلت مقتضيات الأحوال، فكيف يصح قوله: "الأحوال التي بها يطابق مقتضى الحال"؟ وإلا يلزم أن تكون تلك الأحوال سبباً لمطابقة الكلام نفس تلك الأحوال، إلا أن يفرق بين الأحوال التي جعلت مقتضيات الأحوال وبين تلك الأحوال التي ذكرها المصنف ﷺ في تعريف علم المعاني، بأن يراد بالأول: الأحوال الكلية كالتأكيد الكلي والتعريف الكلي، وبالتالي: الجزئيات الموردة في الألفاظ كالتأكيد المخصوص بـ"إن" مثلاً في إن زيدا قائم. ولا شك أن اللفظ بسبب اشتماله على الجزئي، يطابق الكلي ويوافقه، ويصح أن يقال: -

يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب، وذكاء المخاطب حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز، فكل من المدح والذكاء حال، وكل من الإطناب والإيجاز مقتضى. وإيراد الكلام على صورة الإطناب والإيجاز مطابقة للمقتضى.

وبلاغة المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام بليغ في أي غرض كان. ويعرف التنافر بالنزق، ومخالفة القياس بالصرف، وضعف التأليف، والتعقيد اللفظي.

- "إن زيدا قائم" قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراد. وهذا مثل ما فرق من جعل مقتضى الحال الكلام للشتم على الصورة المخصوصة لا نفسها بين الكلامين المتطابقين، بأن جعل أحدهما كلياً، والآخر جزئياً؛ لدفع استحالة مطابقة الشيء لنفسه. ثم المصنف رحمه الله بعد ما بين معنى الحال والمقتضى أراد أن يوضحهما مع زيادة بيان معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما.

ملكة إلخ: قد مر في تعريف فصاحة المتكلم من بيان فائدة القيود ما يغني عن بيانها هنا. ويعرف التنافر بالنزق: المقصود من هذا الكلام بيان ما يحتاج إليه في حصول البلاغة من العلوم وغيرها؛ ليعلمها طالب البلاغة ويحصلها، فيمكن له حصول البلاغة. وتفصيل ذلك أنه قد علم مما ذكر من تعريف البلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته أنه لا بد في حصول البلاغة من شيئين: أحدهما: معرفة الأسباب المحللة بالفصاحة؛ ليحترز بهذه المعرفة عن إيراد الكلام غير فصيح؛ لأنه متى فقد الاحتراز عن واحد من تلك الأسباب، انتفت الفصاحة، فانتفت البلاغة أيضاً؛ لما علمت من كون الفصاحة شرطاً لتحقيق البلاغة. والثاني: معرفة الأحوال ومقتضاها ضرورة أن إيراد الكلام مطابقاً لمقتضى الحال لا يتأتى بدون هذه المعرفة. والأسباب المحللة بالفصاحة أمور بعضها يعرف بعلم، وبعضها يعلم آخر، وبعضها لا يعلم بعلم أصلاً، بل بالنزق على ما قال: "ويعرف التنافر بالنزق". أي على ما هو المذهب الصحيح من أن كل ما عده الذوق السليم ثقيلًا، متعسر النطق، فهو متنافر. ولا مدخل فيه لقرب المخارج أو بعدها على ما قيل. والذوق: قوة للنفس بها يدرك لطائف الكلام ووجوه تحسينه، وهو سلفي كما للعرب العرباء، وكسبي كما للمؤلفين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين بتكالمهم وأسرارهم.

بالصرف: أي يعرف بالصرف؛ إذ به يعرف أن موددة في قوله: "ما لي في صدورهم من موددة" مخالف للقياس؛ لأن من قواعدهم أن التثنية إذا اجتمعا في كلمة، وكان الثاني منهما متحركاً ولم يكن زائداً لغرض، وجب الإدغام. وضعف التأليف والتعقيد: يعرف كل منهما بالنحو، أما الأول: فظاهر، وأما الثاني؛ فلأن سببه: إما ضعف التأليف، أو اجتماع أمور مخالفة للأصل. والنحو بين ما هو الأصل، وما هو خلافه.

بالنحو، والغرابية بكثرة الاطلاع على كلام العرب، والتعقيد المعنوي بالبيان والأحوال بمقتضياتها بالمعاني، فوجب على طالب البلاغة معرفة اللغة، والصرف، والنحو، والمعاني، والبيان مع كونه سليم الذوق كثير الاطلاع على كلام العرب.

علم المعاني

هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، فتختلف صور الكلام؛ لاختلاف الأحوال، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [النن: ١٠]، فإن ما قبل "أم" صورة من الكلام تُخالف صورة ما بعدها؛ لأن الأولى فيها فعلٌ لإرادة مبني للمجهول،

بكثرة الاطلاع إلخ: لأن من تيسر له كثرة الاطلاع على كلامهم، حصل له الإحاطة بالألفاظ المتنوعة. وعلم أن ماعندها مما هو غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له فهو غريب. بالبيان: إذ به يعرف اختلاف طرق الدلالة في الوضوح وتمييز السالم عن التعقيد المعنوي من المشتمل عليه. بالمعاني: وهذا ظاهر من تعريفه الآتي عن قريب. سليم الذوق إلخ: إلا أن تعلق المعاني والبيان بالبلاغة؛ لما كان أزيد من تعلق غيرها بها؛ لأنها لا يحنان إلا عما يتعلق بالبلاغة، سموها هذين العلمين بالبلاغة. ولما كان موضوع علم البيان أحصى تحققا من موضوع علم المعاني، ونازلا منه منزلة الشعبة من الأصل؛ لأن المعاني يبحث عن الألفاظ من حيث دلالتها على الخواص سواء كانت مستعملة في المدلولات الوضعية أو العقلية، والبيان عن الألفاظ المستعملة في المدلولات العقلية من حيث تفاوتا في الجلاء والخفاء، قدم المعاني على البيان.

يعرف به إلخ: أي هو علم يستنبط به إدراك كل فرد فرد من جزئيات أحوال اللفظ العربي، كما يدل عليه التعبير بـ"يعرف". وإنما عصى اللفظ بالعربي؛ لأن الصناعة لم توضع إلا لمعرفة أحواله لكن لا مطلقا، بل من حيث ألفا التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، فخرج بذلك علم البيان؛ لأن للأمور المذكورة فيه من تحقيق الجاز بأنواعه والكتابة ونحوها لم تذكر فيه من حيث أنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، بل من حيث ما يقبل منها وما لا يقبل، وخرج بذلك أيضا اغنسات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما؛ لأنها إنما يوتي بها بعد حصول المطابقة غيرها. فتختلف صور الكلام إلخ: أي فتختلف الصور المخصوصة التي يورد عليها الكلام، وهي التي سميت بمقتضيات الأحوال؛ لكون الأحوال مختلفة غير واقعة على لهج واحد يستدعي كل منها ما يناسبه.

والثانية فيها فعلُ الإرادة مبني للمعلوم، والحال الداعي لذلك نسبة الخير إليه سبحانه في الثانية، ومنع نسبة الشر إليه في الأولى. وينحصر الكلام على هذا العلم في ثمانية أبواب وخاتمة.

الباب الأول

في الخبر والإنشاء

كل كلام فهو إما خبر أو إنشاء.

والخبر: ما يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه، أو كاذب، كـ "سافر محمد و علي مقيم".
والإنشاء: ما لا يصح أن يقال لقائله ذلك كـ "سافر يا محمد، وأقم يا علي"، والمراد أي كلام

ومنع نسبة الشر إليه إغ: مع أن المراد بالمريد ههنا أيضا هو الله عز وجل. فلقد أحسنوا الأدب في ذكر الشر مخلوف الفاعل، وإيرازهم لاسمه تعالى عند إرادة الخير والرشد. ثمانية أبواب وخاتمة: انحصار الكل في الأجزاء، لا الكل في الجزئيات؛ لأن علم المعاني عبارة عن هذا المجموع، ولا يصدق على كل واحد منها.

في الخبر والإنشاء: لما كان ما ذكره من تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء وتعرفهما وبعض الأحكام، ككون كل جملة ذات ركنين مما لا اختصاص له بواحد من الخير والإنشاء جمعهما المصنف ﷺ في الباب الواحد، وذكر فيه هذه الأمور التي يشتركان فيها. ثم بعد الفراغ عن بيانها قسم ذلك الباب إلى قسمين: أحدهما: في الكلام على الخبر وبيان ما يختص به من أحواله، والآخر: في الكلام على الإنشاء وأحواله المختصة به. وهذا الذي فعله أحسن وأنسب من الجعل لكل من الخير والإنشاء بابا على حدة، كما جعل صاحب التلخيص وغيره.

إنه صادق فيه: لأن القائل يقصد بذلك الكلام حكاية معنى حاصل في الواقع، فهذه الحكاية إن كانت مطابقة لما في الواقع يقال له: "إنه صادق فيه"، وإن لم تكن مطابقة له يقال له: إنه كاذب، كـ "سافر محمد"، و "علي مقيم"، فقصد القائل بالأول: حكاية ثبوت السفر لمحمد، وبالتالي: حكاية ثبوت الإقامة لعلي في الواقع، فإن حصل الطباق بين تلك الحكاية وما وقع في نفس الأمر بأن وجد اتصاف محمد بالسفر واتصاف علي بالإقامة ثبت صدقه، وإلا ثبت كذبه. ما لا يصح: لأنه لا يقصد به الحكاية عن معنى حاصل في الواقع حتى ثبت صدقه بمطابقة الحكاية، أو كذبه بعدم مطابقتها، بل القصد به إحداث مدلوله، وإيجاده بذلك اللفظ كـ "سافر يا محمد، وأقم يا علي"، فإنه لم يقصد به حكاية شيء، بل إحداث مدلوله وهو طلب السفر والإقامة.

بصدق الخبر مطابقته للواقع، وبكذبه عدم مطابقته له، فجملة "عليّ مقيم" إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج فصدق، وإلا فكذب. ولكل جملة ركنان: محكوم عليه، ومحكوم به، ويسمى الأول مسند إليه كالفاعل ونائبه، والمبتدأ ^{أحدهما} الذي له خبر. ويسمى الثاني مسندا كالفعل، والمبتدأ المكثفي بمرفوعه. ^{والآخر}

الكلام على الخبر

الخبر، إما أن يكون جملة فعلية أو اسمية.

فالأولى موضوعة لإفادة الحدوث في زمن مخصوص مع الاختصار. وقد تفيد الاستمرار التجددي بالقرائن إذا كان الفعل مضارعا، كقول طريف:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

مطابقته للواقع: والمراد بنفس الأمر ما عليه الأمر في نفسه، مع قطع النظر عن اعتبار الزمن وتعمله، ويقال له: الخارج أيضا لكونه خارجا عن اعتبار العقل، وللتبني على هذا أورد بعد ذكر الواقع ههنا لفظ الخارج في قوله بعيد هذا: إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج، بأن تكون في الخارج، كما فهت من اللفظ. وإلا: أي وإن لم تكن النسبة المفهومة منها مطابقة لما في الخارج، بأن تكون في الخارج على خلاف ما دل عليه الكلام. ولكل جملة: سواء كانت خبرية أو إنشائية. والمبتدأ المكثفي بمرفوعه: وهو القسم الثاني من المبتدأ أي الصفة الواقعة بعد حرف النفي، أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر مثل: ما قائم الزيدان، وأقامم الزيدان، فإن الصفة في هذين المثالين مسندة إلى ما بعدها، وهو فاعلها يسند مسد الخبر.

لإفادة الحدوث: أي لإفادة حدوث الحدث المدلول عليه بالفعل الواقع فيها من الأزمنة الثلاثة، سواء كان معينا كالجملة الفعلية التي وقع الفعل فيها ماضيا، أو مبهما كالجملة الفعلية التي فعلها مضارع إذا قلنا إنه محتمل للحال والاستقبال. مع الاختصار: وهذا احتراز عن مثل قولنا: زيد قائم الآن، أو أمس، أو غدا، فإن دلالة على الزمان المخصوص ليس إلا بانضمام قولنا: "الآن أو أمس أو غدا"، بخلاف الفعل؛ فإنه يدل على أحد تلك الأزمنة بصيغة من غير حاجة إلى انضمام أمر آخر يدل عليه. أو كلما إغ: الميزة ههنا للاستفهام التقريري، والواو للعطف على مقدر أي أحضرت العرب في عكاظ، وكلما وردت عكاظ - هو سوق بين نخلة والطائف تجتمع فيها قبائل العرب - فيتفاحرون ويتناشدون، وهذا مفعول "وردت" بمعنى جاءت، "قبيلة" فاعله.

والثانية موضوعة مجرد ثبوت المسند للمسند إليه نحو: الشمس مضيئة، وقد تفيد
المسألة الاسمية

الاستمرار بالقرائن إذا لم يكن في خيرها فعل نحو: العلم نافع.

والأصل في الخير أن يلقى لإفادة المخاطب الحكم الذي تضمنه الجملة، كما في قولنا:
أي ما وضع الراكب الخيري له وهو وقوع النسيبة أو لا وقوعها

حضر الأمير، أو لإفادة أن المتكلم عالم به نحو: أنت حضرت أمس. ويسمى الحكم:

فائدة الخير، وكون المتكلم عالما به لازم الفائدة.

وقد يلقى الخير لأغراض أخرى:

١ - كالاسترحام في قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾.
(القصص: ٢٤)

= بعثوا إلي عرفهم أي عريف القوم القيم بأمرهم ورئيسهم المتولي للبحث عنه، والكلام في شأنهم حتى اشتهر
بذلك، وعرف به. يتوسم أي يصدر منه ذلك التوسم، وتقرس الوجوه متحددا شيئا فشيئا، ولحظة فلحظة. فهذه
الجملة الفعلية تدل على الاستمرار التحددي بمعونة المقام، وبقرينة السياق؛ لأن تعيين المطلوب إنما يحصل بعد
التفرس المتحدد كثيرا في وجوه الحاضرين في السوق.

مجرد ثبوت المسند: أي من غير إفادتها للحدث، ومن غير اقتضاها للحدث نحو: الشمس مضيئة، وهذا بحسب
أصل الوضع. إذا لم يكن: إذ لو كان في خيرها فعل، فدلالة الفعل على الحدث والتجدد لا تفيد الثبوت على
وجه الاستمرار نحو: العلم نافع. حضر الأمير: لمن لا يعلمه؛ إذ يريد به المتكلم إعلام وقوع الحضور للأمير.
المتكلم عالم به: وذلك فيما إذا كان للمخاطب عالما بأصل الحكم.

لازم الفائدة: نحو: أنت حضرت أمس، فإنه يتمتع فيه إفادة المخاطب أنه حضر أمس؛ لكونه معلوما له، بل يريد
إفادة أن المتكلم يعلم به؛ لأنه كلما استفيد من الخير الأول استفيد الثاني، ولا عكس؛ لجواز أن يكون الأول معلوما
قبل الخير بدون الثاني، فحينئذ يفيد الخير الثاني دون الأول؛ لامتناع تحصيل الحاصل فاللزوم بينهما ليس باعتبار
وجودهما في الواقع؛ لظهور أنه لا يلزم من تحقق الحكم الخير، فضلا عن كون غيره عالما بالحكم، بل باعتبار
استفادتهما من الخير. فعلى هذا جعل الحكم نفسه فائدة الخير، ونفس كون المتكلم عالما به لازمه، لا استفادتهما
كما جعل المصنف عليه السلام. إنما هو بالنظر إلى أن ما يستفاد من الشيء أحق بأن يسمى فائدة من نفس الاستفادة.

وقد يلقى الخير: على خلاف الأصل، وبطريق المجاز لأغراض أخرى، غير إفادته إحدى الفائدتين. رب إني: فإنه
لا يمكن حمل هذا القول على الإفادة؛ لأنه ع خطاب لمن يعلم المهر وما يخفى. فكيف يراد به إفادة الحكم أو
لازمه؟ بل إنما سبق؛ لأجل طلب الرحمة والعطف. وإنما عدي فقير باللام؛ لأنه ضمن معنى سائل وطالب.

- ٢- وإظهار الضعف في قول زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾. [مرم: ٣]
- ٣- وإظهار التحسر في قول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾. [آل عمران: ٣٦]
- ٤- وإظهار الفرح بمقبل، والشماتة بمحدر في قوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾. [ابن إسرائيل: ١٨]
- ٥- وإظهار السرور في قولك: أخذت جائزة التقدم لمن يعلم ذلك.
- ٦- والتوبيخ في قولك للعائر: الشمس طالعة.
- أضرب الخير: حيث كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب، ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة حذرا من اللغو، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم، ألقي إليه الخير مجردا عن التأكيد نحو: أخوك قادم.

وهن العظم مني: فإنه أيضا ليس للإفادة، بل للتضع وإظهار الضعف. وإنما خص العظم بالذكر؛ لأنه عمود البدن وبه قوامه، فإذا وهن تداعى وتساقطت قوته. وضعتها أنثى: فمردها بهذا القول إظهار التحسر والتحزن على ما فات من رجائها، وهو كون الذكر في بطنها. وزهق الباطل: أي ذهب وهلك من قولهم: زهقت نفسه إذا خرجت، و"الحق" الإسلام، و"الباطل" الشرك، فالمقصود منه إظهار الفرح بإقبال الإسلام، وإظهار الشماتة بإدبار الشرك. لمن يعلم ذلك: فإنه لا يكون حينئذ للإفادة، بل لهد إظهار السرور. والجائزة: الصلة والعطاء. الشمس طالعة: فإن كون الشمس طالعة مما يعلمه كل أحد، فلا يكون المراد به الإفادة، بل الغرض التوبيخ على عثرته وزلته.

قدر الحاجة: أي على مقدار حاجة الخير في إفادة أحد الأمرين، أو حاجة المخاطب في استفادتهما، فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها. حذرا من اللغو: فإنه علل بالبلاغة إما على تقدير الزيادة، فلزوم اللغو في الكلام ظاهر، وإما على تقدير النقصان؛ فلائنه لم يحصل الغرض حينئذ داخل بالمقصود، فيكون الكلام لغوا غير مفيد.

مجردا عن التأكيد: أي تأكيد الحكم، وإن كان يجوز ههنا التأكيد اللفظي، والمعنوي في أحد الطرفين نحو: أخوك قادم، إذا ألفتته إلى من لا يعلم الحكم، فإنه لو أورد تأكيد الحكم ههنا، وقيل: إن أخاك قادم، لكان لغوا؛ لحصول الغرض، وهو قبول معنى الخير بلا مؤكدة؛ لأن الخل الخالي يتمكن فيه كل نقش يرد عليه، وإن كان يصح أن يقال في ذلك المثال: أخوك أخوك قادم، أو أخوك نفسه قادم.

وإن كان مترددا فيه طالبا لمعرفته، حَسُنْ توكيده نحو: إن أحاك قادم، وإن كان منكرا، وجب توكيده بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر حسب درجة الإنكار نحو: إن أحاك قادم، أو إنه لقادم، أو والله إنه لقادم.

فالخير بالنسبة لخلوه من التوكيد، واشتماله عليه ثلاثة أضرب كما رأيت، ويسمى الضرب الأول: ابتدائيا، والثاني: طلبيا، والثالث: إنكاريا. ويكون التوكيد بـ"إن" و"أن"، ولام الابتداء، وأحرف التنبيه، والقسم، ونون التوكيد، والحروف الزائدة، والتكرير، و"قد"، و"أما" الشرطية.
 أي التأكيد استحيشا
 أي الخلو عن التأكيد
 أي الكلام للمؤكد وجوبا

وإن كان مترددا فيه إخ: طالبا لمعرفته، وهذا ليس احترازا عن شيء، بل هو لازم للتردد بحسب الطبع والعادة، فإن البخاري طبع أن الإنسان إذا تردد في شيء، صار متشوقا إليه وطالبا للإطلاع على شأنه، وإلا كان منسيا غير متردد فيه. حسن توكيده: أي حسن في باب البلاغة تقويته بمؤكد واحد؛ ليزيل ذلك المؤكد التردد، ويمكن الحكم بـ"إن" فلو زاد على مؤكد واحد، أو لم يؤكد أصلا لم يستحسن نحو: إن أحاك قادم بالتأكيد بـ"إن" إذا أغنيته إلى من يتردد فيه.

حسب درجة الإنكار إخ: أي قوة وضعفا، فإن كان الإنكار في الجملة، كفي فيه التأكيد بمؤكد واحد، وإن بولغ في الإنكار، بولغ في التأكيد بمؤكدين أو أكثر بحيث يقاومه في إزاته، هذا على طبق ما قال المصنف رحمه الله، وعلى هذا فالفرق بين المؤكد الواحد في صورة الإنكار، وبينه في صورة التردد بالوجوب والاستحسان، وقيل: إنه يزيد توكيد الخبر الذي عوطب به المنكر على توكيد الطلبي بحسب قوة إنكاره وضعفه، فعلى هذا لا يجوز الاكتفاء في صورة الإنكار بمؤكد واحد نحو: "إن أحاك قادم"، مؤكدا بـ"إن"، أو "إنه لقادم" بزيادة اللام، أو "والله إنه لقادم" بزيادة اللام والقسم. ابتدائيا: أي ضربا ابتدائيا؛ لكونه غير مسبوق بطلب وإنكار.

طلبيا: أي ضربا طلبيا؛ لأنه مسبوق بالطلب، أو لكونه للطلب. إنكاريا: أي ضربا إنكاريا؛ لكونه مسبوقا بالإنكار، أو لكونه المعاطب به منكرا. ويكون التوكيد بـ"إن" إخ: بكسر الهمزة وفتحها على ما هو مذهب بعضهم، وأكثرهم لم يعطوها من مؤكدات النسبة؛ لكون ما بعدها في حكم المفرد. وأحرف التنبيه إخ: وهي ألا، أمّا، ها، وأحرف القسم، ونون التوكيد أي "الثقلية والخفيفة"، والحروف الزائدة وهي سبعة أحرف: "إن"، وأن مخففتين، وما، ولا، ومن، والباء، واللام، والتكرير أي تكرير الجملة، و"قد" التي للتحقيق، وأما الشرطية، هذا آخر الكلام على الخبر.

الكلام على الإنشاء

الإنشاء إما طلبي، أو غير طلبي.

فالطلبى: ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب. وغير الطلبى: ما ليس كذلك.

والأول يكون بخمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء. أما

الأمر: فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وله أربع صيغ: فعل الأمر نحو: ﴿خُذِ

الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مرم: ١٢] والمضارع المقرون باللام نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾

[الطلاق: ٧] واسم فعل الأمر نحو: "حي على الفلاح"،
أي يقتضى
بالصب
في غير الفاعل للمعاطب

طلبيا: أي ضربا طلبيا؛ لأنه مسبوق بالطلب، أو لكونه للطلاب. إنكاريا: أي ضربا إنكاريا؛ لكونه مسبوقا

بالإنكار، أو لكونه للمعاطب به منكرا. ويكون التوكيد بـ"إن" إخ: يكسر الغمزة ويفتحها على ما هو مذهب بعضهم، وأكثرهم لم يعدوها من مؤكدات النسبة؛ لكون ما بعدها في حكم المفرد.

وأحرف التثنية إخ: وهي ألا، أمّا، ها، وأحرف القسم، ونون التوكيد أي "الثقيلة والخفيفة"، وأحرف الزائدة

وهي سبعة أحرف: "إن، وأن مخففتين، وما، ولا، ومن، والباء، واللام"، والتكرير أي تكرير الجملة، و"قد" التي

للتحقيق، وأما الشرطية، هذا آخر الكلام على الخبر.

ما يستدعي مطلوبا: إذ الطلب بدون المتعلق غير متصور. وقت الطلب: لأن الطلب حقيقة: عبارة عن إرادة

تحصيل شيء، أو ائجة والشهوة لحصوله. وظاهر أن الإرادة لا تتعلق بتحصيل الحاصل من حيث هو حاصل،

وكذا الشهوة في حصول للشتهي لا تبقى بعد حصوله. فلو أوردت صيغة الطلب في الحاصل لم تحمل على

معناها الحقيقي، بل على ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان، والتقوى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا

بِالله﴾ [النساء: ١٣٦] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّبِعْ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. ما ليس كذلك: كأفعال المقاربة، وأفعال

المدح والذم، وصيغ العقود والقسم، ونحو ذلك. والأول يكون إخ: وأما الثاني، فسيحيى من المصنف أنه ليس

من مباحث علم المباني؛ ولذا لم يتعرضوا به.

على وجه الاستعلاء: أي طلبا كائنا على جهة طلب الأمر العلو، سواء كان عاليا في نفسه أو لا، بأن يكون

كلامه على جهة الغلظة والقوة، لا على جهة التواضع والخضوع كما في الدعاء، ولا على جهة المساواة كما في

الالتماس. صيغ: المراد بصيغة الأمر ههنا، ما دل على طلب الفعل على وجه الاستعلاء، سواء كان اسما أو

فعلا. حي على الفلاح: أي أقبل عليه، فـ"حي" اسم بمعنى الأمر.

والمصدر النائب عن فعل الأمر نحو: "سعيًا في الخير".

قد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال:

١- كالدعاء نحو: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩].

٢- والالتماس كقولك لمن يساويك: أعطني الكتاب.

٣- والتمني نحو: ^{في الرتبة} ^{بدون الاستعلاء والتضرع}

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْحَلِي بِصُبْحٍ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمَثَلٍ

٤- والإرشاد نحو: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَحَلٍ مُسَمًّى فَكُتِبَ لَهُ وَلْيُكْتَبْ بَيْنَكُمْ

كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٥- والتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

سعيًا في الخير: أي اسع فيه، فـ"سعيًا" هنا قائم مقام فعل الأمر المخوف لازماً. وقرائن الأحوال: وهي نحو ستة وعشرين ذكرها أهل الأصول، وذكروا العلاقة أيضاً بين المعنى الأصلي لصيغ الأمر وبين تلك المعاني، وذكر المصنف رحمه بعضاً من تلك المعاني، ولم يتعرض لبيان العلاقة أصلاً؛ نظراً للاختصار. كالدعاء: أي الطلب على سبيل التضرع والخضوع. والتمني: وهو طلب محبوب لا طماعية فيه، وذلك في مقام لا يقدر المأمور على تحصيل المطلوب نحو:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْحَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمَثَلٍ

فليس المراد طلب الانجلاء من الليل؛ لأنه لا يقدر على ذلك، بل تمنى الانجلاء فقط. وقوله: "وما الإصباح منك بأمثل" أي أفضل، كلام تقديري، فكأنه يقول: هذا الليل لا طماعية في زواله وانكشافه، وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل منه عندي؛ لأن أفاقي هومي غاراً كما أفاقيها ليلاً.

والإرشاد: جعله بعضهم قسماً من الندب، وفرق بعضهم بينه وبين الندب بأن الندب لمصلحة الآخرة، والإرشاد لمصلحة الدنيا نحو: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فإن الله تعالى أرشد في هذه الآية العباد عند المداينة بكتابة الدين. والتهديد: أي تخويف، محصاة وعيد مبرهن أو مجمل نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] -

٦- والتعجيز نحو:

يَا لَبَكْرَ أَنْشُرُوا لِي كُلِّيَا يَا لَبَكْرَ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

٧- والإهانة نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

٨- والإباحة نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠].

٩- والامتنان نحو: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٢].

١٠- والتخيير نحو: خذ هذا أو ذاك.

١١- والتسوية نحو: ﴿فَاصْبِرْ أَوْ لَا تَصْبِرْ﴾ [الطور: ١٦].

١٢- والإكرام نحو: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾ [الحجر: ٤٦].

= أي فسترون جزاءه أمامكم، فهو يتضمن وعيدا بعملا. والتهديد مع الوعيد الميوز كَانَ يقول السيد لعبده: دُم على عصيانك، فالعصا أمامك.

والتعجيز: وهذا في مقام إظهار عجز من يدعي أن في وسعه وطاقته أن يفعل الأمر الفلاني نحو:

يَا لَبَكْرَ أَنْشُرُوا لِي كُلِّيَا يَا لَبَكْرَ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

إذ ليس المراد به أمرهم حقيقة بإشعار الكليل، وإنما المراد إظهار عجزهم عن ذلك؛ لأنهم إذا حاولوه بعد سماع صيغة الأمر ولم يمكنهم فظهر عجزهم. والإهانة: أي إظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾، فليس المراد أمرهم بكونهم حجارة أو حديدًا؛ لعدم قدرتهم على ذلك، بل المقصود إظهار قلة المبالاة بهم. والإباحة: والإذن في الفعل لمن يستأذن فيه بلسان المقال أو بلسان الحال نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ بمعنى أنه يباح لكم الأكل والشرب.

والامتنان: فإن اقتران قوله تعالى: ﴿رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ قرينة الامتنان على العباد. والتخيير: والفرق بين التخيير والإباحة على ما قالوا: إنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير، ويجوز في الإباحة. والتسوية: بين شيئين، وذلك في مقام يتوهم المخاطب أن أحدهما أرجح من الآخر نحو: ﴿فَاصْبِرْ أَوْ لَا تَصْبِرْ﴾ فإنه ربما يتوهم أن الصبر نافع، فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه، فليس المراد بالصيغة الأمر بالصبر، بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الأمرين. والإكرام: وهذا إذا استعملت صيغة الأمر في مقام يحصل من حصول المطلوب إكرام المأمور نحو: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾

وأما النهي: فهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، وله صيغة واحدة، وهي المضارع مع "لا" الناهية، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقد نخرج صيغته عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، تفهم من المقام والسياق:

١- كالدعاء: نحو: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

٢- والالتماس: كقولك لمن يسألك: لا تبرح من مكانك حتى أرجع إليك.

٣- والتمني: نحو: لا تطلع في قوله:

يا ليل طُلْ يا نوم زُلْ يا صبح قِفْ لا تَطْلُعْ

٤- والتهديد: كقولك لخادمك، "لا تطع أمري".

وأما الاستفهام: فهو طلب العلم بشيء،

عن الفعل: أي عن الفعل المأخوذ منه الصيغة نحو: "لا تزن"، فإنه طلب الكف عن الزنا المأخوذ منه هذه الصيغة، فلا ينقض التعريف بنحو: كُفْ عن القتل؛ لأنه طلب الكف عن القتل، وهو غير الفعل المأخوذ منه صيغة الأمر. وجه الاستعلاء: أي عد الآتي بصيغته لنفسه عالياً، وقد مر في الأمر تفصيله. وهي المضارع: فهو واحد بالنوع، وإن كان تحته أشخاص كثيرة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ نهيًا عن الفساد.

معناها الأصلي: وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء إلى معانٍ أخرى، ليس فيها طلب الكف على وجه الاستعلاء. المقام والسياق: سواء كان فيها طلب بدون الاستعلاء. لا تطلع: فصيغة "لا تطلع" ههنا ليس للطلب؛ إذ ليس الصبح مما يخاطب بذلك وبفهم الخطاب، بل لجرد التمني، أو لم يكن فيها طلب أصلاً، ومثاله ما ذكره بقوله:

يا ليل طُلْ يا نوم زُلْ يا صبح قِفْ لا تَطْلُعْ

والتهديد: أي التخويف والتوعد، كقولك لخادمك: لا تطع أمري"، وإنما كان هذا تهديداً للعلم الضروري بأن المطلوب من الخادم امتثاله الأمر، لا ترك إطاعة الأمر فهو للتهديد، فكأنك قلت: "لا تطع أمري فستري ما يلزمك على ترك الإطاعة". بشيء: بالأدوات المخصوصة، فلا يرد نحو: "علمني" على صيغة الأمر.

وأدواته: الهمزة، وهل، ما، ومن، ومتى، وأيان، وكيف، وأين، وأنى، وكم، وأي.
 ١- فالهمزة لطلب التصور أو التصديق، والتصور: هو إدراك المفرد كقولك:
 "عليّ مسافر أم خالدا؟ تعتقد أن السفر حصل من أحدهما، ولكن تطلب تعيينه، ولذا
 يجاب بالتعيين، فيقال: "عليّ" مثلاً، والتصديق: هو إدراك النسبة نحو: أسافر عليّ؟
 تستفهم عن حصول السفر وعدمه، ولذا يجاب بـ "نعم" أو "لا"، والمسئول عنه
 في التصور ما يلي الهمزة، ويكون له معادل يذكر بعد أم، وتسمى متصلة، فتقول
 في الاستفهام عن المسند إليه: أأنت فعلت هذا أم يوسف؟ وعن المسند: أراغب
 أنت عن الأمر أم راغب فيه؟ وعن المفعول:

وأدواته إخ: أي كلماته من الحروف الدالة عليه، والأسماء المتضمنة لمعناه. الهمزة وهل، ما إخ: وهذه الأدوات
 إما ١- مختصة بطلب التصور، أو ٢- بطلب التصديق، أو ٣- غير مختصة بشيء منهما، فالقسم الثالث هو
 الهمزة، والثاني "هل"، والأول بقية الكلمات. لطلب التصور: أي تصور المستفهم عنه بوجه مخصوص لم يكن
 حاصلًا بهذا الوجه، وإن كان تصوره بوجه آخر ضروريًا؛ لظهور استحالة طلب ما لم يتصور أصلًا.
 التصديق: فهي غير مختصة بواحد منهما. إدراك المفرد: أي غير النسبة التامة الخيرية؛ لأن التصور مقابل
 التصديق، وقد فسر التصديق بعد هذا بإدراك النسبة، وأراد بالنسبة هناك النسبة التامة الخيرية، فلا بد أن يكون
 المراد بالمفرد ههنا مقابل هذه النسبة. ولكن: لم تعلم المحكوم عليه بهذا الحكم على وجه التفصيل والتعيين،
 فنقصد علمه بهذا الوجه. تطلب تعيينه: فيكون المطلوب بالسؤال هو تصور المحكوم عليه بهذا الوجه، لا التصديق
 محصوله قبل السؤال. على: مثلاً؛ يحصل لك تصور المحكوم عليه بخصوصه وإنه عليّ. تستفهم: وتطلب التصديق
 بأن حصوله معنى متحقق في الواقع أو لا. بـ "نعم" أو "لا": فيحصل لك التصديق بوقوع تلك النسبة أو لا
 وقوعها. ما يلي الهمزة: من المسند إليه أو المسند أو شيء من متعلقهما.

وتسمى متصلة: أي حقه أن تردف فيه الهمزة بـ "أم" المتصلة؛ لتدل على أن الاستفهام لتعيين أحد المفردين،
 المتصل أحدهما بالهمزة، والآخر بـ "أم" مع حصول أصل التصديق بالحكم. أأنت فعلت هذا إخ: إذا كنت تعلم
 أن شخصًا صدر منه الفعل، وشككت في كونه، المخاطب أو غيره، فالسؤال ههنا لطلب تعيين المسند إليه
 والفاعل. أراغب أنت عن الأمر إخ: إذا حصل لك التصديق بأنه قد وقع رغبته من المخاطب، ولكن لا تعرف
 أمّا عن الأمر، أو فيه؟ فالسؤال ههنا لطلب تصور المسند بخصوصه وتعيينه.

أيائي تقصد أم خالدا؟ وعن الحال: أراكبا جئت أم ماشيا؟ وعن الظرف: أيوم الخميس قدمت أم يوم الجمعة؟ وهكذا. وقد لا يذكر المعادل نحو: أنت فعلت ماذا؟ أراغب أنت عن الأمر؟ أيائي تقصد؟ أراكبا جئت؟ أيوم الخميس قدمت؟ والمسؤول عنه في التصديق النسبة، ولا يكون لها معادل، فإن جاءت "أم" بعد "ها" قدرت منقطعة، وتكون بمعنى "بل".

٢- و"هل" لطلب التصديق فقط نحو: هل جاء صديقك؟ والجواب "نعم" أو "لا"، ولذا يمتنع معها ذكر المعادل،

أيائي تقصد إلخ: إذا عرفت أن مخاطبك قصد أحدا، منك وخالدا، ولكن ما عرفت هل وقع هذا القصد عليك أم على خالدا؟ فالسؤال هنا لتعيين المفعول. أراكبا جئت إلخ: إذا كان الشك في حال المجيء هل هي الركوب أو المشي؟ مع حصول التصديق بوقوع المجيء من المخاطب، فالمقصود من السؤال هنا طلب تعيين الحال. أيوم الخميس قدمت إلخ: إذا كنت شككت في زمان القدوم بأنه أي يوم؟ هو مع القطع بوقوع القدوم من المخاطب، فالسؤال هنا لطلب تصور الظرف وتعيينه. وهكذا قياس سائر المعمولات. لا يذكر المعادل: أي لفظا، لكنه يعتبر تقديرا، فنقول في الاستفهام عن المسند إليه بخذف المعادل نحو: "أأنت فعلت هذا؟" وعن المسند: أراغب أنت عن الأمر؟ وعن المفعول: أيائي تقصد؟ وعن الحال: أراكبا جئت؟ وعن الظرف: أيوم الخميس قدمت؟ وهكذا قياس باقي المعمولات. النسبة: أي الرابطة بين المسند إليه والمسند، لا أحدهما، أو شيء من قيودهما حتى يكون هو أولى بالإيلاء من غيره، بل إيلاء الكلام بتمامه الهمزة على النظم الطبعي من غير تقدم؛ لما يشعر أن تقديره إنما هو لقصد الاستفهام عنه يدل على أن المطلوب هو التصديق بالنسبة. ولا يكون لها معادل: فإن الهمزة في هذا القسم تعني غناء "أم" فلا حاجة إلى ذكر المعادل بعد الهمزة. بمعنى بل: التي تدل على أن الكلام السابق وقع غلطا، أو بمعنى "بل" التي تكون لجرد الانتقال من كلام إلى كلام آخر أهم منه، لا لتدارك الغلط.

لطلب التصديق فقط: أي دون طلب التصور نحو: هل جاء صديقك؟ إذا كان المطلوب التصديق، وأريد السؤال هل حصل المجيء لصديق المخاطب أو لم يحصل؟ والجواب "نعم" أي حصل بمجيئه، أو "لا" أي لم يحصل. ولذا: أي ولا اختصاص "هل" لطلب التصديق، يمتنع معها ذكر المعادل.

فلا يقال: هل جاء صديقك أم عدوك؟ و"هل" تسمى بسيطة: إن استفهم بها عن وجود شيء في نفسه نحو: هل العنقاء موجودة؟ ومركبة: إن استفهم بها عن وجود شيء لشيء نحو: هل تبيض العنقاء وتفرخ؟

٣- و"ما" يطلب بها شرح الاسم نحو: ما العسجد، أو اللجين؟ أو حقيقة المسمى، نحو: ما الإنسان؟ أو حال المذكور معها، كقولك لقادم عليك: ما أنت؟

٤- و"من" يطلب بها تعيين العقلاء كقولك: من فتح مصر؟
تخصيصاً أو جنساً

٥- و"متى" يطلب بها تعيين الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً نحو: متى جئت؟ ومتى تذهب؟

فلا يقال إغ: لأن ذكر المعادل ووقوعه مفرداً بعد "أم" يدل على كونها متصلة، وهي تدل على كون السؤال عن التصور، وتعيين أحد الأمرين بعد حصول التصديق بنفس الحكم فكيف يتصور ههنا استعمال "هل" التي تطلب التصديق؛ لأن مقتضاها جهل أصل الحكم؟ نعم لو ذكرت "أم" معها منقطعة بمعنى "هل" الإضرابية، فقل مثلاً: "هل زيد قائم أم عمرو قائم؟" على سبيل الإضراب لم يمتنع.

عن وجود شيء: أي عن التصديق بوقوع النسبة بين موضوع ما ومحمول هو نفس وجود ذلك الموضوع نحو: هل العنقاء موجودة؟ فيجاب بأنها موجودة أو لا. عن وجود شيء لشيء: أي عن التصديق بوجود المحمول للمعالم؛ لوجود الموضوع في نفسه لموضوع. هل تبيض العنقاء وتفرخ: ويجاب بأنها تبيض وتفرخ، أو لا، ثم هذه التسمية ليست باعتبار "هل" في نفسها، بل باعتبار مدخولها؛ لأن مدخول الأولى لما كان حكاية عن نفس وجود الموضوع وصيرورته في نفسه، بخلاف مدخول الثانية؛ فلها حكاية عن الموضوع على حال وصفة، سميت الأولى بسيطة، والثانية مركبة.

شرح الاسم: أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح، مع قطع النظر عن كونه موجوداً في نفس الأمر نحو: ما العسجد أو اللجين؟ طالبا أن يشرح هذا الاسم ببيان مدلوله، فيجاب بإيراد لفظ أشهر ويقال: هو الذهب أو الفضة. أو حقيقة المسمى: أي تصور ماهية من حيث وجودها في نفس الأمر نحو: ما الإنسان؟ أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ وماهية الموجودة، فيجاب بأنه حيوان ناطق. ما أنت؟ أي عالم أم جاهل، فيجاب بتعيين الوصف، ويقال: "هو عالم" مثلاً. من فتح مصر: فيجاب بـ"زيد"، ونحوه مما يفيد تشخيصه، أو -نسباً كما يقال: من جبريل؟ بمعنى: أبشر هو، أم ملك، أم جني؟ فيجاب: بـ"الملك"، ومثله مما يدل على تعيين جنسه. متى جئت: في الماضي والجواب: سحراً ونحوه. متى تذهب: في المستقبل، فيقال: بعد شهر مثلاً.

- ٦- و"أَيَّانَ" يطلب بها تعيين الزمان المستقبل خاصة، وتكون في موضع التهويل كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦].
- ٧- و"كيف" يطلب بها تعيين الحال نحو: كيف أنت؟
- ٨- و"أَيْنَ" يطلب بها تعيين المكان نحو: أين تذهب؟
- ٩- و"أَنَّى" تكون بمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. [البقرة: ٢٥٩]
- ١٠- ومعنى "مِنْ أَيْنَ" نحو: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ومعنى متى نحو: زُرْ أَيْنَ شئت.
- ١١- و"كَمْ" يطلب بها تعيين عدد مبهم نحو: ﴿كَمْ لَيْشُم﴾ [الكهف: ١٩].

تعيين الزمان المستقبل: فيقال: "أَيَّانَ يثمر هذا الغرس؟" فيجاب: بعد عشر مثلاً. موضع التهويل: أي في الموضع الذي يقصد فيه التهويل بشأن المسؤول عنه، وتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، فقد استعملت "أَيَّانَ" مع يوم القيمة للتهويل، والتفخيم بشأنه. تعيين الحال: أي الصفة التي عليها الشيء كالصحة، والمرض، والركوب والمشى نحو: كيف أنت؟ أي على أي حال من الصحة، والمرض أنت؟ ونحو: كيف جئت؟ أي راكباً، أو ماشياً. أين تذهب: والجواب إلى المسجد وشبهه.

وَأَيْنَ تَكُونُ: لها استعمالات سواء كانت حقيقة في جمعها، أو حقيقة في البعض وبجازا في البعض. أحدها: أن تكون بمعنى "كيف" ولكن يجب حينئذ أن يكون بعدها فعل بخلاف كيف؟ فإن إلقاء الفعل بها غير واجب نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي كيف يحيي بمعنى على أي حال وصفة يحيي؟ وهذا على سبيل الاعتراف بالعجز عن معرفة كيفية الإحياء والاستعظام؛ لقدرة المحيي، ولا يقال: "أَنَّى زيد؟" بمعنى كيف هو بمؤالة الاسم إياها، ويقال: "كيف زيد؟" وثانيها: أن تكون بمعنى من أين؟ فتكون في تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا (وهما الظرفية والابتدائية). وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل نحو قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ أي من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه رزق الدنيا، وهو آتٍ في غير حينه، والأبواب مغلقة عليك، لا سبيل للدخال به إليك، وثالثها: أن تكون بمعنى متى وحينئذ أيضا يليها الفعل نحو: زُرْ أَيْنَ شئت، أي متى شئت. كم ليشتم: أي كم يوما؟ أو كم سنة؟ أو كم ساعة؟ فميز "كم" ههنا بخلاف، ومثال ما ميزه مذكور قولنا: "كم درهما لك؟"

١٢- و"أي" يطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مرم: ٧٣]، ويسأل بها عن الزمان، والمكان، والحال، والعدد، والعامل، وغيره حسب ما تضاف إليه.

وقد نخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الأصلي لمعان آخر تفهم من سياق الكلام: كـ

- ١- التسوية نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].
- ٢- والنفي نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

أمر يعمهما: يعني إذا كان هناك أمر يعم شيئين سواء كان ذاتيا أو عرضيا، وكان واحد منهما محكوما عليه بحكم، وهو مجهول عند السائل أو أريد تمييزه، فيسأل بـ"أي" عن التمييز له، وحينئذ يكون الجواب ما يفيد التمييز سواء كان علما، أو صنفا، أو نوعا، أو جنسا، أو فصلا، أو خاصة، لكن أرباب المعقول اصطلاحوا على أن الجواب هو الفصل، أو الخاصة لا غير، وذلك؛ لأنهم لما رأوا أن السؤال بـ"أي" عن التميز، وكان المقصود في علومهم تمييز ماهيات، والتميز لها ليس إلا الفصل أو الخاصة، حكموا بأن الجواب عن السؤال بـ"أي" هو الفصل أو الخاصة.

أي الفريقين خير مقاما: هذا حكاية للكلام للمشركين لعلماء اليهود، فالفرقية أمر يعم الفريقين، وقد اعتقد للمشركون أن أحد الفريقين ثبت له الخيرية، فسألوا عما يميز هذا الفريق، فكانهم قالوا: "نحن خير أم أصحاب محمد ﷺ؟"، والجواب الذي يحصل به التمييز هو الجواب بالتعيين، ولذا أحاطهم اليهود بقولهم: "أنتم" لكنهم مراؤن في هذا الجواب كاذبون، ولو قالوا: "أصحاب محمد ﷺ" لكانوا صادقين في الجواب، ناطقين بالحق. ويسأل بها: أي عن كل ما يميز البهيم الذي أضيفت كلمة "أي" إليه من الزمان والمكان والحال والعدد والعامل وغيره، ويكون تعيين واحد منها.

حسب ما تضاف: كلمة أي إليه، لا عن الفصل والخاصة فقط كما اصطلاح أرباب المعقول. تفهم من سياق الكلام: وتناسب معناها الأصلي، فيكون استعمالها في تلك المعاني مجازا. أأنذرتهم أم لم تنذرهم: فإن كلمة الميزة و"أم" ههنا قد عرجتا عن معناهما الأصلي، الذي هو الاستفهام، عن أحد المستويين في علم المستفهم بجرده معنى الاستواء. فإن اللفظ الحامل لمعينين قد يجرّد لأحدهما ويستعمل فيه وحده كما في صيغة النداء؛ فإنها كانت الاختصاص الندائي، فجردت لمطلق الاختصاص في قولك: "اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة"، ولذا بطل مقتضى الاستفهام من الصدارة وكونهما لأحد الأمرين. هل جزاء الإحسان إلا الإحسان: أي ما جزاء الإحسان ما بطاعة إلا الإحسان بالثواب فـ"هل" ههنا بمعنى الجحد والنفي.

٣- والإنكار نحو: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦].

٤- والأمر نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، ونحو: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] بمعنى انتهوا وأسلموا.

٥- والنهي نحو: ﴿أَتُحْشَوْنَهُمْ فَأَلَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَحْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣].

٦- والتشويق نحو: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠].

٧- والتعظيم نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٨- والتحقير نحو: أهذا الذي مدحته كثير؟

٩- والتهكم نحو: أعقلك يسوع لك أن تفعل كذا؟
أي الاستهزاء

والإنكار: وفي هذه الصورة يكون النكر ما يلي الميزة اسما كان، أو فعلا، ففي قوله تعالى: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ للنكر هو المفعول وهو غير الله سبحانه، لا نفس الدعاء؛ لأن الدعاء مسلم، والنكر إنما هو كون المدعو غير الله تعالى، في قول الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ النكر الفعل، وهو النفي، فيكون المراد الإثبات؛ لأن إنكار النفي إثبات أي كاف الله عبده.

هل أدلكم إلخ: فحقيقة الاستفهام فيها غير مراد، وإنما المراد تشويق النفوس؛ ليكون الأمر بالإيمان، والجهاد الواقع بعده من قوله سبحانه: ﴿تَوَمِّنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنُجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١١]، أوقع في النفوس؛ لأنه غير معنى الأمر كما يدل عليه الجواب بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، ومن الظاهر أن الأمر الوارد على النفوس بعد تشويق وتطلع منها إليه أوقع فيها وأقرب من قبولها.

من ذا الذي إلخ: الاستفهام ههنا للنفي، لكن المقصود منه التعظيم والبيان؛ لكرم شأنه تعالى، بأنه لا أحد يستقل بأن يدفع ما يريد هو سبحانه شفاعا واستكانة؛ فضلا أن يعاوقه عنادا ومقابلة، ولعلك قد تظننت من هذا أن الاستفهام المستعمل للتعظيم لا يجب أن يكون لتعظيم ما دخلت عليه كلمة الاستفهام، بل ربما يكون لتعظيم ما يتعلق به بنحو من التعلق. أهذا الذي: فالاستفهام ههنا لقصد الاحتقار والاستخفاف بالشار إليه، مع أنك تعرفه، ولهذا جيء باسم الإشارة الدالة على التحقير أيضا. أعقلك يسوع: فليس المراد به السؤال عن كون عقل المخاطب مسوعا بما ذكر، بل المقصود الاستخفاف بشأن عقله.

١٠- والتعجب نحو: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

١١- والتنبيه على الضلال نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].

١٢- والوعيد نحو: أتفعل كذا، وقد أحسنت إليك؟

وأما التمني: فهو طلب شيء محبوب لا يرجى حصوله؛ لكونه مستحيلا، أو بعيد الوقوع، كقوله:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَعْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وقول المعسر: ليت لي ألف دينار. وإذا كان الأمر متوقعا الحصول، فإن ترقبه يسمى ترجيا، ويعبر عنه بـ "عسى" أو "لعل" نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

مَا لِهَذَا الرَّسُولِ إِنْ: فإن الغرض من هذا الاستفهام التعجب؛ لأنهم لما رأوا الرسول ﷺ يأكل كما يأكل غيره، ويرتد في الأسواق كما يرتد غيره فيها، تعجبوا من حاله، بناء على زعمهم أن الرسول يجب أن يكون مستغنيا عن الأكل، والتعيش. فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ: إذ ليس القصد منه الاستعلام عن مذهبهم، بل التنبيه على ضلالتهم، وأنهم لا مذهب لهم ينحون به. أتفعل كذا إِنْ: فإنه يدل على كراهة الإساءة بمقابلة الإحسان المتقتضية للزجر بالوعيد، فيحمل على الوعيد بهذه القرينة. أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ إِنْ: هذا مثال لكون التمني مستحيلا؛ فإن استحالة عود الشباب مما لا كلام لأحد فيها، وإنما الكلام في أنه مستحيل عادة أو عقلا. ولعل الحق أنه إن أريد بالشباب قوة الشوية كان عوده محالا عادة، وإن أريد به زمان الازدياد القوي التامة كان عوده محالا عقلا؛ لاستلزامه أن يكون للزمان زمان. وقول المعسر: الذي لا طماعية له في حصول ألف دينار.

ليت لي ألف دينار: وهذا مثال لكون التمني ممكنا بعيد الوقوع، فعلم منه التمني إذا كان أمرا ممكنا، فلا بد أن يكون بعيد الوقوع بحيث لا يكون لك توقع، وطماعية في حصوله؛ لأنه إذا كان مما لك توقع وطماعية في وقوعه، انقلب التمني بالترجي. بعسى: نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، فإن إتيان الله بالفتح لرسوله ﷺ على أعدائه متوقع الحصول، مترقب الوقوع بلا شبهة. أو لعل: نحو قوله تعالى ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ فإن المراد ههنا بالأمر الذي يحدثه الله تعالى، هو أن يقلب قلب الزوج من بغض الزوجة إلى محبتها، ومن الرغبة عنها إلى الرغبة فيها، ومن عزيمة الطلاق إلى الندم عليه، ورجوعها على ما يدل عليه سياق الآية، ولا شبهة أنه أمر متوقع الوقوع، مرجو الحصول.

وللتمني أربع أدوات: واحدة أصلية: وهي ليت، وثلاثة غير أصلية: وهي "هل" نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، و"لو" نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، و"لعل" نحو قوله:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

ولاستعمال هذه الأدوات في التمني ينصب المضارع الواقع في جوابها.

وأما النداء: فهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو، وأدواته ثمانية: "يا، والهمزة،

وهي ليت: لأنها موضوعة للتمني. غير أصلية: لأنها مستعملة في التمني بطريق التوسع والمجاز فـهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ: فإنه يقال لقصد التمني، والقرينة عليه زيادة "من"؛ لأنها لا تزاد في الاستفهام الغير المنقول إلى النفي، فعلم أن "هل" ههنا متضمنة للتمني المستلزم لنفي التمني.

فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ: بالنصب بإضمار "أن" بعد الفاء، فالنصب قرينة على أن "لو" ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب الفعل بـ"أن" مضمره بعد الفاء إلا بعد الأشياء الستة التي هي: الاستفهام، والتمني، والعرض، والأمر، والنهي، والنفي. فلو حملت على أصلها لم يكن لنصب المضارع بعدها وجه. وأما حملها على الخصوص التمني، فلما بين التمني ومعناها الأصلي من التلاقي في التقدير؛ فلذلك شاع استعارتها لذلك.

هويت أطير: فإن طيران المتكلم إلى من هو، ليس مما يتوقع حصوله ويترجى وقوعه؛ لكونه مستحيلا، فلا تحمل كلمة "لعل" ههنا على أصلها الذي هو الترجي، بل على معنى التمني المستعمل في اشغالات، والممكنات التي لا طماعة في وقوعها.

الواقع في جوابها: وهذا ظاهر في كلمة "لو"؛ لأن الشرطية ليست من الأشياء التي ينصب المضارع في جوابها، وكذا في "لعل" على مذهب البصريين؛ إذ لا جواب للترجي عندهم، فنصب المضارع في جوابها يكون قرينة على خروجها عن أصلها واستعمالها في معنى التمني، لكنه غير ظاهر في "هل"؛ لأن الاستفهام الذي هو أصلها أيضا من الأشياء التي ينصب المضارع بعدها، فنصب الجواب بعد "هل" لا يدل - على خروجها عن أصلها، وتضمنتها لمعنى "ليت"، فلعلة أراد أن الاستعمال في معنى التمني علة لنصب الجواب في جميع هذه الأدوات، وإن كان يمكن ذلك في بعضها بغير هذا الاستعمال أيضا، أو أراد بصيغة الجمع ما فوق الواحد، وقصد بهذه الأدوات كلمة "لو" و"لعل" فقط.

طلب الإقبال: أي طلب المتكلم إقبال المخاطب. بحرف نائب: سواء كان ذلك الحرف ملفوظا كـ "يا زيد"، أو مقدرا، كـ ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩].

وأي، وآ، وأي، وأيا، وهيا، ووا"، فالهمزة وأي للقريب، وغيرهما للبعيد، وقد ينزل
 البعيد منزلة القريب، فينادى بالهمزة، و"أي" إشارة إلى أنه لشدة استحضاره في ذهن
 المتكلم، صار كالحاضر معه كقول الشاعر:

أَسْكَاَنَ نَعْمَانَ الْأَرَكَ تَيَقَّنُوا بِأَنَّكُمْ فِي رُبِّ قَلْبِي سَكَاَنٌ

وقد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأحد الحروف الموضوعة له، إشارة إلى أن
 المنادى عظيم الشأن، رفيع المرتبة، حتى كان بعد درجته في العظم عن درجة المتكلم
 بعد في المسافة، كقولك: أيَا مَوْلَايَ، وأنت معه، أو إشارة إلى انحطاط درجته كقولك:
 أيَا هَذَا لِمَنْ هُوَ مَعَكَ، أو إشارة إلى أن السامع غافل لنحو نوم أو ذهول كأنه غير
 حاضر في المجلس كقولك للمساهي: أيَا فُلَانٍ. وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها
 أي طلب الإقبال
 الأصلي لمعان أخرى تفهم من القرائن:

١ - كالإغراء نحو: قولك لمن أقبل يتظلم "يا مظلوم".

نعمان الأَرَكَ: بالفتح فيها، اسم واد بين عرفات وطائف. بأنكم في ربيع إلخ: الربيع - بالفتح - المنزل،
 والباء في "بأنكم" زائدة، وهو في محل مفعولي تيقنوا. فنودي "سكان نعمان الأَرَكَ" مع كونهم بعيدين بالهمزة
 الموضوعة للقريب، تنبيها على أنهم حاضرون في القلب لا يغيبون عنه أصلا حتى صاروا كالشهودين الحاضرين.
 بعد في المسافة: فيستبعد المتكلم نفسه عن مرتبته، وبعد ذاته في مكان بعيد عن حضرته، كقولك: "أيَا مَوْلَايَ"
 وأنت معه، وكقولك: "يا الله" مع أنه تعالى أقرب إلينا من جبل الوريد.

أيَا هَذَا لِمَنْ هُوَ مَعَكَ: إشارة إلى أنه لانحطاط درجته، كأنه بعيد عن الحضور. لنحو نوم أو ذهول: فيجعل نحو
 النوم والذهول بمنزلة البعيد في إعلاء الصوت. كأنه غير حاضر إلخ: وقد لا يكون السامع غافلا حقيقة، لكنه
 يجعل كالغافل؛ لعظم الأمر المدعو له حتى كأنه غافل عنه، مقصر لم يف بما هو حقه من السعي والاجتهاد،
 كقولك لمن حضر عندك: "أيَا فُلَانٍ، تَهَيَّأَ لِلْحَرْبِ". يتظلم: أي يظهر ظلم الغير ويشتكى منه. يا مظلوم: فإنك
 لا تريد بهذا النداء طلب إقباله؛ لكونه حاصلا، بل تريد إقراءه وحته على زيادة التظلم وبث الشكوى.

٢- والزجر نحو:

أَفُؤَادِي مَتَى الْمَتَابُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِي أَلَمَّا

٣- والتحير والتضجر نحو: أيا منازل سلمى أين سلامك!.

ويكثر هذا في نداء الأطلال، والمطايا، ونحوها.

٤- والتحسر، والتوجع كقوله:

أَيَا قَبْرِ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ مُتْرَعًا

٥- والتذكر نحو:

أَيَا مَنْزَلِي سَلَمَى سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّاقِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وغير الطلبي يكون بالتعجب، والقسم، وصيغ العقود: كعبت واشتريت، ويكون

بغير ذلك، وأنواع الإنشاء غير الطلبي ليست من مباحث علم المعاني؛ فلذا ضربنا

صفحة عنها.

أي لم تعرض

أفؤادي إلخ: فليس المراد فيه النداء حقيقة؛ لأنه لا معنى لنداء الإنسان نفسه، وإنما الغرض منه الزجر والملامة؛ ليحصل به الندامة والميل إلى التوبة. نداء الأطلال إلخ: فإنها لا تصلح لمعنى النداء، وإنما المقصود من نداها التحير، والتضجر. مترعاً: لثرع: المملوء، وكان الظاهر أن يقول: "مترعين" بصيغة التثنية، لكن وحده؛ لأن أصل العبارة البرّ مترع، والبحر مترع أيضاً. ومعنى البيت أنه ينادي القبر فيقول: أتعجب من موارثك الذي يدفنه جوده الذي ملأ البرّ والبحر، فالمقصود من نداء القبر مجرد إظهار الوجع والحسرة.

أيا منزلي سلمى: فإن الغرض من هذا النداء التذكّر، لما مضى من التأسف والألفة بها. بغير ذلك: كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم. فلذا: ولأن أكثر أقسامه نُقلت عن الخبرية إلى الإنشائية، فيستغني بأبحاثها الخبرية عن الإنشائية.

تصح: من الصحو بمعنى: هوشيارى وهوشيار شدن.

الباب الثاني

في الذكر والحذف

أريد إفادة السامع حكما، فأبي لفظ يدل على معنى فيه، فالأصل ذكره، وأبى علم من الكلام لدلالة باقيه عليه فالأصل حذفه، وإذا تعارض هذان الأصلان لا يعدل عن مقتضى أحدهما إلى مقتضى الآخر، إلا لداع، فمن دواعي الذكر:

١ - زيادة التقرير والإيضاح نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

٢ - وقلة الثقة بالقرينة؛ لضعف فهم السامع نحو: زيد نعم الصديق

فإن السامع حكما: لعل الاختصار على إفادة الحكم؛ لكونه أغلب، وإلا فهذا البيان يتأتى على تقدير إفادة السامع علم المتكلم بالحكم أيضا. وإذا تعارض هذان الأصلان: بأن يكون اللفظ الواحد مع كونه دالا على معنى فيه من معانيه مما يعلم من الكلام؛ لدلالة باقيه عليه. إلا لداع: لئلا يلزم الترجيح بلا مرجع، فلا بد من قوة دواعي كل منهما. التقرير والإيضاح: المراد بالتقرير الإثبات في ذهن السامع، وبالإيضاح الكشف عن التقرير والإيضاح حاصل في الحذف أيضا عند وجود القرينة المعينة له، وفي الذكر زيادتهما؛ لاحتياج الدلالة اللفظية مع الدلالة العقلية حينئذ، فلذا جعل داعي الذكر زيادة التقرير والإيضاح لأنفسهما نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ فإن في ذكر "أولئك" الثاني من زيادة التقرير والإيضاح ما لو حذف "أولئك" الأولى لكانت القرينة على حذفه، لم يكن. وليس المراد أن "أولئك" الثاني لو لم يذكر ههنا كان محذوفا حتى يرد أنه لم يذكر كان ما بعده وهو "هم المفلحون" معطوفا على غير "أولئك" الأول أعني "على هدى" من غير احتياج اعتبار حذف أولئك الثاني، فلا يكون الآية مثالا لاختيار الذكر على الحذف.

ضعف فهم السامع: فيكون مقتضى الاحتياط أن يذكر ولا يحذف نحو: زيد نعم الصديق، تقول ذلك إن كان لك ذكر زيد، فإن سبق ذكر زيد وإن كان قرينة للحذف، لكن طول عهد السامع به، أو ذكر الكلام في غيره أورث ضعف تلك القرينة وعفائها، فيضعف التعويل عليها والثقة بها. فصار الاحتياط أن يذكر زيد فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه من القرينة.

تقول ذلك إذا سبق لك ذكر زيد، وطال عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره.

- ٣- والتعريض بغاوة السامع نحو: عمرو قال كذا، في جواب ماذا قال عمرو؟
- ٤- والتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار، كما إذا قال الحاكم لشاهد: هل أقرّ زيد هذا بأنّ عليه كذا؟، فيقول الشاهد: نعم زيد أقرّ بأنّ عليه كذا.
- ٥- والتعجب إذا كان الحكم غريباً نحو: عليّ يقاوم الأسد، تقول ذلك مع سبق ذكره.

- ٦- والتعظيم، والإهانة، إذا كان اللفظ يفيد ذلك، كأن يسألك سائل: هل رجع القائد؟ فتقول: رجع المنصور، أو المهزوم.
- ومن دواعي الحذف:

- ١- إخفاء الأمر عن غير المخاطب نحو: أقبل، تريد عليّاً مثلاً.

والتعريض بغاوة السامع: إما لقصد ألفا وصفه، أو لقصد إهائته نحو: عمرو قال كذا، في جواب ماذا قال عمرو؟ فذكر عمرو في السؤال قرينة على حذفه في الجواب، لكن مع ذلك لم يحذف؛ لقصد التعريض بغاوة السامع، والتبیه على أنه غبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا. والتسجيل على السامع: أي كتابة الحكم، وتقريره عليه بين يدي الحاكم حتى لا يتأتى له الإنكار [كما في المثال المذكور] فذكر زيد مع قيام قرينة الحذف، وهي السؤال من شأنه؛ لئلا يجد سبيلاً للإنكار بأن يقول للحاكم: إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري، فأجاب، ولذلك سكت ولم أطلب الأعذار فيه.

غريباً: أي إظهار التعجب منه؛ لأن نفس التعجب لا يتوقف على الذكر، بل يكون بغاية الحكم سواء ذكر، أو لم يذكر نحو: عليّ يقاوم الأسد، تقول ذلك مع سبق ذكره القرينة على الحذف، لكن مع ذلك لم يحذف؛ لأن في ذكره إظهار التعب منه. وأما نفس التعجب فمشتاقاً مقاومة الأسد سواء ذكر "عليّ" أو حذف. رجوع المنصور أو المهزوم: فذكره بعنوان المنصور يفيد تعظيمه، ويعتوان المهزوم إهائته. عن غير المخاطب: من الحاضرين، وهذا عند قيام القرينة على المحذوف للمخاطب دون غيره منهم نحو: أقبل، تريد عليّاً مثلاً، عند قيام القرينة عليه عند المخاطب دون سائر الحاضرين.

٢- وتأني الإنكار عند الحاجة نحو: لئيمٌ خسيسٌ، بعد ذكر شخص معين.

٣- والتنبيه على تعيين المحذوف ولو ادعاء نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ووهاب الألوף.

٤- واختبار تنبه السامع أو مقدار تنبهه نحو: نوره مستفاد من نور الشمس، وواسطة عقد الكواكب.

٥- وضيق المقام إما لتوجع نحو:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ
وإما لخوف فوات فرصة نحو قول الصياد: "غزال".

٦- والتعظيم، والتحقيق لصونه عن لسانك، أو صَوْنُ لسانك عنه، فالأول ^{أي هذا كقول} نحو: نجوم سماء، والثاني نحو: قوم إذا أكلوا أخفوا حديثهم.

شخص معين: فتريد ذلك الشخص وتحذفه؛ لئيسر لك الإنكار عند لومه لك على سبه أو تشكيه منك، ويمكن لك أن تقول: ما سميتك، ما عيتك. ولو ادعاء: فعلة الحذف التنبيه على مطلق التعيين سواء كان حقيقة، بأن لا يصلح ذلك الوصف حقيقة إلا له، أو ادعاءً بأن يدعى أن ذلك الوصف له لا لغيره. والأول نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي الله سبحانه وتعالى، فلم يذكره لتعينه بذلك الوصف حقيقة؛ لظهور أن لا خالق سواه. والثاني نحو: وهاب الألوף أي السلطان، فحذفه؛ لادعاء تعينه بهذا الوصف، وإن كان يمكن في الواقع أن يتصف بذلك غيره.

واختبار تنبه السامع: عند القرينة هل يتنبه بها، أم لا يتنبه بها إلا باصراحة أو اختبار، مقدار تنبهه ومبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا، نحو: نوره مستفاد من نور الشمس وواسطة عقد الكواكب، فحذف المسند إليه في قوله: "وواسطة عقد الكواكب" اختباراً للسامع بأنه يتنبه أم لا.

قلت عليل: فلم يقل أنا عليل؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بذكر المسند إليه بسبب توجع، وسامة إليه من علة. والتعظيم والتحقيق: إيهاما لصونه عن مخالطة لسانك؛ تعظيماً له، أو صون لسانك عنه تحقيراً له، وادعاءً للحسنة فيه. فالأول أي الحذف للتعظيم نحو: نجوم سماء أي هم نجوم سماء، فلم تذكره تعظيماً وصوناً له عن لسانك. قوم إذا: أي هم قوم، فحذفته تحقيراً له وإيهاما لصون اللسان عنه.

٧- والحفاظة على وزن، أو سجع، فالأول نحو:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

والثاني نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: الآية ٣].

٨- والتعميم باختصار نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي جميع

عباده؛ لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم.

٩- والأدب نحو قول الشاعر:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّوِ دِدٍ وَالْمَحْدِ، وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

١٠- وتنزيل المتعدي منزلة اللازم لعدم تعلق الغرض بالمعمول نحو: ﴿هَلْ

والحفاظة على وزن: أي في البيت بأن يحتل الوزن بذكره. أو سجع: أي في الشعر بأن يكون ذكره يفسد ذلك السجع. فالأول: أي الحفاظة على وزن البيت نحو:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

أي: نحن بما عندنا راضون، فحذف الخبر ههنا؛ لحفاظة الوزن إذ لو ذكر لم يستقيم وزن البيت. والثاني: أي الحفاظة على سجع في الشعر نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ أي: وما قلاك، فحذف ضمير المفعول؛ لرعاية السجع السابق والآتي. والتعميم: أي تعميم الفعل وتعلقه بكل ما يمكن أن يتعلق به؛ لأن حذف المعمول، إذا لم يوجد قرينة على تعيينه كما في الآية يؤذن بالعموم أي بعموم الفعل وتعلقه بكل معمول معلوم جنسه في ضمن الفعل؛ لأن تقدير بعضه دون بعض حينئذ يعود إلى ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح، فيكون جميع الخصوصيات منوطة، فيحصل التعميم مع الاختصار، بخلاف ما لو ذكر ذلك المعمول بصيغة العموم، فإنه وإن كان يفيد العموم أيضا لكن يفوت الاختصار حينئذ.

قد طلبنا: فحذف مفعول "طلبنا"، ولم يقل وطلبنا لك مثلاً؛ لقصد التأدب مع الممنوح بترك مواجهته بالتصريح بطلب مثل له. وتنزيل المتعدي إلخ: كون الغرض منه مجرد إثباته للفاعل من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فلا يوتي بمفعول مذكور، ولا منوي أصلاً؛ لعدم تعلق الغرض بالمعمول والمفعول نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي من يحدث له حقيقة العلم ومن لا يحدث له تلك الحقيقة، فنزل الفعل منزلة اللازم؛ إذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئاً خصوصاً والذين لا يعلمون ذلك الشيء، بل المراد الذين وجد لهم معنى العلم، والذين لم يوجد لهم.

يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ [الزمر: ٩].

١١- ويعد من الحذف إسناد الفعل إلى نائب الفاعل فيقال: حُذِفَ الفاعل للخوف منه، أو عليه، أو للعلم به، أو الجهل نحو: سرق المتاع، ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

الباب الثالث

في التقديم والتأخير

من المعلوم أنه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة، بل لا بد من تقدم بعض الأجزاء وتأخير البعض، وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقدم من الآخر؛ لاشتراك جميع الألفاظ، من حيث هي ألفاظ في درجة الاعتبار، فلا بد من تقدم هذا على ذاك من داعٍ يوجهه.

إلى نائب الفاعل: الظاهر أن عدم الإتيان بالفاعل في الفعل المبني للمفعول ليس من قبيل الحذف؛ إذ على تقدير فعل الفاعل محذوفاً، اعتبر إسناد ذلك الفعل إلى الفاعل المحذوف، مع أن ذلك الفعل لا يصلح للإسناد إليه، لكنه قد يطلق عليه الحذف أيضاً اعتباراً لصلوح نفس التركيب للإتيان به من غير نظر إلى بناء الفعل للمفعول، فكانه اعتبر الحذف أولاً ثم البناء.

للخوف منه: بأن يخشى بذكره، وإظهاره من غائلة. سرق المتاع: فحذف السارق في هذا المثال، إما للخوف منه أو عليه إن كان معلوماً، وإن كان مجهولاً كان حذفه للجهل به. وخلق الإنسان ضعيفاً: مثال لحذف الفاعل للعلم به؛ إذ من المعلوم لكل أحد أنه لا خالق سوى ذاته تعالى. دفعة واحدة: لكونه من الأمور الغير

تتأخر الذوات التي يستحيل فيها اجتماع بعض الأجزاء مع البعض.

من حيث هي ألفاظ: أي مع قطع النظر عن عروض معنى يوجب الصدارة في درجة الاعتبار كما قال في الحاشية: هذا بعد مراعاة إلخ. لاشتراك جميع الألفاظ: هذا بعد مراعاة ما يجب له الصدارة كالألفاظ الشرط والألفاظ الاستفهام.

فمن الدواعي:

- ١- التشويق إلى المتأخر، إذا كان المتقدم مشعرا بغرابة نحو:
وَالَّذِي حَارَبَ الْبِرَّةَ فِيهِ ^{احْتَلَفَتْ} حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِّنْ جَمَادٍ
- ٢- وتعجيل المسرة أو المساءة نحو: العفو عنك صدر به الأمر، أو القصاص حكم به القاضي.
- ٣- وكون المتقدم محط الإنكار والتعجب نحو: أ بعد طول التجربة تتخذع بهذه الزخارف؟.
- ٤- وسلوك سبيل الترفي أي الإتيان بالعام أولا ثم الخاص بعده؛ لأن العام إذا

إذا كان المتقدم شعرا بغرابة: بحيث يوجب التشويق إلى المتأخر، ولذا إذا ذكر، تمكن في ذهن السامع؛ لأن الحاصل بعد الشوق أمكن في النفس من المساق بلا شوق وانتظار. إليه: أي في أنه يعاد، أو لا يعاد. مستحدث: والمراد باستحداث الحيوان من جماد البحث والمعاد للأجسام الحيوانية من القبور؛ لكونها مستحدثة من التراب الذي تثبت منه، فتقدم المسند إليه ههنا يوجب الاشتياق إلى أن الخبر عنه ما هو؛ لكونه مشعرا بغرابة، وهي حيرة البرية فيه. المسرة أو المساءة: يعني إذا كان اللفظ مشعرا بالمسرة أو المساءة، وكان الغرض حصول واحد منهما للسامع بالتعجل، قدم هذا اللفظ؛ ليحصل المسرة أو المساءة بمسهل الكلام، واللفظ المسموع أولا نحو: العفو عنك صدر به الأمر، أو القصاص حكم به القاضي، ففي تقدم لفظ "العفو" تعجيل المسرة للسامع، وفي تقدم لفظ "القصاص" تعجيل المساءة له.

تنخذع بهذه الزخارف: فتقدم هذا القيد بقيد أنه محط الإنكار ومناط التعجب، لا نفس الانخداع؛ إذ لو كان المقصود جعل الانخداع نفسه مناط التعجب والإنكار، قدم الانخداع، وقيل: "أ تنخذع بهذه الزخارف بعد طول التجربة؟" ويدل على كون المتقدم مناط التعجب والإنكار تصريحهم في "أ" ينخذع بالزيب بعد المشيب؟" و"أ" بالزيب ينخذع بعد المشيب؟" وأ بعد المشيب ينخذع بالزيب؟" بأن مناط التعجب في الأول نفس الانخداع، وفي الثاني كونه بالزيب، وفي الثالث كونه بعد المشيب. ثم الخاص بعده: لغرض من أغراض ذكر الخاص بعد العام كالإيضاح بعد الإيهام؛ لأن العام إذا لم يقدم، بل ذكر بعد الخاص لا يكون له فائدة نحو: هذا الكلام صحيح فصيح بليغ، ففي هذا الكلام سلوك سبيل الترفي؛ لأن قولنا: "صحيح" عام شامل للفصيح والبليغ وغيرهما، فيفيد -

ذكر بعد الخاص، لا يكون له فائدة نحو: هذا الكلام صحيح فصيح بليغ، فإذا قلت: فصيح بليغ لا تحتاج إلى ذكر صحيح، وإذا قلت: بليغ لا تحتاج إلى ذكر صحيح، لا فصيح.

- ٥- ومراعات الترتيب الوجودي نحو: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
- ٦- والنص على عموم السلب، أو سلب العموم، فالأول يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفي نحو: كل ذلك لم يكن أي لم يقع هذا ولا ذاك، والثاني يكون بتقديم أداة النفي على أداة العموم نحو: لم يكن كل ذلك أي لم يقع المجموع، فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفي كل فرد.

- تقديمه فائدة الإيضاح بعد الإهام. فإذا ذكرت الخاص أولاً وقلت: "فصيح بليغ" لا تحتاج إلى ذكر صحيح هو أعم منهما، وكذا إذا قلت: "بليغ" لا تحتاج إلى ذكر ما هو أعم منه، فلا تقول: "صحيح ولا فصيح"، لأن الحكم بالخاص حكم بالعام؛ لاستلزامه له، فلا فائدة في ذكر العام بعد الخاص.

ومراعات الترتيب الوجودي: فيقدم في اللفظ ما هو مقدم في الوجود نحو: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، فروعياً فيه الترتيب الوجودي، وقدمت السنة على النوم في الذكر؛ لكونها متقدمة عليه في الوجود؛ لأن السنة عبارة عن الفتر الذي يتقدم النوم. والنص على إخ: يعني إذا اجتمع في كلام أداة العموم وأداة النفي، فتعين أن المراد في هذا الكلام هل هو عموم السلب وشمول النفي، أو سلب العموم ونفي الشمول، لا يتضح إلا بتقديم أحد أداة العموم وأداة النفي على الآخر. على أداة النفي: ودعولها عليها؛ لكونه صريحاً في الدلالة على عموم النفي وشمول السلب نحو: "كل ذلك لم يكن"، فإن تقدم "كل ذلك لم يكن" يفيد سلب الكون عن كل فرد أي لم يقع هذا ولا ذاك، وذلك معنى عموم السلب. على أداة العموم: لأنه صريح في إفادة سلب العموم ونفي الشمول نحو: "لم يكن كل ذلك"، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد أي لم يقع المجموع، لا عن كل فرد. فيحتمل ثبوت البعض إخ: مثل هذا التركيب نص على السلب العموم، وإن كان يحتمل عموم سلب أيضاً، ولذا جعل المصنف ﷺ السبب الداعي للتقديم هو النص على أحد هذين المعنيين. والحاصل أنه إذا اقتضى مقام عموم السلب، وقصد المتكلم أن يفيد بحيث يكون كلامه نصاً عليه، ولا يثبس على السامع أصلاً، فلا سبيل إلى هذه الإفادة إلا بتقديم لفظ العموم على النفي. وكذا إذا اقتضى مقام سلب العموم، فطريق إفاדתه على وجه النص ليس إلا بتقديم أداة النفي على لفظ العموم، فظهر أن النص على إفادة عموم السلب أو سلب العموم، سبب دافع لتقديم أداة العموم أو أداة النفي في المقام الذي يقتضي أحد هذين المعنيين.

- ٧- وتقوية الحكم إذا كان الخبر فعلا نحو: الهلال ظهر، وذلك لتكرار الإسناد.
- ٨- والتخصيص نحو: ما أنا قلت، و﴿إِنَّا نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].
- ٩- والمحافظة على وزن، أو سجع، فالأول نحو:

إِذَا نَطَقَ السَّفِيُّهُ فَلَا تُجِبُهُ فَخَيْرٌ مِّنْ إِجَابَتِهِ السُّكُوتُ

والثاني نحو: ﴿خُذُوهُ فَعَلُوهُ ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾، [الحاقة: ٣٠] ولم يذكر لكل من التقديم والتأخير دواع خاصة؛ لأنه إذا تقدم أحد ركني الجملة، تأخر الآخر، فهما متلازمان.

وتقوية الحكم: أي تقريره في ذهن السامع وتثبيت فيه؛ دفعا لتوهم كونه مما يرمى به من غير تحقيق. وذلك لتكرار الإسناد: ووجه تكرار الإسناد في هذه الصورة أن المبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه، صرفه إلى نفسه، فيعتقد بينهما حكم. ثم إذا كان الخبر فعلا، صرفه إليه ضميره ثانيا، فصار الإسناد بهذا الاعتبار مكررا، وكان قولنا: "الهلال ظهر" بمثابة أن يقال: "ظهر الهلال، ظهر الهلال". والتخصيص: يعني تخصيص الفعل بمتعلقه وقصره عليه نحو: ما أنا قلت، فتقدم المسند إليه في هذا الكلام لأجل اختصاصه بانتفاء القول عنه أي أن انتفاء القول مقصور عليّ، ونحو: ﴿إِنَّا نَعْبُدُ﴾، فإن تقدم المفعول ههنا لقصد إلتصاص، والمعنى نخصك بالعبادة. والمحافظة إلخ: فإن تقدم الخبر في البيت، وهو قوله: "فخير من إجابته" على المبتدأ الذي هو السكوت لمحافظة وزن البيت، وتقدم ﴿ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلُّوهُ﴾، و﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ﴾ على الفعل في الآية لمحافظة السجع.

فهما متلازمان: فما يكون داعيا لتقدم أحد ركني الجملة يكون داعيا لتأخير الآخر، ففي بيان دواعي أحد الأمرين من التقديم والتأخير غنية عن بيان دواعي الآخر، فلذا لم يذكر لكل منهما دواعي على حدة. في التعريف: أي في بيان الأمور المقتضية لإيراد أجزاء الكلام معرفة.

الباب الرابع

في التعريف والتكثير

ذا تعلق الغرض بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام بمعين فالمقام للتعريف، وإذا لم يتعلق لغرض بذلك فالمقام للتكثير؛ ولتفصيل هذا الإجمال نقول: من المعلوم أن المعارف: لضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والحلى بـ"أل"، والمضاف لواحد بما ذكر، والمنادى.

أما الضمير: فيؤتى به لكون المقام للتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة مع الاختصار نحو: أنا رجوتك في هذا الأمر، وأنت وعدتني بإيجازه.

في التعريف: أي في بيان الأمور المقتضية لإيراد أجزاء الكلام معرفة. والتكثير: أي في بيان الأسباب لإيراده نكرة، وإنما قدّم التعريف؛ لأنه الأصل في المسند إليه الذي هو أشرف أجزاء الكلام وأقدمها، ثم إنه قبل ذكر للأمور المقتضية لإيراد كل من أقسامهما بخصوصه ذكر مقام مطلق التعريف والتكثير.

فالمقام للتعريف لأن وضع المعارف على أن يستعمل للشيء المعين بذلك: أي بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام بمعين. فالمقام للتكثير؛ فإنه لا يدل بالوضع على المعين، هذا بيان لمقام التعريف والتكثير على الإجمال.

ولتفصيل هذا: فمقتضى التفصيل أن يذكر المقتضى لإيراد كل واحد من هذه الأقسام السبعة بخصوصه، ولذا ذكر نكتة إيراد كل واحد واحد، وقدم الضمير على سائر الأقسام؛ لكونه أعرف المعارف. مع الاختصار: وإنما قال: "مع الاختصار" احترازاً عن مثل قول الخليفة: أمر المؤمنين بأمر بكذا، فإنه وإن كان قد أوتي فيه بالاسم الظاهر مع كون المقام للتكلم، لكن ليس فيه اختصار نحو: أنا رجوتك في هذا الأمر، فقد أوتي فيه بضمير المتكلم؛ لكون المقام للتكلم مع حصول الاختصار، وجمع بين "أنا" و"الثناء" إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً، وكذا يقال في مثال الخطاب في وجه الجمع بين الضمير المتصل والمنفصل وهو قوله: "وأنت وعدتني بإيجازه"، ولما كان هذا المثال متضمناً لمثال الغيبة أيضاً، لم يذكر لها مثالا على حدة. ثم المثال الأول وإن كان أيضاً متضمناً لمثال الخطاب، لكنه لم يكف به، بل أورد للخطاب مثالا على حدة؛ لأنه يصدد تفصيل الخطاب وزيادة البحث فيه، فناسب أن يذكر له مثالا بالاستقلال، ثم يفصل فيه الكلام ويبحث عن حاله، فلذا أورد مثاله أولاً.

والأصل في الخطاب أن يكون لمشاهد معين، وقد يخاطب غير المشاهد إذا كان مستحضرا في القلب نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وغير المعين إذا قصد تعميم الخطاب لكل من يمكن خطابه نحو: اللّٰثيم من إذا أحسنت إليه أساء إليك.

وأما العلم: فيؤتى به لإحضار معناه في ذهن السامع باسمه الخاص نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

وقد يقصد به مع ذلك أغراض أخرى: كـ

١- "التعظيم" في نحو: ركب سيف الدولة.

٢- والإهانة في نحو: ذهب صخر.

لمشاهد معين: أما لكونه لمشاهد؛ فلأن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر، وهو لا يكون في الأغلب إلا مشاهدا وأما كونه معينا؛ فلأن وضع مطلق المعارف على أن يستعمل في معين. وقد يعدل عن هذا الأصل ويخاطب غير المشاهد. إذا كان مستحضرا في القلب؛ لجعل ذلك الحضور بمنزلة المشاهد نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فإن المخاطب فيه وهو ذاته تعالى وإن لم يكن مشاهدا، لكنه لاستحضاره في القلب جعل بمنزلة المشاهد، وخوَّطب خطيب المشاهد.

وغير المعين: وكذا يخاطب غير المعين إذا قصد تعميم الخطاب لكل من يمكن خطابه على سبيل البذل، لا على سبيل التناول دفعة نحو: اللّٰثيم من إذا أحسنت إليه أساء إليك، فإنك لا تريد بهذا مخاطبا بعينه قصدا إلى أن سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد، فكانت قلت: إذا أحسن إليه، وقائدة العدول عن هذه العبارة إلى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كأنك أحضرت كل واحد ممن يمكن خطابه، فخاطبته بذلك، وصورت سوء معاملته في ذهنه باسمه الخاص: بمعناه بحيث لا يطلق باعتبار وضعه لهذا المعنى المخصوص على غيره، وإن أطلق على الغير باعتبار وضع آخر كما في الأعلام المشتركة نحو في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾، لإبراهيم وإسماعيل علمان أوتي بهما؛ لأجل إحضار معانيهما في ذهن السامع باسمهما الخاص.

وقد يقصد به مع ذلك: أي إحضار معناه باسمه الخاص أغراض أخرى باعتبار معناه الأصلي قبل العلمية؛ فإن الأعلام كثيرا ما يلاحظ فيها إلى معانيها الأصلية. ركب سيف الدولة: مما كان الاسم صالحا للتعظيم والمقام. ذهب صخر: مما كان الاسم دالا على الإهانة، والمقام يقتضيها.

٣- والكناية عن معنى يصلح اللفظ له في نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾

[اللب: ١]

وأما اسم الإشارة: فيؤتى به إذا تعين طريقا لإحضار معناه، كقولك: يعني هذا مشيرا إلى شيء لا تعرف له اسما ولا وصفا، أما إذا لم يتعين طريقا لذلك، فيكون لأغراض أخرى:

١- كإظهار الاستغراب نحو:

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقَا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ التَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا

أي صير

تَبَّتْ يَدَا إلخ: مما ينتقل من معناه الأصلي إلى ما يصلح كناية عنه، ففي قوله تعالى نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ عبر بأبي لب عن مسماه، وقصد باعتبار معناه الأصلي، أعني ملازم "اللب" الكتابة عن كونه جهنميا؛ لأنه لازم لملازمته "اللب"، فإن اللب الحقيقي لب نار جهنم، فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر كاف في الكناية.

لإحضار معناه: بأن لا يكون للمتكلم إلى إحضار شيء بعينه في ذهن المخاطب طريق سوى الإشارة الحسية، كقولك: "يعني هذا" مشيرا إلى شيء لا تعرف له اسما ولا وصفا؛ فإنك لا تجد حينئذ طريقا إلى إحضاره سوى الإشارة. كإظهار الاستغراب: هذا في مقام يكون للمشار إليه اختصاص بحكم بديع نحو: كم عاقل عاقل أي كامل العقل متناه فيه، فإن تكرار اللفظ بقصد الوصفية، يفيد ذلك كما يقال: "مررت برجل رجل" أي كامل في الرجولية، [وكذا "كم جاهل جاهل" أي كامل الجهل].

أعيت مذاهبه: أي أعيته وأعجزته طرق معاشه، فلا ينال منها إلا قليلا. هذا: أي كون العاقل محروما، والجاهل مرزوقا. حائرة: أي متحيرة؛ إذ لم تفهم السر في ذلك. التحرير: أي المتنق للعلوم من بحر العلوم أي أتقنها. زنديقا: أي كافرا نالها للصانع الحكيم. فالحكم البديع الذي اختص به المشار إليه، هو تصوير المشار إليه الأوهام حائرة، والعالم التحرير زنديقا. وإنما أظهر اسم الإشارة ههنا للاستغراب؛ لأن الإشارة به في الأصل إلى محسوس، ففي التعبير به عن الأمر المعقول، وهو كون العاقل محروما، والجاهل مرزوقا إظهاره في صورة المحسوس، فكانت يقول: هذا للمعين الذي صار كالمحسوس، هو المختص بهذا الحكم البديع العجيب، وهذا أمر مستغرب جدا.

٢- وكمال العناية به نحو:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَأْتُهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

٣- وبيان حاله في القرب والبعد نحو: هذا يوسف، وذاك أخوه، وذلك غلامه.

٤- والتعظيم نحو: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، و﴿ذَلِكَ

الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

٥- والتحقيق نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ

الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢].

به: أي معنى اسم الإشارة المعبر عنه به، وبتميزه، وتلك العناية والاهتمام إما للتعظيم أو الإهانة حسب ما يرد عليه من صفة مدح أو ذم على وجه لا يتطرق إلى عظمته، أو ذلته الالتباس أصلاً نحو قول الفرزدق في مدح الإمام زين العابدين عليه السلام وتعظيمه:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَأْتُهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

أي هذا الممدوح الممتاز عما عداه الذي تراه رأي العين اختص بحكم لا يشترك فيه غيره، وهو كونه في الفضائل بحيث يعرفه مالمس له روح وعقل، فضلاً عن ذوي العقول.

في القرب والبعد: ولم يذكر التوسط؛ لأن المراد بالقرب ههنا مقابل البعد، فيشمل التوسط أيضاً نحو: هذا يوسف، في بيان حاله من القرب الحقيقي، "وذاك أخوه" في بيان حاله من التوسط الذي هو القرب الإضافي أي بالنسبة إلى البعد، "وذلك غلامه" في بيان حاله من البعد. والتعظيم: أي تعظيم معناه بسبب دلالة على القرب أو البعد. أما الأول؛ فلأن عظمة الشيء يقتضي التوجه إليه والتقرب منه نحو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾، فقد أورد ههنا اسم الإشارة للموضوع للقرب؛ قصداً لتعظيم القرآن، وإشعاراً بأنه مع قربها قد بلغ في كماله بحيث لا يمكنه، ولا يدرى إلا بالإشارة.

وأما الثاني: فوجه ذلك أن البعد مسافة؛ لكونه لا ينال بالأيدي شأنه العظيمة، فنزل أعظم درجة المشار إليه، وشرف منزلته بمنزلة بعد المسافة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ أي ذلك الرفيع المنزلة في البلاغة العزيز المرتبة في علومه وأسلوبه، هو الكتاب الكامل الذي يستحق أن يسمى كتاباً حتى كأنه لا كتاب سواه. والتحقيق: يعني إن اسم الإشارة كما يؤتى به لسبب دلالة على القرب والبعد؛ لقصد تعظيم المشار إليه ما بوجه الذي ذكر، كذلك قد يؤتى به بسبب هذه الدلالة؛ لقصد تحقيره، فيحمل القرب على دنو المرتبة، وسفالة الدرجة،

وأما الموصول: فيؤتى به إذا تعين طريقا لإحضار معناه كقولك: الذي كان معنا أمس مسافرا، إذا لم تكن تعرف اسمه، أما إذا لم يتعين طريقا لذلك فيكون لأغراض أخرى: كـ

١- التعليل نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].

٢- وإخفاء الأمر عن غير المخاطب نحو:

وأخذت ما جاد الأميرُ به وقضيت حاجاتي كما أهوى

٣- والتنبية على الخطأ نحو:

= والبعد على البعد عن ساحة عز الحضور والمخاطب نحو قول الكفرة مشرعا للنبي ﷺ: ﴿هَذَا الَّذِي يُذَكِّرُ إِلَهُتِكُمْ﴾، فمقصودهم لعنة الله عليهم بإيراد اسم الإشارة المفهم للقرب تحقير شأنه ﷺ، كأنهم يقولون: "هذا الحقير الذي يذكر آلهتكم؟" بنفي الألوهية عنها، ونحو: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يُدْعُ الْيَتِيمَ﴾، فذلك الحقير البعيد لحقارته عن عز الخطاب والحضرة، يدع اليتيم، فقد عبر باسم الإشارة الموضوع للبعد قصدا لحقارته. لإحضار معناه: بأن لا يكون للمتكلم علم سوى اتصافه بمضمون جملة هي الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس مسافرا، إذا لم تكن تعرف اسمه ولا أحواله المختصة به سوى الصلة. التعليل: بأن يكون التعبير عن المخبر عنه بالموصول بصلته؛ مشعرا بعلة ثبوت الخبر للمخبر عنه نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾، فهذا التعبير مشعر بأن إيمانهم وأعمالهم الصالحات علة لكون الجنات لهم. وإخفاء الأمر: حيث لا يعرفه على وجه انتساب الصلة إلا للمخاطب نحو:

وأخذت ما جاد الأميرُ به وقضيت حاجاتي كما أهوى

فالتعبير عن هذا الشيء الذي جاد به الأمير بالموصول بصلته لإخفائه عن غير المخاطب من الحاضرين، حيث لا يعرفه على هذا الوجه إلا المخاطب.

والتنبيه على الخطأ: أي تنبيه المتكلم للمخاطب على خطائه وغلطه نحو: إن الذين تروهم بصيغة المجهول، والمعنى على البناء للفاعل أي تظنونهم؛ لأن استعمال الإراءة بمعنى الظن بصورة المبني للمجهول، وإن كان المعنى على البناء للفاعل.

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوِّتُهُمْ إِخْوَانُكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

٤ - وتفخيم شأن المحكوم به نحو:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

٥ - والتهويل تعظيما وتحقيرا نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]،

ونحو: من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال.

٦ - والتهكم نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

وأما الحلّي بـ"أل": فيؤتى به إذا كان الغرض الحكاية عن الجنس نفسه نحو: الإنسان

يشفي غليل صدورهم: أي عطش قلوبهم وحقدهم. أن تصرعوا: أي تصابوا وتلكوا بالحوادث، ففي هذا التعبير من التنبية على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك، لو قلت: أن القوم الفلاني يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا. وتفخيم شأن المحكوم به: وتعظيمه من جهة إسناده إلى ذلك الموصول بصلته نحو: "إن الذي سمك السماء" أي: رفعها دعائمه أي قوائم ذلك البيت أعز وأطول من دعائم كل بيت، فالإتيان بالموصول مع صلته وإسناد المحكوم إليه يدل على فخامة شأن المحكوم به؛ لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم وأرفع منها في مرأى العين.

والتهويل تعظيما وتحقيرا: أي تهويل معناه لقصد تعظيمه، أو تحقيره نحو: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ﴾ فإن في هذا الإيهام الكائن في الموصول من التهويل والتعظيم ما لا يخفى؛ لما فيه من الإيهام إلى أن تفصيله تقصر عنه العبارة نحو: من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال، فالموصول في قوله: "قال ما قال" يدل على أنه بلغ من التحقير غاية لا تدرك، ولا تقي العبارة بتفصيلها. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾: فإن قولهم: ﴿الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ إنما هو على وجه التهكم والاستهزاء منهم، كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، كيف؟ وهم لا يقرون بنسول الذكر عليه ﷺ.

عن الجنس نفسه: أي من غير اعتباره؛ لما صدق عليه من الأفراد، ولكن لا بد فيه من اعتبار حضور الحقيقة الجنسية في الذهن؛ ليشير عن اسم الجنس النكرة، فإن الغرض منه، وإن كان هو الحكاية عن الجنس من حيث هو، لكن لا باعتبار كونه حاضرا في الذهن نحو: الإنسان حيوان ناطق، فإن المراد بلفظ الإنسان نفس معناه الجنسي، ومفهومه الذهني، لا فرد من أفرادها؛ لأن التحديد إنما يكون للحقيقة نفسها، لا لأفرادها، وتسمى "أل" جنسية، وأيضا تسمى "أل" طوعية.

حيوان ناطق، وتسمى "أل" جنسية. أو الحكاية عن معهود من أفراد الجنس وعهده، إما بتقديم ذكره نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [زمل: ١٥]، وإما بحضوره بذاته نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وإما بمعرفة السامع له نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وتسمى "أل" عهديّة، أو الحكاية عن جميع أفراد الجنس نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] وتسمى "أل" استغرافية. وقد يراد بـ"أل" الإشارة إلى الجنس في فرد ما نحو:

عن معهود إلخ: أي عن فرد معهود بين المتكلم والمخاطب، من أفراد الجنس واحدا كان أو أكثر. وعهده: المقاد باللام أما بتقديم ذكره، فيكون هذا الذكر طريق العهد؛ لكونه قريبة نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾، فذكر الرسول أولا متكررا بإرادة بعض الرسل، ثم لما أعاده وهو معهود بالذكر أدخل "أل" لعهديّة إشارة إلى المذكور بعينه. وإما بحضوره بذاته: فيكون هذا الحضور طريق عهده نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فـ"اليوم" إشارة إلى اليوم الحاضر بذاته، المعهود في الخارج.

إما بمعرفة السامع له: بواسطة القرائن، فتقوم هذه المعرفة مقام ذكره نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ أي للعلوم لك، قيل: وكانت تلك الشجرة سمرة، وكان رسول الله ﷺ جالسا في أصلها، وعلى ظهره ﷺ غصن من أغصانها، وتسمى "أل" عهديّة أي عهديّة خارجيّة. جميع أفراد الجنس: وذلك بأن يشار بـ"أل" إلى كل فرد مما يتناولها الجنس بحسب الوضع نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي خُسْرٍ﴾، فقد أشير إلى كل فرد من أفراد جنس الإنسان بدليل الاستثناء وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ لأن شرط الاستثناء المتصل الذي هو الأصل في الاستثناء دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً، وهذا الشرط لا يتحقق إلا بالعموم وإرادة الجميع، وتسمى "أل" استغرافية حقيقية. أو إلى كل فرد مما يتناولها بحسب متفاهم العرف نحو: "جمع الأمير الصاغة" أي صاغة بلده أو مملكته؛ لأن هذا هو المفهوم عرفاً لإصاغة الدنيا، وتسمى "أل" استغرافية عرقية.

الإشارة إلى الجنس: لكن لا لقصد من حيث هو، بل من حيث تحققه في ضمن فرد ما، وهذا الكلام يدل على أن هذه اللام من فروع لام الجنس، وليست قسماً برأسها. ولعله لهذا الوجه لم يجعل لهذا القسم اسماً على حدة، وهو عندهم مسمى بالعهد الذهني، وأكثرهم على أن لام الاستغراق أيضاً من فروع لام الجنس. وقالوا: إن المنظور له في الاستغراق والعهد الذهني كليهما الحقيقة الجنسية، لكن في الأول من حيث تحققها في جميع الأفراد، وفي الثاني من حيث تحققها في بعض الأفراد، فالأقسام الأصلية لـ"لام" عندهم العهد الخارجي ولام الجنس نحو:

ولقد أمرُ على اللّٰهيم يُسْئِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَخِينَنِي

ولقد أمرُ على اللّٰثيم يَسْتُبْنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَعْزِينِي

وإذا وقع الغلى بـ"أل" عبراً، أفاد القصر نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البرج: ١٤].

وأما المضاف لمعرفة: فيؤتى به إذا تعين طريقاً لإحضار معناه أيضاً ككتاب سيبويه، وسفينة نوح ﷺ.

أما إذا لم يتعين لذلك، فيكون لأغراض أخرى: كـ

- ١- تعذر التعداد أو تعمسه نحو: أجمع أهل الحق على كذا، وأهل البلد كرام.
- ٢- والخروج من تبة تقديم البعض على البعض نحو: حضر أمراء الجند.
- ٣- والتعظيم للمضاف نحو: كتاب السلطان حضر، أو المضاف إليه نحو: هذا خادمي، أو غيرها

- فالمراد بـ"اللّٰثيم" جنسه في ضمن فرد ما؛ لأن المرور إنما يتصور على الأفراد الخارجية، لا على حقيقة الجنس من حيث هي، ولذا كان في المعنى، كالتكرة وغُومل معاملتها، وصح وصفه بالجملة.

وإذا وقع الغلى بـ"أل": أي بأي قسم من الأقسام المذكورة. أفاد القصر: أي أفاد قصر ذلك الخبر على المبتدأ، سواء كان هذا القصر تحقيقاً بأن لا يوجد في غير ذلك المبتدأ المقصور عليه نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ أو مبالغة لكماله في المقصور عليه، فيعد وجوده في غيره كالعدم نحو: زيد الشجاع، أي هو الكامل في الشجاعة حتى أن شجاعة غيره كالعدم؛ لقصورها فيه عن رتبة الكمال، فكأنها مقصورة على زيد. وأما المضاف لمعرفة: من المعارف المذكورة، فيؤتى به إذا تعين طريقاً لإحضار معناه أيضاً في ذهن السامع، كـ "كتاب سيبويه، وسفينة نوح ﷺ" إذا لم يكن لإحضاره طريق سوى الإضافة.

كـ تعذر التعداد أو تعمسه: فيؤتى بالإضافة لإغنائها عن التعداد والتفصيل نحو: أجمع أهل الحق على كذا، فإنه يتعذر تعداد كل من كان على الحق وتسميتهم، وأهل البلد كرام، فتعداد أهل البلد وتسميتهم ولو أمكن متعسر قطعاً. تقديم البعض على البعض: ودفع الحرج الناشئ ذلك التقديم بأن يورث التقديم عدلوة، أو أذى خاطر نحو: حضر أمراء الجند، فإنه لو قيل: فلان وفلان، توهم منه تعظيم بعضهم على بعض بالتقديم، وفيه غيظ المتقدم عليه. كتاب السلطان حضر: ففي إضافة الكتاب إلى السلطان، تعظيم الكتاب الذي هو المضاف بأنه كتاب السلطان. هذا خادمي: فإن في إضافة الخادم إلى ياء المتكلم، تعظيم المتكلم نفسه بأن له خادماً.

نحو: أخو الوزير عندي.

٤- والتحقيق للمضاف نحو: هذا ابن اللص، أو المضاف إليه نحو: اللص رفيق لهذا، أو غيرهما نحو: أخو اللص عند عمرو.

٥- والاختصار لضيق المقام نحو:

هَوَايَ مَعَ الرَّكَبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدُ
جَنِيْبٍ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مَوْثِقُ
بدل أن يقال: الذي أهواه.

وأما المنادى: فيؤتى به إذا لم يعرف للمخاطب عنوان خاص نحو: يا رجل، ويا فتى، وقد يؤتى به للإشارة إلى علة ما يطلب منه نحو: يا غلام أحضر الطعام، ويا خادماً أسرج الفرس، أو لغرض يمكن اعتباره ههنا مما ذكر في النداء.

أخو الوزير عندي: ففي الإخبار بعندية الوزير للمتكلم، تعظيم للمتكلم بأن أخوا الوزير لديه، وهو غير المضاف والمضاف إليه أعني قوله: "أخو الوزير". هذا ابن اللص: تحقيراً للمضاف بأنه ابن اللص. اللص رفيق هذا: تحقيراً للمشار إليه هذا الذي هو المضاف إليه بكون اللص رفيقه. أخو اللص عند عمرو: تحقيراً لعمرو بأن أخوا اللص جلسه، وهو غير المضاف والمضاف إليه. والاختصار: أي في مقام يناسبه الاختصار، ولما زاد قوله: "الضيق لمقام" فإن ضيق المقام يسبب من الأسباب مقام الاختصار نحو: "هواي" أي مهوي، ومحبوبي. اليمانيين: جمع يمان، وأصله يمان نسبة لليمن أهل إعلال قاضي.

مصعد: من أصدد في الأرض مضى فيها. وجثمانى بمكة مَوْثِقُ: أي جسمي وشخصي بمكة مقيد، فقوله: "هواي" هو المقصود بالتمثيل ووجه اختياره، بدل أن يقال: أي "الذي أهواه" ونحو ذلك هو الاختصار، فإن الاختصار هو المطلوب ههنا لضيق المقام؛ لأنه قاله حال كونه في السجن، والحبيب على الرحيل، وهو حال ضيق الصدر وقرط الضجر، فاختار الاختصار؛ لعدم الارتياح إلى الإكثار. عنوان خاص: وكان الغرض طلب إقباله، فينادى بعنوان عام نحو: يا رجل، ويا فتى، إشارة إلى حصة معينة من ذلك العنوان العام، فهو التعريف بمنزلة اللام في العهد الخارجي. يا غلام .. ويا خادماً: ففي النداء بهذا العنوان، إشارة إلى أن طلب إحضار الطعام، وإسراج الفرس منهما لكونهما سببين للإحضار، والإسراج. مما ذكر في النداء: في بحث الإنشاء وبيان أحواله كما علمت سابقاً.

وأما النكرة: فيؤتى بها إذا لم يعلم للمحكي عنه جهة تعريف، كقولك: جاء ههنا رجل، إذا لم يعرف ما يعينه من علم، أو صلة، أو نحوها.
وقد يؤتى بها لأغراض أخرى: كـ

- ١- التكثير والتقليل نحو: لفلان مال، ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢] أي مال كثير، ورضوان قليل.
- ٢- التعظيم والتحقير نحو:
لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيشُهُ وليس لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ
- ٣- والعموم بعد النفي نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، فإن النكرة في سياق النفي تعم.

إذا لم يعرف ما يعينه: فيكون التكثير ههنا؛ لعدم القدرة على أزيد من ذلك أو إدعاء، وذلك بأن تتجاهل وتريد تخيل أنك لا تعرف منه إلا جنسه نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدْرِكُكَ عَلَى رَجُلٍ يَكْفُكُمُ﴾ [سبا: ٧]، فنكروه ﷺ مع أنه ﷺ كان أشهر عندهم من الشمس، تجاهلا كأنهم لم يكونوا يعرفون منه ﷺ إلا أنه رجل ما.
كالتكثير والتقليل: أي كإفادة تكثير معناه وتقليله لمناسبة مقام ذلك التكثير والتقليل نحو: لفلان مال، ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ فالتكثير في الأول للتكثير، وفي الثاني للتقليل على ما يقتضيه المقام أي مال كثيرون ورضوان قليل. والتعظيم والتحقير: والفرق بين التعظيم والتكثير، أن التعظيم راجع إلى رفعة الشأن وعزة القدر، والتكثير راجع إلى الكميات في المقادير والأعداد. وكذا الفرق بين مقابلتهما وهما التحقير والتقليل، أن الأول يرجع إلى الامتهان ودناءة القدر، والثاني إلى قلة الأفراد والأجزاء، إما حقيقة أو تقديرا كما في الرضوان. له حاجب: فإن التكثير في الحاجب الأول للتعظيم، وفي الثاني للتحقير؛ لأن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشين أي يعيب الممدوح عظيم، والحاجب عن المعروف والإحسان ينسلب حقيقه، فكيف عظيمه؟ والعموم بعد النفي: أي عموم معنى تلك النكرة الواقعة بعد النفي بأن ينسحب عليها حكم النفي نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾؛ لأن معناه ما جاءنا أحد من بشر على أنه سلب كلي، فإن النكرة في سياق النفي تعم؛ ضرورة أن انتفاء فرد مبهم لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد.

٤ - وقصد فرد معين، أو نوع كذلك نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: ٤٥].

٥ - وإخفاء الأمر نحو: قال رجل: إنك انخرفت عن الصواب، تخفي اسمه حتى لا يلحقه أذى.

الباب الخامس

في الإطلاق والتقييد

إذا اقتصر في الجملة على ذكر المسند، والمسند إليه، فالحكم مطلق، وإذا زيد عليهما شيء مما يتعلق بهما أو بأحدهما، فالحكم مقيد، والإطلاق يكون حيث لا يتعلق الغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه؛ ليذهب السامع فيه كل مذهب ممكن، والتقييد حيث يتعلق الغرض بتقييده

وقصد فرد معين: أي شخص معين من حيث صدق مفهوم الجنس والتكرة عليه، وليس المراد بالمعين المتعين في الخارج حتى يكون منافياً لكون التكرة موضوعة للوحدة الشائعة المبهمة، لا للوحدة المخصوصة المعنية. أو نوع كذلك: أو نوع معين من أنواع اسم الجنس المتكرر، وذلك؛ لأن التكرار كما يدل على الوحدة شخصاً كذلك يدل على الوحدة نوعاً نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ أي كل فرد مما يصدق عليه الدابة من نوع من الماء يختص بجنس تلك الدابة. وإخفاء الأمر: أي إخفاء المتكلم الأمر عن المخاطب نحو: قال رجل: إنك انخرفت عن الصواب تخفي اسمه حتى لا يلحقه أذى من المخاطب؛ إذ لو قلت: قال زيد، لكاد يتضرر من المخاطب. على ذكر المسند والمسند إليه: وقطع النظر عن تعلقهما بتعلقهما.

مما يتعلق بهما أو بأحدهما: ولوحظ تعلقهما، أو تعلق أحدهما به. فالحكم مقيد: هذا بيان لمعنى المطلق والمقيد، وأما بيان مقامهما فهو ما ذكره بقوله: "والإطلاق يكون حيث لا يتعلق الغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه"؛ ليذهب السامع فيه كل مذهب ممكن، ويجوز تعلقه بكل ما يمكن تعلقه به.

بوجه مخصوص، لو لم يراع تفوت الفائدة المطلوبة؛ ولتفصيل هذا الإجمال نقول: إن التقييد يكون بالمفاعيل، ونحوها، والنواسخ، والشرط، والتفني، والتوابع وغير ذلك. أما المفاعيل ونحوها: فالتقييد بها يكون لبيان نوع الفعل، أو ما وقع عليه، أو فيه، أو لأجله، أو بمقارنته، أو ببيان المبهم من الهيئة والذات، أو ببيان عدم شمول الحكم. وتكون القيود محط الفائدة، والكلام بدونها كاذبا أو غير مقصود بالذات نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

وأما النواسخ: فالتقييد بها يكون للأغراض التي تؤديها معاني ألفاظ النواسخ

بوجه مخصوص: من الوجوه التي سيأتي ذكرها بحيث لو لم يراع ذلك التقييد، تفوت الفائدة المطلوبة؛ فإن ذلك التقييد يدل على أن المطلوب ليس هو ما يفيد الحكم فقط، بل هو مع زيادة ما يفيد ذلك التقييد، فلو لم يراع ذلك التقييد لم يحصل ما هو المطلوب من الفائدة. ونحوها: كالحال، والتمييز، والاستثناء. والنواسخ: وهي من الأفعال، والحروف ما ينسخ ويزيل حكم المبتدأ، والخبر. لبيان نوع الفعل: كما في المفعول المطلق الذي يكون لبيان النوع نحو: أكرمت إكرام أهل الحسب. وإنما خص الكلام بهذا الكلام بهذا القسم من المفعول المطلق؛ احترازا عن المفعول المطلق للتأكيد، فإن مفهومه ليس بزائد على ما يفهم من الفعل، فلا يزيد فائدته عن فائدة مطلق الحكم. وقع عليه: الفعل من المفعول به كقولك: حفظت القرآن.

أو فيه: أي أو بيان ما وقع فيه الفعل من الظرف والمفعول فيه نحو: جلست أمامك. أو لأجله: أي أو بيان ما وقع لأجله الفعل من المفعول له، مثل: ضربت تاديبا. أو بمقارنته: أي أو بيان ما وقع الفعل بمقارنته من المفعول معه، كقولنا: سرت، وطريق المدينة. من الهيئة والذات: أي من الهيئة في الحال، والذات في التمييز، مثل: ضربت قائما، وطلبت نفسا. عدم شمول الحكم: كما في الوصف المخصص، كقولك: جاءني رجل عالم، فإنك إذا قلت: جاءني رجل كان شاملا للحاجل والعالم كليهما، فإذا قلت: "عالم" أخرجت الجاهل، فيكون التقييد به لبيان عدم شمول الحكم للجاهل. وتكون القيود: في المقيد بها أي قيود كانت.

غير مقصود بالذات: ضرورة أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والتفني، فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ فإن قيد "لاعين" هو المقصود بالتفني، والكلام بدونه كاذب بالضرورة. وأما النواسخ: المراد بالنواسخ ههنا الأفعال الناسخة لحكم المبتدأ والخبر كـ "كان وأخواتها" و "ظن وأخواتها" وأفعال المقاربة. فالتقييد: أي تقييد الحكم الذي في الجملة الداخلة عليها هذه النواسخ.

كالاستمرار، أو الحكاية عن الزمن في كان.

والتوقيت بزمن معين في ظل، وبات، وأصبح، وأمسى، وأضحى، أو بحالة معينة في ام، والمقاربة في كاد، وكرب، وأوشك، واليقين في وجد، وألفى، ودري، وتعلم، وهلم جرا. فالجملة في هذا تتعقد من الاسم والخبر، أو من المفعولين فقط. فإذا قلت: ^{لأن علم ذلك} ظننت زيدا قائما فمعناه زيد قائم على وجه الظن.

وأما الشرط: فالتقييد به يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط، كالزمن في متى وأيان، والمكان في أين وأنى وحيثما، والحال في كيفما، واستيفاء ذلك، وتحقيق الفرق بين الأدوات يذكر في علم النحو، وإنما يفرق ههنا بين "إن" و"إذا" و"لو" لاختصاصها بمزايا تعد من وجوه البلاغة. فـ"إن" و"إذا" للشرط في الاستقبال، و"لو" للشرط في الماضي، والأصل في اللفظ أن يتبع المعنى، فيكون فعلا أي الشرط

عن الزمن في كان: في قولك: كان زيد منطلقا، فإن تقييد الحكم فيه بـ"كان" للغرض الذي هو مفاد كان، وهو الحكاية عن الزمان الماضي، سواء كان مستمرا أو منقطعاً، فكانك قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي. وأما الاستمرار مطلقاً، فكما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾ [النساء: ١٤٨]. في ظل وبات إلخ: فإن معنى "ظل" اتصاف المخبر عنه بالخبر لحاراً، ومعنى "بات" اتصافه به ليلاً، ومعنى "أصبح" اتصافه به في الصباح، ومعنى "أمسى" اتصافه به في المساء، ومعنى "أضحى" اتصافه به في الضحى. من الاسم والخبر: والنواسخ إنما هي تكون قيوداً للحكم فيها، وهذا في غير أفعال القلوب. ومن المفعولين فقط: وهذا في أفعال القلوب؛ لأن المفعولين فيها هما المبتدأ والخبر، وتلك الأفعال قيود.

ظننت زيدا قائماً: فالجملة في هذا اتعقدت من المفعولين، وفعل الظن قيد للحكم. يكون للأغراض: في مقام يقتضي تلك الأغراض. كالزمن: أي كعموم الزمان في الاستقبال في متى وأيان، وعموم المكان في أين، وأنى، وحيثما، وعموم الحال في كيفما، فيعتبر في كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات. وجوه البلاغة: ولم يتعرض لها النحويون. فـ"إن" و"إذا": تشتركان في أنهما للشرط في الاستقبال، بمعنى أنهما تقيدان لتعليق المتكلم في الحال وقوع مضمون الجزء بوقوع مضمون الشرط في المستقبل. و"لو" للشرط في الماضي، بمعنى أنها تدل على أن الجزء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط، ثم لما كان معنى "إن" و"إذا" الشرط في الاستقبال ومعنى "لو" للشرط في الماضي.

مضارعا مع "إن" و "إذا"، أو ماضيا مع "لو" نحو: ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩]، "وإذا ترد إلى قليل تنقع"، ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]. والفرق بين "إن" و "إذا" أن الأصل عدم الجزم بوقوع الشرط مع "إن"، والجزم بوقوعه مع "إذا"؛ ولهذا غلب استعمال الماضي مع "إذا"، فكان الشرط واقع بالفعل بخلاف "إن"، فإذا قلت: إن أبرء من مرضي، أتصدق بألف دينار كنت شاكا في البرء. وإذا قلت: إذا برئت من مرضي تصدقت كنت جازما به، أو كالجزم، وعلى ذلك، فالأحوال النادرة تذكر في حيز "إن"، والكثيرة في حيز "إذا"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا

أو ماضيا مع "لو": ولا يخالف ذلك لفظا إلا لتكته؛ لأن الدلالة على المعنى بما يطابقه هو مقتضى الظاهر، ومخالفته بلا فائدة، لا يجوز في باب البلاغة نحو: ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ﴾ قيل: "المهل" ما أذيب من جواهر الأرض، وقيل: هو ورد الزيت فوقه، مع إن فعل مضارع، وكذا مع إذا في قوله: "وإذا ترد إلى قليل تنقع" وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وقع الفعل الماضي مع "لو".

والفرق بين "إن" و "إذا": مع كونهما تشتركان في ألغما للشرط في الاستقبال، وإنما قال [المصنف]: الأصل؛ ألغما قد تستعملان على خلاف ذلك فتستعمل "إن" في مقام الجزم، وتستعمل "إذا" في مقام الشك لاعتبارات خطائية، لكن هذا الاستعمال ليس على الأصل، الذي تستعملان فيه بالحقيقة اللغوية. ولهذا: أي ولأجل أن الأصل في "إذا" الجزم بالوقوع، وفي "إن" عدم الجزم به. غلب استعمال الماضي: لدلالة الماضي على تحقق الوقوع؛ نظرا إلى نفس اللفظ، وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال.

واقع بالفعل: وهو يناسب مفاد "إذا" الذي هو الجزم بالوقوع، فناسب استعمال الماضي معها لفظا، وإن صار بدخولها بمعنى المستقبل. بخلاف "إن": فإنه غلب استعمال المستقبل معها كما هو مقتضى تبعية اللفظ للمعنى؛ لعدم وجود ما يقتضي العدول عن هذا المقتضى فيها. أو كالجزم: أي كالظان غلبة الظن؛ فإن المراد بالجزم في قولهم: إن أصل "إذا" الجزم بوقوع الشرط ما يشمل اليقين وغلبة الظن. وعلى ذلك: أي على كون أصل "إن" عدم الجزم بالوقوع، وأصل "إذا" الجزم بالوقوع. في حيز إذا: لكون النادر غير مقطوع به في الغالب بخلاف الكثير؛ فإنه يقطع به في الأكثر.

يَمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴿١٣١﴾ [الأعراف: ١٣١]، فلكون محيي الحسنة محققاً، - إذ المراد بها مطلق الحسنة الشامل لأنواع كثيرة كما يفهم من التعريف بـ "أل" الجنسية - ذكر مع "إذا"، وعبر عنه بالماضي؛ ولكون محيي السيئة نادراً - إذ المراد بها نوع مخصوص ^{الدالة على الجزم} كما يفهم من التنكير، وهو الجذب - ذكر مع "إن"، وعبر عنه بالمضارع.

ففي الآية من وصفهم بإنكار النعم، وشدة التحامل على موسى ﷺ ما لا يخفى، ولو للشرط في الماضي؛ ولذا يليها الفعل الماضي نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ومما تقدم يعلم أن المقصود بالذات من الجملة الشرطية، هو الجواب، فإذا قلت: إن اجتهد زيد أكرمته، كنت مخيراً بأنك ستكرمه ولكن في

لأنواع كثيرة: مثل: الخصب، والرخاء، وغو المال، وكثرة الأولاد، وغير ذلك من سائر أنواع الحسنات. بـ "أل" الجنسية؛ فإنه يدل على أن المراد حقيقة الحسنة، لكن لا من حيث هي؛ لعدم وجودها في الخارج، بل من حيث تحققها في ضمن أي فرد لأي نوع. بالماضي: المشعر بتحقيق الوقوع؛ لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرة واتساعه بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ إذ المراد بها نوع مخصوص كما يفهم من التنكير الدال على التقليل. ذكر مع "إن": الدالة على عدم الجزم بالوقوع، وعبر عنه بالمضارع المشعر بعدم التحقق؛ فإن كلاً منهما يناسبه النادر. بإنكار النعم إلخ: فإنها تدل على أن الحسنة كثيرة الدور فيما بينهم وقطعية الحصول بهم، وأن السيئة مع كونها قليلة غير قطعية الوقوع بهم، وذلك من كمال فضله تعالى ورحمته، ثم هؤلاء الذين لا يشكرون الله تعالى، بل يدعون أنهم أحقاء باحتصاص هذه الحسنات، وينسبون السيئة إلى موسى ﷺ، وينشأون به، فهم أقيح الناس كفراً، وأسوأهم إنكاراً. للشرط في الماضي: أي للدلالة على استبعاد الأول من طرفيها للثاني، وتعليق الثاني على الأول في الماضي مع الإشعار بانتفاءهما وصدق نقيضهما في الواقع.

ولذا: أي ولأجل كونهما للشرط في الماضي. يليها الفعل الماضي: إذ الأصل في اللفظ أن يتبع المعنى كما ذكره قبيل هذا نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ ففيه تعليق لأسماعهم على علم الخير فيهم في الماضي مع انتفاءهما في الواقع. ومما تقدم: من كون الشرط قيداً كالمفعول، ونحوه. يعلم أن المقصود بالذات إلخ: والمعتبر في أصل الإفادة من الجملة الشرطية هو الجواب، والجزاء والشرط ليس مقصوداً لذاته، بل إنما ذكر على أنه قيد للحكم فيه. إن اجتهد زيد أكرمته: فالمقصود بالذات والمعتبر لأصل الإفادة هو الإخبار بإكرام زيد. وأما الشرط، فهو قيد فيه ليس بمقصود لذاته.

حال حصول الاجتهاد، لا في عموم الأحوال، ويتفرع على هذا تعدد خبرية أو إنشائية باعتبار جوابها.

وأما النفي: فالتقييد به يكون بسلب النسبة على وجه مخصوص مما تفيدته أحرف النفي، وهي ستة: لا، وما، وإن، ولن، ولم، ولما. فـ"لا" للنفي مطلقا، و"ما" و"إن" لنفي الحال إن دخلا على المضارع، و"لن" لنفي الاستقبال، و"لم" و"لما" لنفي الماضي إلا أنه بـ"لما" ينسحب على زمن التكلم ويختص بالمتوقع، وعلى هذا فلا يقال: لما يقم زيد، ثم قام. ولا: لما يجتمع النقيضان، كما يقال: لم يقم ثم قام، ولم يجتمعا. فـ"لما" في النفي تقابل "قد" في الإثبات، وحيث أن يكون منفيا قريبا من الحال، فلا يصح: لما يحيى محمد في العام الماضي.

على هذا: أي ذكرنا الذي من كون المقصود بالذات، الجواب. باعتبار جوابها: فإن كان الجواب خبرا كانت الشرطية خبرية، وإن كان إنشاء كانت إنشائية؛ إذ لم يخرج الجواب بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبرية، أو إنشائية. فلا للنفي مطلقا: أي غير مقيد بنفي الماضي، أو الحال، أو الاستقبال بخلاف "ما" كما قال: و"ما"، وإن لنفي الحال. إن دخلا على المضارع: وهذا عند الإطلاق، وأما عند التقييد بزمان من الأزمنة، فلما قيد به. و"لم" و"لما": تشتركان في أهمها لنفي الماضي، وتفرقان في بعض الأحكام على ما قال: إلا أنه أي هذا النفي، بـ"لما" ينسحب على زمن التكلم ويجب أن يتصل بحال النطق. وأما بـ"لم" فقد ينسحب ويتصل نحو: ﴿لَمْ يَدُؤْكُمْ يُؤَلِّدُ﴾ [الإحسان: ٣] وقد ينقطع، مثل: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١٠] وأيضا يختص هذا النفي بالمتوقع الحصول بخلاف "لم"، فإن نفيها يكون المتوقع وغيره.

وعلى هذا: [أي] الذي ذكر من استمرار النفي بـ"لما" إلى زمان التكلم، ومن كون النفي بها متوقع الحصول، فلا يقال: لما يقم زيد، ثم قام؛ لكونه منافيا للأمر الأول، فإن قوله: "ثم قام" يدل على انقطاع النفي قبل زمان التكلم، ولا يقال: لما يجتمع النقيضان؛ لكونه منافيا للأمر الثاني، فإن النفي ههنا، وهو اجتماع النقيضين؛ لكونه مستحيلا غير متوقع الحصول. لم يقم ... لم يجتمعا: بكلمة "لم" فهما؛ لكونها لنفي الماضي مطلقا، ولعدم اختصاصها بالمتوقع. تقابل "قد" في الإثبات: فكما أن "قد" لتقريب الإثبات إلى الحال، كذلك "لما" لتقريب النفي إليها. فلا يصح: لأن معنى لما يحيى محمد نفي محيية في الزمان الماضي، ولكنه قريب من الزمان الحال، فقوله: "في العام الماضي" ينافي.

وأما التواضع: فالتقييد بما يكون للأغراض التي تقصد منها، فالنعت يكون للتمييز نحو: حضر عليّ الكاتب. والكشف نحو: الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيزًا من الفراغ.

والتأكيد نحو: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمدح نحو: حضر خالد الهمام، والذم نحو: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾. [اللب: ٤] والترحم نحو: ارحم إلى خالد المسكين. وعطف البيان يكون لمجرد التوضيح نحو: "أقسم بالله أبو حفص عمر"، أو للتوضيح مع المدح نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيُبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]

التي تقصد منها: ثم لا بد لكل منها من فائدة تخصه. للتمييز: أي لتمييز الموصوف عما عداه، حيث يراد نفي تشريكه مع الغير في الاسم نحو: حضر عليّ الكاتب، فإنك إذا قلت: حضر عليّ، احتمال أن يكون المراد به فلان، أو آخر مما يعرض له اشتراك في التسمية، وإذا قلت: "الكاتب" خرج المحتمل الآخر، وتميز ما هو المراد. والكشف: عن معنى الموصوف في مقام يقتضي التفسير والتعريف كجهل المخاطب بحقيقة الموصوف نحو: الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيزًا من الفراغ؛ فإن هذه الأوصاف مما يكشف عن معنى الجسم ويفسره. والتأكيد: المراد بالتأكيد هنا مطلق المقرر، لا المعنى الاصطلاحي، وذلك إذا كان الموصوف متضمنًا لمعنى ذلك الوصف نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، وكقوله تعالى: ﴿نَفْخَةُ وَاجِدَةٍ﴾ [الحاقة: ١٣]، ومثل: أمس الدابر لا يعود، ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾، فـ"حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" للذم، سواء قرأ بالرفع أو النصب؛ لأن قرأة النصب على الذم والشتيم. ارحم إلى خالد المسكين: وإنما يكون الوصف للمدح في الأول، والذم في الثاني، والترحم في الثالث، إذا تعين الموصوف قبل ذكر الوصف، إما بأن لا يكون له شريك في الاسم، أو يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الوصف، وإلا يكون الوصف للتمييز.

وعطف البيان يكون: للإيضاح، كما قالوا في تفسيره: هو الذي يوضح متبوعه، لكنه قد يكون لمجرد التوضيح بدون إرادة المدح نحو: "أقسم بالله أبو حفص عمر" وقد يقصد به مع الإيضاح، المدح أيضاً، كما قال: أو للتوضيح مع المدح نحو ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيُبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾، فإن البيت الحرام كما يوضح المتنوع يشعر بكونه موصوفاً بالحرمة، ومنعوتاً بتعظيم الاحترام، والنوع من الانتهاك والامتهان، فهو عطف بيان جيء به للإيضاح والمدح كليهما، لا للإيضاح فقط. ثم المراد بتوضيح عطف البيان متبوعه أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد، سواء كان أوضح من متبوعه أو لا، وهذا ما قال: "ويكفي في التوضيح" إلخ.

ويكفي في التوضيح أن يوضح الثاني الأول عند الاجتماع، وإن لم يكن أوضح منه عند الانفراد، كـ عليّ زين العابدين، والعسجد الذهب. وعطف النسق يكون للأغراض التي تؤديها أحرف العطف كالترتيب مع التعقيب في "الفاء"، ومع التراخي في "ثم". والبدل يكون لزيادة التقرير والإيضاح نحو: قدم ابني عليّ في بدل الكل، وسافر الجند أغلبه في بدل البعض، ونفعني الأستاذ علمه في بدل الاشتمال.

الباب السادس

في القصر

القصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وينقسم إلى حقيقي وإضافي.

وإن لم يكن أوضح منه: بل يصح أن يكون المتبوع أوضح من التابع على ما صرح به ثقات الفسح. وعطف النسق: أي العطف بالحرف، وإنما سمي بعطف النسق؛ لأن المعطوف فيه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ لكون كل منهما مقصودا بالنسبة. مع التعقيب في الفاء؛ ومعنى التعقيب أن يجعل المعطوف ملاسما لدلول الفعل بعد ملاسمة المعطوف عليه به بدون المهلة والتراخي. في "ثم": "وحتى" مثل "ثم" في الترتيب عملة، إلا أن المهلة في "حتى" أقل منها في "ثم"، فهي متوسطة بين الفاء، وثم.

لزيادة التقرير والإيضاح: لأنه يقصد بالذكر أصالة، والبدل منه إنما يذكر توطئة ومجهدا. ولا خفاء في أن الذكر بعد التوطئة يفيد زيادة التقرير والإيضاح نحو: "قدم ابني عليّ" في بدل الكل، و"سافر الجند أغلبه" في بدل البعض، "ونفعني الأستاذ علمه" في بدل الاشتمال. ولم يذكر مثال بدل الغلط؛ لأن ما ذكره من فائدة البدل [وهي زيادة التقرير والإيضاح] لا يتأني فيه؛ إذ من المعلوم إن ذكر "زيد" على سبيل الغلط في قولك: جاءني زيد حمار، ليس توطئة لذكر حمار، فلا يكون ذكر البدل ههنا لزيادة التقرير والإيضاح. ثم إنه إنما لم يتعرض لبيان فائدة هذا النوع من البدل، وعص الكلام ببيان فائدة غيره من أنواعه؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام على ما قالوا. بطريق مخصوص: أي من الطرق الآتية: من النفي والاستثناء وغير ذلك، واحترز به من نحو: خصصت زيدا بالعلم، وزيد مقصور على القيام، فإنه لا يسمى قصرا اصطلاحا.

فالحقيقي: ما كان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة، لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر نحو: لا كاتب في المدينة إلا عليٌّ، إذا لم يكن غيره فيها من الكتاب. الإضافي: ما كان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين نحو: ما عليٌّ إلا قائم أي إن له صفة القيام، لا صفة القعود، وليس الغرض نفى جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام، وكل منهما ينقسم إلى قصر صفة على موصوف نحو: لا فارس إلا عليٌّ وقصر موصوف على صفة نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فيجوز عليه الموت، والقصر الإضافي، ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:

١ - قصر إفراغ، إذا اعتقد المخاطب الشركة.

بحسب الواقع والحقيقة: بمعنى أنه لا يتجاوز المخصص المخصص به إلى غيره أصلاً في نفس الأمر، وفي الحقيقة. إلا عليٌّ: فقد قصرت الكتابة على عليٍّ، ونقيتها عن كل ما عداه بحسب الحقيقة، لا بحسب الإضافة إلى شيء خاص. وإنما زاد قيد "في المدينة" ليقرّب إلى القبول، ولم يستبعد زيادة الاستبعاد. إلى شيء معين: بأن لا يتجاوز إلى ذلك الشيء، وإن تجاوز إلى غيره من الأشياء نحو: "ما عليٌّ إلا قائم" أي أن له صفة القيام، لا صفة القعود، فالغرض أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود. وليس الغرض نفى إلخ: ما عدا صفة القيام، وإلا كان القصر حقيقياً، لا إضافياً. إلى قصر صفة: وهو أن يحكم بأن هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف إلى موصوف آخر أي موصوف كان، وهذا في القصر الحقيقي. أو إلى موصوف معين، وهذا في القصر الإضافي، وإن كان الموصوف يتجاوزها إلى غيرها من الصفات نحو: "لا فارس إلا عليٌّ"، فقد حكم فيه بقصر صفة الفارسية على عليٍّ، بحيث لا يتجاوزها إلى غيره، ولا يقتضي ذلك أن علياً لا يتجاوز الفارسية إلى غيرها من الصفات كالشجاعة والسخاوة وغيرها.

وقصر موصوف إلخ: وهو أن يحكم بأن هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة إلى صفة أخرى مطلقة [وهو في القصر الحقيقي] أو معينة، وهو في القصر الإضافي، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ فقصر النبي ﷺ على وصف الرسالة قصراً إضافياً بالنسبة إلى صفة الخلود في الدنيا، والبعد عن الموت، فلا يتجاوز هو ﷺ الرسالة إلى هذه الصفة. فيجوز عليه الموت، وإن كانت الرسالة تتجاوز إلى غيره ﷺ من الرسل عليهم السلام. إذا اعتقد المخاطب الشركة: أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، ومثال هذا القصر، في قصر الموصوف على الصفة ما مر، من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ فإن المخاطبين وهم الصحابة ﷺ، =

٢- وقصر قلب، إذا اعتقد العكس.

٣- وقصر تعيين، إذا اعتقد واحدا غير معين.

وللقصر طرق منها: النفي والاستثناء نحو: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].
ومنها: إنما، نحو: إنما ألفاهم علي. ومنها: العطف بـ "لا"، أو "بل"، أو "لكن" نحو:
دود سائر الحروف

لما استعظموا موته ﷺ وصاروا كأنهم آتوا له ﷺ صفتين: الرسالة، والتبزي عن الموت، قصره ﷺ على الرسالة بمعنى أنه لا يتعداها إلى التبري من الهلاك. وإنما سمي هذا القصر قصر إفراذ؛ لأن المتكلم ينفي بهذا القصر الشركة المعتقدة للمخاطب، ويفرد موصوفا بصفة، أو صفة بموصوف.

اعتقد العكس: أي عكس الحكم الذي أثبتته التكلم نفي قصر الصفة على الموصوف إذا اعتقد المخاطب أن الفارس حسن لا علي، تقول: لا فارس إلا علي، حصرا للفروسية في علي، نفيها لها عن حسن، وتسمية هذا القصر بقصر القلب؛ لأن فيه قلبا وتبدلا لحكم المخاطب. غير معين: من اتصاف هذا الموصوف بتلك الصفة أو غيرها في قصر الموصوف على الصفة أو اتصاف هذا الموصوف، أو غيره بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب لقولنا: ما علي إلا قائم، من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد، ولا يعرف على التعيين، ولقولنا: "ما قائم إلا علي" من يعتقد أن القائم إما علي أو حسن من غير أن يعرفه معينا. فلما كان هذا القصر لتعيين ما هو غير متعين عند المخاطب سمي قصر تعيين. ثم إنما خص هذا الانقسام بالقصر الإضافي؛ لأن هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي، إذا المخاطب العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات حتى يصبح قصر إفراذ قصرا حقيقيا، ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة حتى يقلب التكلم حكمه، ويتحقق قصر القلب. وهكذا لا يتردد بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة، وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة حتى يتصور قصر تعيين، وهذا في القصر الحقيقي من جانب الموصوف على الصفة. وكذا لا يعتقد العاقل اشتراك صفة بين جميع الأمور، ولا اشتراكها بين كل الأمور سوى أمر واحد، ولا يتردد بين ذلك حتى يجري أنواع القصر الحقيقي من جانب الصفة على الموصوف، هكذا قالوا.

وللقصر: سواء كان حقيقيا أو غيره. النفي: بأداة من أدواته كـ "ليس" و "ما" و "إن" وغيرها من أدوات النفي. والاستثناء: بـ "إلا" وغيرها من إحدى أحوالها نحو: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ في قصر الموصوف على الصفة. إنما ألفاهم علي: في قصر الصفة على الموصوف، والفرق بين "إنما" وبين النفي والاستثناء مع كون "إنما" متضمنة لمعناها، أن الأصل في "إنما" أن تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، بخلاف النفي والاستثناء فإن الأصل فيها أن يكون ما استعملها فيه مما يجهله المخاطب وينكره. لكن: وإنما لم يذكر مثال "لكن"؛ لكونها مثل "لا" في إفادة القصر.

أنا ناثر لا ناظم، وما أنا حاسب، بل كاتب.

ومنها: تقديم ما حقه التأخير نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

الباب السابع

في الوصل والفصل

الوصل عطف جملة على أخرى، والفصل تركه، والكلام ههنا قاصر على العطف بالواو؛ لأن العطف بغيرها لا يقع فيه اشتباه، ولكل من الوصل بها، والفصل مواضع.

مواضع الوصل بالواو: يجب الوصل في موضعين:

الأول: إذا اتفقت الجملتان خيرا أو إنشاء، وكان بينهما جهة جامعة أي مناسبة تامة،

تقديم ما حقه التأخير: كـ تقديم الخير على المبتدأ إذا لم يكن المبتدأ نكرة، وتقديم معمولات الفعل عليه بخلاف ما وجب تقديمه لصدارته، كـ "أين"، و"من"، أو لإفادته التخصيص في النكرة المؤخرة كـ تقديم الخير على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة نحو: في الدار رجل، فإن تقديمه لا يفيد الحصر نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فتقديم المفعول ههنا للدلالة على الحصر، ولذا قيل معناه: نعبدك، ولا نعبد غيرك.

الوصل عطف جملة على أخرى إلخ: هذا ليس تعريفا للوصل والفصل مطلقا، بل لنوع منهما وهو الواقع في الجمل. وإنما خصص الكلام ببيان هذا النوع من الوصل والفصل؛ لأن فيه من زيادة القموض، والبحث ما ليس فيما يقع في المفردات وما يجري مجراها؛ لأنه في الغالب واضح. لا يقع فيه اشتباه؛ وذلك؛ لأن ما سوى الواو من حروف العطف لها معان محصلة سوى الاشتراك. فبالعطف بها يحصل معاني تلك الحروف، فتظهر فائدة تغني عن طلب خصوصية أخرى، جامعة بين المتعاطفين، بخلاف الواو؛ فإنها لا تقيد إلا بمجرد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأما في غيره، فيحتاج إلى الجهة الخاصة التي تجمع الجملتين، وتقرب إحداها إلى الأخرى، واستخراج تلك الجهة الجامعة لا يخلو عن إشكال واشتباه. مناسبة تامة: باعتبار كل من المسند والمستند إليه من الجملتين بأن يتحقق بين المستند إليه في الجملة الأولى، وبينه في الجملة الثانية جامع، وكذا بين المسند في الأولى، وبينه في الثانية حتى لو وجد بين المسند إليهما دون المستندين، أو بين المستندين دون المسند إليهما، لم يكف في قبول العطف؛ ولذا حكموا بامتناع نحو: خفي ضيق، وخافني ضيق مع اتعاد المستندين؛ لعدم المناسبة، والعلاقة الخاصة بين الخف والحف وانخاف.

ولم يكن مانع من العطف نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٤، ١٣]، ونحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [الثوبة: ٨٢].

ثاني: إذا أُوهم ترك العطف خلاف المقصود كما إذا قلت: لا وشفاه الله، جوابا لمن يسألك: هل برئ عليّ من المرض؟ فترك الواو يوهم الدعاء عليه، وغرضك الدعاء له.

مواضع الفصل: يجب الفصل في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون بين الجملتين اتحاد تام، بأن تكون الثانية بدلا من الأولى نحو:

مانع من العطف: ككون عطف جملة على جملة يصح عليها العطف، موهما لعطفها على جملة لا يصح عليها العطف، فحينئذ يترك العطف، وإن كانت الجملتان متفتحتين خبرا أو إنشأ، ووجدت الجهة الجامعة بينهما كما سيتضح من المثال الآتي في المتن نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ فهاتان جملتان متفتحتان خبرا، ويتبعها جهة جامعة بين المستندين والمستند إليهما جميعا؛ لأن الأبرار ضد الفجار، والكون في النعيم ضد الكون في الجحيم، ومع ذلك ليس بينهما ما يمنع من العطف. وكذا نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ جملتان اتفقتا إنشاءً ووجد الجامع بينهما، وهو اتحاد المستند إليهما، وتناسب المستندين، لما بين الضحك والبكاء من التضاد مع عدم وجود مانع من العطف. وإنما اعتبر التضاد جهة جامعة؛ لأن التضاد عند الوهم كالتضاد عند العقل، فكما لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند العقل، كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم؛ ولذلك الارتباط الوهمي يحد الضد أقرب عطفًا بالبال مع الضد الآخر من سائر المغالطات الغير المتضادة بعضها مع بعض.

لا وشفاه الله: فقولك: "لا" نفى لمضمون المستول عنه أي ما برئ عليّ من المرض، وقولك: "شفاه الله" دعاء بالشفاء له، فكلمة "لا" تضمنت جملة خبرية، "وشفاه الله" جملة إنشائية، فبينهما كمال الانقطاع وهو سبب للفصل وترك العطف، لكن وجب الوصل ههنا بعطف الجملة الثانية على الجملة المقدرة؛ لأنه لو لم تعطف وقيل: "لا شفاه الله" لتوهم أن هذا الكلام دعاء على المريض بنفي الشفاء، مع أن المقصود هو الدعاء له بالشفاء كما قال، فترك الواو يوهم الدعاء عليه وغرضك الدعاء له، فوجب العطف ههنا؛ لدفع هذا الإيهام.

الثانية بدلا من الأولى: وهذا إما يكون إذا كانت الجملة الأولى غير وافية بتمام المراد؛ لكونها بمحملة، أو خفية الدلالة، وكان المقام يقتضي اعتناء بشأن المراد؛ إذ لا بد حينئذ لإتمام المراد، وإيفائه من الإتيان بالبدل الواقي بتمام المراد كمال الوفاء نحو قوله تعالى حكاية عن قول نبيه - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - لقومه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْذَرَكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ أَنْذَرَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ وَحَّتَابٍ وَعُيُونٍ﴾ فإن المراد من هذا القول، التنبيه على نعم الله تعالى، وللمقام يقتضي اعتناء، واهتماما بشأن ذلك التنبيه؛ لكونه ذريعة للشكر الذي هو مبدأ لكل خير وطاعة، والجملة الأولى: -

﴿أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾ [الشعراء: ١٣٣، ١٣٢].

أو بأن تكون بيانا لها نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةٍ نَحْلُذِ﴾ [طه: ١٢٠].

أو بأن تكون مؤكدة لها نحو: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَهْمِلُهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧]، ويقال في هذا الموضع: إن بين الجملتين كمال الاتصال.

الثاني: أن يكون بين الجملتين تباين تام بأن يختلفا خبرا وإنشاء، كقوله:

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتَفَ كُلُّ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

أي أقيموا هذا المكان

أو بأن لا يكون بينهما مناسبة في المعنى، كقولك: عليّ كاتب، الحمام طائر؛ فإنه

= لكونها دالة على تلك النعم إجمالا، وإحالة تفصيلها على علم المخاطبين المعاتدين بكفرهم غير وافية بتمام هذا المراد الذي هو التنبيه على نعمه تعالى، فأوردت جملة ثانية بطريق البدل منها، وفصلت فيها النعم، وسميت أنواعها من غير إحالة على علمهم؛ لتكون وافية بتأدية المراد كمال الوفاء.

بيانا لها: وهذا إذا كان في الجملة الأولى خفاء، وقصد بالثانية إيضاها وإزالة ذلك الخفاء نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةٍ نَحْلُذِ﴾ ففي الجملة الأولى أي قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ خفاء؛ إذ لم يبين فيها تلك الوسوسة، فأوردت الجملة الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةٍ نَحْلُذِ وَمَلَأَ لَا يُبْلَى﴾ لبيان تلك الوسوسة وإيضاحها.

مؤكدة لها: تأكيدها معنويا بأن يختلف مفهومهما، ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى، أو تأكيدا لفظيا بأن يكون مضمون الثانية مضمون الأولى، فيؤتى بالثانية بعد الأولى؛ ليتقرر ذلك المضمون في ذهن السامع، بحيث لا يتوهم فيه الغلط والسهو نحو: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَهْمِلُهُمْ رُوَيْدًا﴾ فالجملة الثانية ههنا تأكيد لفظي للجملة الأولى؛ لكون الثانية مقررة للأولى مع كونها متفتحة في المعنى فوزن الجملة الثانية وزن زيد الثاني في قولنا: جاء زيد زيد، ويقال في هذا الموضع: أن بين الجملتين كمال الاتصال. رائداهم: وهو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ، والمراد به ههنا عريف القوم أي الشجاع المتقدم منهم. نزاولها: بالرفع لا بالجزم، جوابا للأمر أي لحاول أمر الحرب ونعالجها. فحتف: الفاء في قوله: "فحتف" للتعليل أي لا تخافوا بمحاولة الحرب من الحتف والموت؛ لأن حتف كل امرئ يجري بمقدار، فقوله: "أرسوا" في هذا الشعر جملة إنشائية لفظا ومعنى. وقوله: "نزاولها" جملة خبرية، وبينهما تباين تام، فلذا لم تعطف الثانية على الأولى. مناسبة في المعنى: مع كونها غير مختلفين خبرا وإنشاء، كقولك: =

لامناسبة في المعنى بين كتابة عليّ وطيران الحمام، ويقال في هذا الموضع: أن بين الجملتين كمال الانقطاع، كما يقال في الموضع الثاني من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام.

الثالث: كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال نشأ من الجملة الأولى، كقوله:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَحْلِي

كأنه قيل: أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟ فقال: صدقوا ويقال: بين الجملتين شبه كمال الاتصال، الرابع: أن تسبق جملة بجملتين يصح عطفها على إحداهما؛ لوجود المناسبة، وفي عطفها على الأخرى فساد، فيترك العطف دفعا للوهم كقوله:

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَنَّنِي أَبْغَى بِهَا بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

= عليّ كاتب، الحمام طائر، فإنه لا مناسبة في المعنى بين كتابة عليّ، وطيران الحمام، لا باعتبار المسند إليه، ولا باعتبار المسند، مع أنهما متفقان خبراً.

كمال الانقطاع: أي كمال الانقطاع بلا إيهام، فإن الموضع الثاني من الوصل أيضاً، يقال فيه أن بين الجملتين كمال الانقطاع، لكن يقال فيه: كمال الانقطاع مع الإيهام، كما قال في الحاشية: كما يقال في الموضع الثاني من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام. فاختلاف الحكم بين هذين الكمالين بوجوب الوصل في أحدهما، والفصل في الآخر بسبب إيهام خلاف المراد عند الفصل وعدمه.

نشأ من الجملة الأولى: فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، كقوله:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَحْلِي

لكن المراد بها جماعة عاذلة من المذكور بقريته قوله "صدقوا" بضمير الذكور "غمرة" أي شدة. "لا تحلي" أي لا تنكشف. والمعنى: إن كما قالوا، ولكن غمري ليست كغمري من الغمرات؛ فإنها غالباً تحلي، وغمري لا تحلي ولا مطمع لي في فلاحي. فقوله: "صدقوا" جواب سؤال مقدر كأنه قيل: أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟ فقال في الجواب: صدقوا. كمال الاتصال: لأن اتصال الجواب بالسؤال ليس كاتصال الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال أي البدل، وعطف البيان، والتأكيد مع متبوعاتها؛ لكونها متحدة معها، بخلاف الجواب بالنسبة إلى السؤال فإنه مغاير له، لكنه شبيه باتصال هذه الأقسام في أن الجملة الأولى في هذه الأقسام كما هي مستتعبة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى، كذلك السؤال مستتبع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال، فلذا يقال لهذا الاتصال: شبه كمال الاتصال. دفعا للوهم: أي دفعا لوهم، عطفها على الأخرى للوجوب للفساد في المعنى.

فجملة "أراها" يصح عطفها على "نظن"، لكن يمنع من هذا توهم العطف على جملة "أبغى بها"، فتكون الجملة الثالثة من مضمونات سلمى مع أنه ليس مراداً، ويقال: بين الجملتين في هذا الموضع شبه كمال الانقطاع.

الخامس: أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم؛ لقيام مانع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]، فجملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لا يصح عطفها على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لاقتضائه أنه من مقوهم، ولا على جملة ﴿قَالُوا﴾؛ لاقتضائه أن استهزاء الله بهم مقيد بحال خلوهم

يصح عطفها إلخ: لوجود المناسبة بين هاتين الجملتين، وهي الاتحاد بين مسنديهما؛ لكون أرى بمعنى أظن. وشبه التضائف بين المسند إليه في الأولى، وبينه في الثانية؛ فإن المسند إليه في الأولى سلمى [وهي محبوبة]، وفي الثانية الضمير المستتر في "أرى" العائد إلى الشاعر للتكلم: [وهو محب] فيتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر باعتبار وصف المحبوبة والغيبة. فبين الجملتين مناسبة باعتبار المسندين والمسند إليهما، فلو عطف جملة "أراها" على جملة "سلمى نظن"، لكان صحيحاً وموافقاً لمراد الشاعر؛ إذ المعنى حيث أن سلمى نظن كذا، وأظنها كذا.

فتكون الجملة الثالثة: وهي جملة "أراها" أيضاً من مضمونات سلمى، ويكون معنى الشعر الإخبار بظن سلمى: ألما نظنني موصوفاً بوصفين، أحدهما أنني أبغى وأطلب بها بدلاً، والآخر: أنني أظنها ألما تحميم في أودية الضلال، مع أنه ليس مراداً للشاعر، بل مراده الإخبار عن ظنها أنني أبغى بها بدلاً، والإخبار عن ظن نفسه ألما تخطئ في ظنها في هذا الظن، وقيم وتذهب بسبب هذا الظن في أودية الضلال. شبه كمال الانقطاع: لتحقق المشاهدة بينه وبين كمال الانقطاع في كون الجملتين متغايرتين مع وجود المانع من العطف، إلا أن المانع في صورة كمال الانقطاع هو التباين التام أو عدم وجود المناسبة، وههنا المانع هو إيهام غير المراد.

تشريك الجملتين في الحكم: أي تشريك الجملة الثانية للجملة الأولى في حكمها الإعرابي الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ، أو صفة، أو مفعولاً، أو نحو ذلك، أو في قيد زائد على مفهومها مثل الظرف، والشرط، ونحوهما؛ لقيام مانع من ذلك التشريك. لاقتضائه أنه من مقوهم: لأنه يلزم حيث تشريك جملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ في كونها مفعول "قالوا"، فيلزم أن تكون هي أيضاً مقولة قول المناققين، وليس كذلك. مقيد بحال خلوهم: لأن جملة "قالوا" مقيد بظرف هو ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾، ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ في حال خلوهم إلى شياطينهم، لا في حال وجود أصحاب النبي ﷺ، فلو عطف على هذه الجملة جملة ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، لزم تشريكها لها في كونها مقيدة بذلك الظرف، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم أيضاً مختصاً بحال خلوهم إلى شياطينهم، مع أن استهزاء الله بهم دائم غير مقيد بحال الخلو.

إلى شياطينهم، ويقال: بين الجملتين في هذا الموضع، توسط بين الكمالين، كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول من الوصل، غير أن الفصل ههنا لقصد عدم التشريك.

الباب الثامن

في الإيجاز والإطناب والمساواة

كل ما يجوز في المصدر من المعاني، يمكن أن يعبر عنه بثلاث طرق:

توسط بين الكمالين: أي بين كمال الانقطاع، وكمال الاتصال؛ لأن الجملة الثانية في هذا الموضع لا تكون متحدة مع الجملة الأولى، بأن تكون بدلا منها، أو بيانا لها، أو مؤكدة لها كما في كمال الاتصال، ولا مبالغة عنها بأن تكون مخالفة لها في الحرية والإنشائية، أو لم يوجد بينها وبين الجملة الأولى مناسبة في المعنى كما في كمال الانقطاع، بل هي مع كونها مغايرة للجملة الأولى في المفهوم، والمقصود تكون موافقة لها في الحرية، وتوجد بينها وبين الجملة الأولى مناسبة في جهة جامعة أيضا، فلا تكون فيها بالنسبة إلى الجملة الأولى كمال الاتصال ولا كمال الانقطاع، بل هي بين بين؛ فلذا يقال ههنا: أن بين الجملتين توسطًا بين الكمالين، ولهذا الوجه يعينه يقال في الموضع الأول من الوصل أيضا: إن بين الجملتين توسطًا بين الكمالين، إلا أن الحكم قد اختلف في هاتين الصورتين للتوسط؛ لوجود مانع من العطف ههنا، وعدمه هناك كما قال في الحاشية: كما يقال بين الجملتين في الموضع الأول من الوصل، غير أن الفصل ههنا لقصد عدم التشريك.

فعلم من هذا البيان أن الأحوال التي بين الجملتين خمسة: (١) كمال الانقطاع (٢) وشبهه (٣) وكمال الاتصال (٤) وشبهه (٥) والتوسط بين الكمالين. وما ذكره من صورتي وجوب الوصل ليس خارجا عن هذه الخمسة. والأصل في الأربعة الأولى الفصل، وفي الخامسة الوصل، لكن الحكم قد يختلف؛ لوجود المانع من الفصل أو الأصل.

بثلاث طرق: وهي المساواة، والإيجاز، والإطناب، لكن يفهم من بيانه هذه الطرق، ثلاث طرق أخرى، وهي: الإخلاف، والطويل، والخشوع. فجملة طرق التعبير ستة، إلا أن المقبول منها الثلاثة الأول، فمراده بحصر الطرق في الثلاث حصر الطرق المقبولة فيه. ثم لما كان لابد في ضبط كل من المساواة، والإيجاز، والإطناب من ضبط الحد الخاص الذي يقاس عليه كل واحد منها، فيقال: ما كان عليه فهو مساواة، وما نقص منه فهو إيجاز، وما زاد عليه فهو إطناب. جعلوا ذلك الحد الكلام العربي؛ لأنه أقرب الأمور إلى الضبط، فإن تفاوت أفراده متقارب، ومعرفة مقداره مع ما فيه من الاختلاف الخفيف متيسر؛ فلذا بين المصنف الكلام عليه.

١- المساواة: وهي تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية له بأن تكون على الحد الذي جرى به عرف أوساط الناس [وهم الذين لم يرتقوا إلى درجة البلاغة، ولم ينحطوا إلى درجة الفهامة] نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾
أي العجز عن الكلام
[الأنعام: ٦٨].

٢- والإيجاز: وهو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض نحو: "فقا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل" فإذا لم تف بالغرض سمي إخلالا كقوله:
والعِشُّ خَيْرٌ فِى ظِلٍّ لِّ التُّوكِ مِمَّنْ عَاشَ كَذَا

تأدية المعنى المراد: الذي قصد المتكلم إفادته للمخاطب بعبارة مساوية له بأن تكون تلك العبارة على الحد الذي جرى به عرف أوساط الناس أي تعاملوا به في مجرى عرفهم في تأدية المعنى التي تعرض لهم الحاجة إلى تأديتها في الحوادث اليومية. وإذا رأيت الذين إلخ: ففي هذا الكلام مساواة؛ لأن فيه تأدية المعنى المراد بعبارة يستحقها ذلك المعنى في مجرى العرف من غير زيادة ولا نقصان؛ إذ لم يوجد في المقام يقتضي العدول عنها. بعبارة ناقصة عنه: بأن تكون أقل من الحد الذي جرى به عرف أوساط الناس مع وفائها بالغرض، والمراد بوفائها بالغرض أن تكون دلالتها على ذلك الغرض مع نقصان اللفظ واضحة في تراكيب اللفاء نحو:

فَقَا نَبَكُ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوَمَلٍ

لهذا الكلام مع كونه ناقص العبارة؛ لأن الأصل من ذكرى حبيب ومنزله ظاهر الدلالة على المراد؛ لأن سوق الكلام في أمثال هذا الموضع يدل دلالة واضحة على حذف المضاف إليه. فإذا لم تف بالغرض: بأن يكون اللفظ ناقصا مع

خفاء الدلالة على ذلك الغرض، بحيث يحتاج فيها إلى تكلف وتعسف، سمي إخلالا؛ لكونه مخلا في فهم المراد.
ظلال: جمع ظلة وهي ما يظل به. التوك: بالضم الحمق والجهالة، إضافة الظلال إلى التوك من إضافة المشبه به إلى المشبه. ممن عاش كذا: أي من عيش من عاش مكثودا متعوبا، فظاهره يفيد أن العيش ولو بالنكد، والتعب مع الحمق خير من العيش النكد والشاق ولو مع العقل، وهو غير صحيح؛ لاستوائهما في النكد، وزيادة الثاني بالعقل الذي من شأنه التوسعة وإطفاء بعض نكدات العيش، فلا يكون هذا المعنى مراد الشاعر، بل مراده أن العيش الرغد، والمعيشة الناعمة في ظلال الحمق والجهالة خير من العيش الشاق المتعب صاحبه في ظلال العقل والعلم. وهذا المراد لا يفهم من ظاهر الكلام حتى يتأمل فيه، يصحح بتقدير الصفة في المصراع الأول أي والعيش الرغد الناعم، والخال في المصراع الثاني أي ممن عاش كذا، حال كونه في ظلال العقل مع خفاء الدلالة على هذا التقدير، فحاء الإخلال.

مراده أن العيش الرغد في ظلال الحمق، خير من العيش الشاق في ظلال العقل.

٣- والإطناب: وهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة نحو قوله تعالى:

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مرم:٤] أي كبرت، فإذا لم تكن في الزيادة فائدة سُمِّي تطويلاً إن كانت الزيادة غير متعينة، وحشوا إن تعينت. فالتطويل نحو: "وألقى قورها كذبا ومينا"، والحشو نحو: واعلم علم اليوم والأمس قبله.

ومن دواعي الإيجاز: تسهيل الحفظ، وتقريب الفهم، وضيق المقام، والإخفاء، وسأمة المحادثة.

كبرت: وشحنتُ، فأوردت بدله تلك العبارة الزائدة عليه بكسر لفائدة، مزيد التقرير والتثبيت للضعف المطلوب تأديته لهذا الكلام؛ لأنه لما بين أن العظم الذي هو عمود البدن وأصل بنائه، "وهن" ثبت تسايط القوة، وتقرر أمر الضعف بالضرورة. ثم قرر هذا المعنى في الجملة الثانية بطريق الاستعارة التي هي أحسن وأبلغ من الحقيقة المستبذلة. وتشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه وإنارته وانتشاره في الشعر وفشوه فيه. تطويلاً... وحشوا: فالفرق بين الحشو والتطويل، تعيين الزيادة، وعدم ذلك التعيين مع اشتراكهما في كون الزيادة بلا فائدة. وألقى قورها كذبا ومينا: وهذا في قصة قتل الزباء لخنزة الأبرش، وهي معروفة، فالكذب والمين في هذا القول واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما؛ إذ مقام هذا الكلام ليس مقتضيا للتأكيد، فأحدهما زائد بلا فائدة، وليس المزيد متعينا؛ لأن المعنى يصح بكل منهما، فزيادة أحدهما تطويل. والأمس قبله: فإن قوله "قبله" زائد؛ لدخول القليلة في مفهوم الأمس، ومتعين للزيادة، وليس كـ"المين" بالنسبة إلى الكذب، فيكون حشوا. تسهيل الحفظ: فإن حفظ العبارة القليلة أسهل من حفظ الكثيرة بالضرورة.

وتقريب الفهم: للمراد كما في قوله: "وسورة أيام حزن إلى العظم" أي قطع اللحم إلى العظم. فاحتر ههنا الإيجاز، وحذف المفعول؛ ليقرّب فهم المراد، ولا يتوهم إرادة غيره؛ لأن المقصود أن الحز بلغ إلى العظم، فلو ذكر المفعول أعين اللحم، لربما توهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز لم ينته إلى العظم، وإنما كان في بعض اللحم، فحذف دفعا لهذا الوهم وتقريبا لفهم المراد. وضيق المقام: عن إطالة الكلام بسبب خوف فوات فرصة، أو نحو ذلك كقول الصياد: وغزال، فاصطاده، فالحذف ههنا لضيق المقام بسبب خوف فوات الفرصة بالإطالة بذكره. والإخفاء: عن غير المقصود سماعه من الحاضرين كما تقول: جاء، وتريد زيدا؛ لقيام قرينة عنده دون غيره من الحاضرين. وسأمة المحادثة: نحو: قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل، فلم يقل: أنا عليل بسبب ضجر الصدر، =

ومن دواعي الإطناب: تثبيت المعنى، وتوضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإيهام.

أقسام الإيجاز

لإيجاز: إما أن يكون يتضمن العبارة القصيرة معاني كثيرة، وهو مركز عناية البلغاء، وبه تتفاوت أقدارهم، ويسمى إيجاز قصر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وإما أن يكون بحذف كلمة، أو جملة، أو أكثر مع قرينة تعين المحذوف، ويسمى إيجاز حذف. فحذف الكلمة كحذف "لا" في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدَا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وحذف الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]

وسأمة الحادثة من علته. وبالجملة جميع ما ذكر من دواعي ترك السند إليه أو المسند أو متعلقهما هي دواعي الإيجاز، فلا حاجة إلى زيادة الكلام والتفصيل في بيانها.

تثبيت المعنى: أي في نفس المخاطب، وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التثبيت؛ لكون المعنى مما ينبغي أن يملأ به القلب لرغبة، أو لرهبة، أو نحو ذلك. وكلما توضيح المراد، والتوكيد، ودفع الإيهام عند اقتضاء للمقام ذلك، وسباني في أقسام الإطناب بيان كل منها على التفصيل فانتظره. معاني كثيرة: اقتضتها تلك العبارة بدلالة الالتزام أو التضمن بلا حذف شيء في نفس تركيبها. عناية البلغاء: لزيادة اعتنائهم إلى أوماج المعاني الكثيرة بلفظ يسير، ولا يقدر عليه غيرهم من أوساط الناس.

إيجاز قصر: لوجود الاختصار في العبارة مع كثرة المعاني نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ فَإِنَّ المعنى الذي تفيدته الآية كثير مع كون لفظه يسيراً، وذلك؛ لأنه لما دل بالمطابقة على أن القصاص فيه الحياة للناس، تأمل في وجه كونه سبباً لهذه الحياة، فاستفيد من تأمل معنى القصاص الذي هو قتل القاتل ظلماً، أن ذلك إنما هو لما جبلت عليه النفوس من أن الإنسان إذا علم أنه إن قُتل قُتل، ارتدع عن ارتكاب ما يتلف به نفسه، فحينئذ لا يتقدم على القتل، فيحصل له وللذي يعزم على قتله حياة. ثم هذا المعنى يستوي فيه جميع العقلاء، فيعم ثبوت الحياة لجميعهم، وهذا المعنى كثير استفيد من لفظ يسير بلا حذف شيء، يفتقر التركيب إليه في تأدية معناه. وأما لا تقدير متعلق الجار والحرور من فعل أو اسم فاعل، فهو لأمر لفظي، لا لاحتياج أصل المعنى إليه. وقد أشير في المطولات إلى مطالب أخرى تستفاد من هذا القول، فيزيد بها معناه كثرة، لكن لا يليق ذكرها في مثل هذا المختصر. إيجاز حذف: لحصوله بحذف شيء من الكلام. أبرح قاعداً: فقلوه: "أبرح" بمعنى لا أبرح ولا أزال، -

أي فتأس واصبر. وحذف الأكثر نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّادِقُ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] أي أرسلوني إلى يوسف لاستعبيره الرؤيا ففعلوا، فأتاه وقال له: يا يوسف.

أقسام الإطناب

الإطناب يكون بأمور كثيرة.

منها: ذكر الخاص بعد العام نحو: اجتهدوا في دروسكم، واللغة العربية.

وفائدته التنبيه على فضل الخاص، كأنه لرفعته جنس آخر مغائر لما قبله.

ومنها: ذكر العام بعد الخاص كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

- فحذف حرف النفي؛ لعدم التباسه بالإثبات؛ إذ لو كان إثباتاً لم يكن بد من اللام والنون معاً، أو أحدهما، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفَعَّلْتُ كَأُنْثَىٰ تَوْسَفُ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تزال.

فتأس واصبر: فتأس بتكذيب الرسل من قبلك، واصبر على تكذيبك، فحذفت هذه الجملة التي هي الجزء للشرط، ووضع موضعها ﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ استغناء بالسبب عن المسبب، فإن تكذيب الرسل المتقدمين سبب للتأسي. قوله تعالى: حكاية عن صاحب السحن ليوسف النبي - عليه وعلى نبينا السلام - ﴿فَأَرْسَلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّادِقُ﴾ فإن هذا القول حذف فيه أكثر من جملة واحدة، لا يستقيم المعنى إلا به كما أشار إلى تقديره بقوله أي أرسلوني إلى يوسف لاستعبيره الرؤيا ففعلوا، فأتاه، وقال له: "يا يوسف" فهذه جملة عديدة حذفت بتعلقها بإيجازاً لدلالة الكلام عليها. ذكر الخاص بعد العام: أي على سبيل العطف، لا مطلقاً لأن ما يذكره من الفائدة واعتبار المغايرة إنما يجري فيه، لا في ذكره على سبيل البدلية وغيرها مما ليس بعطف نحو: "اجتهدوا في دروسكم، واللغة العربية"، فذكر اللغة العربية بعد ذكر الدروس، ذكر الخاص بعد العام على سبيل العطف.

التنبيه على فضل الخاص: المذكور بعد العام، ومزيته، كأنه لرفعته أي لوصفه الذي به حصل له الرفعة، والمزية على سائر أفراد العام. مغائر لما قبله: أي مغائر الجنس العام المذكور قبله بحيث لا يشمل ذلك العام، ولا يعلم حكمه منه، فلذا صح ذكره بعد ذلك العام على سبيل العطف المقتضي للتغاير. ذكر العام بعد الخاص: وفائدة التنبيه على كون الخاص أحق بالحكم مع عدم اختصاص هذا الحكم به، كقوله تعالى حكاية عن نبيه نوح - عليه وعلى نبينا السلام - ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ فخص أولاً من يتصل به؛ لكونهم أولى وأحق بدعائه، ثم عم المؤمنين والمؤمنات.

ومنها: الإيضاح بعد الإيهام نحو: ﴿أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾
[الشعراء: ١٣٣، ١٣٢].

ومنها: التوشيع، وهو أن يؤتى في آخر الكلام بمثنى مفسر باثنين، كقوله:
أُمِّسِي وَأَصْبِحُ مِنْ تَذَكَّارِكُمْ وَصَبَا يَرِثِي لِي الْمُشْفِقَانِ الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ
ومنها: التكرير لغرض كطول الفصل في قوله:

وإِنْ أَمَرُوا دَامَتْ مَوَائِقُ عَلَى مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ لَكَرِيمٌ
وكزيادة الترغيب في العفو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: ١٤].

الإيضاح بعد الإيهام: أي إيضاح شيء بعد إيهامه، وفائدته أن يتمكن في النفس فضل ممكن؛ لأن الإشعار به إجمالاً يقتضي التشوق له، ومقتضى الجلبلة أن الشيء إذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوع، ويمكن فيها زيادة ممكن نحو: ﴿أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾ فقوله تعالى: ﴿أَمَدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ﴾ بيان وتفصيل لنعم الله تعالى بعد ذكرها إيهاماً وإجمالاً بقوله تعالى: ﴿أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾؛ لأن المراد بما تعلمون النعم كما يشعر به لفظ الإمداد؛ فيفيد زيادة التمكن في النفس، والمقام يقتضي ذلك التمكن؛ لكون المقام مقام تنبيههم على نعم الله تعالى وإيقاظهم عن سعة غفلتهم عنها.

مفسر باثنين: أو يجمع مفسر بأسماء الأهل والولد: تفسير وبيان للمثنى الذي هو المشفقان، ومثال الجمع المفسر بأسماء كقولك: إن في زيد ثلاث حصائل: الكرم، والشجاعة، والحلم. التكرير لغرض: وإنما قال: "لغرض"؛ لأن التكرار متى كان لغرض غرض كان تطويلاً، لا قسماً من الإطناب. ثم لما كان التطويل ظاهراً في التكرار عند عدم غرض قيد به، وإلا فما ذكره من أقسام الإطناب من الإيضاح بعد الإيهام وغيره، لا بد في كل منها من غرض، وإلا كان تطويلاً، كطول الفصل في قوله:

وإِنْ أَمَرُوا دَامَتْ مَوَائِقُ عَهْدِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ لَكَرِيمٌ
فتكرير "إنه" في هذا البيت لطول الفصل بين امرأ وخبره، وهو قوله "لكريم" بصفة، وهي قوله: "دامت موائق عهده على مثل هذا". وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا: فإن تكرار الأمر بالعفو في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا﴾ لزيادة الترغيب في العفو والتأكيد للحث على امتثال هذا الأمر.

وكناكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [إفكار: ٤٣].
ومنها: الاعتراض، وهو توسط لفظ بين أجزاء جملة، أو بين جملتين مرتبطتين معنى لغرض نحو:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلْغَتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

وغو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧].

كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ: فالإنذار والتعويق قوله تعالى: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أي سوف تعلمون ما أنتم عليه من الخطأ إذا عاينتم أهوال المحشر، وكلمة "كَلَّا" قبله للروع والزرع عن الاعمك في الدنيا، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تأكيد للروع والإنذار. فعلى هذا لو قال كناكيد الروع والإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لكان أنسب. جملتين مرتبطتين معنى: بأن تكون الثانية بيانا للأولى، أو تأكيداً لها، أو بدلاً منها، أو معطوفة عليها لغرض. أحوجت سمعي إلخ: لنقله محض هذه السنة، "إلى ترجمان" بفتح التاء والجيم ويقال أيضاً بضم الجيم، وفتح التاء، وهو في الأصل من يفسر لغة بلغة، لكن المراد به ههنا من يفسر بصوت أحرر من الصوت الأول؛ لسمع ما يقال. فقوله: "وبلغتها" اعتراض بين أجزاء جملة؛ لغرض الدعاء للمخاطب بطول عمره وبلوغه ثمانين سنة، والواو فيه واو الاعتراض.

سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ: فقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ جملة معترضة؛ لأنه منصوب مصدر بفعل مقرر أي أسبحه تسبيحاً، وهي أيضاً وقعت بين أجزاء جملة واحدة؛ لأن المراد بالجملة الواحدة بمجموع المستدلّيه والمستند، مع المتعلقات والفضلات ولو بالعطف، لا بمجموع المستدلّيه والمستند فقط.

فقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾؛ لكونه معطوفاً على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَنَاتِ﴾ أيضاً من المتعلقات كالعطوف عليه، والجملة المعترضة واقعة بين هذين المتعاطفين. وقائدة الاعتراض ههنا تنزيهه لله تعالى، وهو في غاية المناسبة للمقام؛ لأن المقصود من هذا الكلام بيان شناعتهن في نسبة البنات إليه تعالى، ونسبة البنين لأنفسهم، فيبان تنزيهه تعالى وبعده عما أثبتوا له في أثناء الكلام، ترداد به الشناعة في هذه النسبة.

ومثال الاعتراض بين الجملتين المتصلتين معنى قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بين جملتين إحداهما قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وثانيتهما: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْتُ لَكُمْ﴾ وهما متصلتان معنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْتُ لَكُمْ﴾ بيان لقوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ لما فيه من الإجمال، فإن المكان الذي أمر بالتيار من ميهب، فيبين بأنه موضع الخرت بقوله: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْتُ لَكُمْ﴾

ومنها: **الإيغال** وهو ختم الكلام بما يفيد غرضاً، يتم المعنى بدونه كالمبالغة في قول الخنساء:

وإنَّ صحرا لتأتمَّ الهداةُ به كأنَّه علَّم في رأسه نارُ

ومنها: **التذيل** وهو تعقيب الجملة بأخرى تشتمل على معناها تأكيداً لها، وهو إما أن يكون جارياً مجرى المثل؛ لاستقلال معناه، واستغنائه عما قبله، كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، وإما أن يكون غير جار مجرى المثل؛ لعدم استغنائه عما قبله كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ

الإيغال: وهو في الأصل من "أوغل في البلد" إذا أسرع السير فيها حتى أبعد فيها، وفي الاصطلاح: ختم الكلام سواء كان شعراً أو غيره بما أي بلفظ مفرداً كان أو جملة، يفيد غرضاً لا يتوقف أصل المعنى عليه، بل يتم أصل المعنى المراد بدونه. لتأتم: أي لتقتدي الهداة للناس إلى المعالي، فكيف المعتدين به. علَّم: أي جبل مرتفع، فهذا القدر واف بأصل المقصود، أعني تحقق اقتداء الهداة به بإحاطة بالجل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به فوصف العلم بقوفاً: "في رأسه" أي في رأس ذلك العلم، "نار" للمبالغة؛ لأن وصف العلم بوجود نار على رأسه، أبلغ في ظهوره في الاهتداء به مما ليس كذلك، فتحرر المبالغة إلى المشبه الممدوح بالاهتداء به. التذيل: وهو في الأصل جعل الشيء ذيلاً للشيء، وفي الاصطلاح: تعقيب الجملة بأخرى أي جعل الجملة عقب جملة أخرى تشتمل على معناها أي تشتمل تلك الجملة الثانية المعقب بها على معنى الأولى المعقبة. والمراد باشتغالها على معناها إفادتها لما هو المقصود من الأولى ولو مع الزيادة، لا أنها تفيد نفس معنى الأولى بالمطابقة، وإلا كان ذلك تكراراً تأكيداً لها أي لقصد التأكيد والتقوية بتلك الجملة الثانية للأولى. مجرى المثل: بأن يقصد بالجملة الثانية المذيل بما حكم كلي يكون منفصلاً عما قبله.

واستغنائه عما قبله: فيكون في هذا الوصف ملحقاً بالمثل؛ لأن المثل عبارة عن كلام تام، نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، فشان المثل الاستقلال كقوله تعالى: ﴿جَاءَ الْحَقُّ﴾ أي الإسلام ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ أي زال الكفر ﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ فهذه الجملة مع كونها متضمنة لمعنى الأولى، وهو "زهوق الباطل" أي اضمحلاله وذهابه، ولهذا كانت تأكيداً لها قد قصد بها حكم كلي، لا يتوقف معناه على الأولى، فصديق على هذا القول اسم هذا الضرب من التذيل. غير جار مجرى المثل: بأن لا يستقل بإفادة المراد؛ لعدم استغنائه عما قبله، فلا يكون جارياً مجرى المثل؛ لكون وصف المثل الاستقلال، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ وهذا على تأويل أن يجعل المعنى: وهل نجزي ذلك الجزاء المخصوص الذي ذكر -

نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ ﴿[سبا: ١٧].

ومنها: الاحتراس وهو أن يُؤْتَى في كلام يومهم خلاف المقصود بما يدفعه نحو:
 فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي
 أي ذلك الإيهام

ومنها: التكميل وهو أن يُؤْتَى بفضلة تزيد المعنى حسنا نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الذعر: ٨] أي مع حبه، وذلك أبلغ في الكرم.

الخاتمة

في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

يراد الكلام على حسب ما تقدم من القواعد يسمى إخراج الكلام على

- من قبل، وهو إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين إلا الكفور؛ لأنه حيثن يكون متعلقا بما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَنَدَّبْنَاهُمْ لَاجِنَتَيْهِمْ﴾ فلا يكون جاريا بحرى المثل في الاستقلال. ولو أول على أن يجعل المعنى: وهل تعاقب مطلق العقاب إلا الكفور، جرى بحرى المثل؛ لعدم توقف المراد حيثن على ما قبله.
 غير مفسدها: حال مقدم من فاعل "سقى" وهو "صوب الربيع" أي نزول المطر، ووقوعه في الربيع. وديمة: بكسر الدال المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار والليل، وأكثره ما بلغ أسبوعا. قمي: أي تسيل من الماء إذا سال، فلما كان المطر قد يؤدي بدوامه إلى خراب الديار وفسادها، أمكن أن يقع في الوهم أن ذلك دعاء على فساد الديار، فأتى بقوله: "غير مفسدها" دفعا لذلك التوهم.

أن يُؤْتَى: في كلام لا يومهم خلاف المقصود. بفضلة: أي ما ليس بحملة مستقلة، ولا ركن كلام كالمفعول أو الغرور أو نحو ذلك. حسنا: في الغرض المسوق له الكلام نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ أي مع حبه، واشتهائه الناشي عن الحاجة، وذلك أبلغ في الكرم، والتسرة عن البخل المذموم من مجرد إطعام الطعام ولو كان كرما أيضا. فزيادة الفضلة ههنا، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ تزيد في مدح الأبرار بالكرم الذي هو الغرض مسوق له الكلام حسنا، ومبالغة، وإن كان أصل المدح يتم بدونها. وبعضهم سمى هذا القسم بالتميم، وجعل التكميل نفس الاحتراس المذكور قبله؛ لتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه، والأمر سهل؛ إذ التكميل والتميم شيء واحد لغة.

مقتضى الظاهر. وقد تقتضي الأحوال العدول عن مقتضى الظاهر، ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة.

منها: تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمها منزلة الجاهل بها؛ لعدم جريه على موجب علمه، فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل، كقولك لمن يؤدي أباه: هذا أبوك. ومنها: تنزيل غير المنكر منزلة المنكر إذا لاح عليه شيء من علامات الإنكار،

مقتضى الظاهر: أي على مقتضى ظاهر الحال فإن الحال كما مر عبارة عن الأمر الحامل للمتكلم على إرادة الكلام على صورة مخصوصة، وذلك الأمر قد يكون أمراً محققاً ثابتاً في الواقع، ويسمى حينئذٍ ظاهر الحال. وقد يكون أمراً يعتبره المتكلم كتزويل شيء منزلة غيره، فيكون خلاف ظاهر الحال. فإيراد الكلام على القواعد التي تقدمت يسمى إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال؛ لكون الأمر الداعي حينئذٍ ثابتاً في الواقع من غير أن يكون ثمّة تنزيل شيء كغيره وهو الأصل في الكلام، لكن قد يعدل إلى خلافه كما قال: "وقد تقتضي الأحوال العدول عن مقتضى الظاهر، ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة". ويورد الكلام: ويسمى الإيراد على هذا الوجه إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال.

بفائدة الخبر أو لازمها: ففائدة الخبر وهي الحكم الذي تضمنه الخبر الذي هو كون المتكلم عالماً بتلك الفائدة. على موجب علمه: الذي هو العمل بحسب ذلك العلم، والمعنى أن ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها؛ لعدم جريه على موجب علمه بالفائدة، أو ينزل العالم بلازم الفائدة منزلة الجاهل به؛ لعدم جريه على موجب علمه بلازم الفائدة، فالضمير في قوله: "منزلة الجاهل بها" راجع إلى الفائدة، لكن المراد بالفائدة حينئذٍ ما يعم لازم الفائدة؛ لكونه فائدة أيضاً.

فيلقى إليه الخبر إلخ: بسبب هذا التنزيل كما يلقى إلى الجاهل، ولو لم يكن هذا التنزيل، لم يكن إلقاء الخبر إليه لاتقاء؛ لأن العالم بما يقصد بالخبر من الفائدة أو لازمها، ليس من شأن العقلاء إلقاء الخبر إليه. هذا أبوك: فإنه لما آذى أباه مع علمه بأنه أبوه، نزل منزلة الجاهل بكونه أباه، وألقي إليه الخبر كما يلقى للجاهل؛ تنبيهاً على أنه هو والجاهل سواء، وإيماء إلى أن هذا الإلقاء لا يتصور إلا من الجاهل. علامات الإنكار: التي يزعم بها المتكلم كونه منكراً مع أنه ليس كذلك في الحقيقة، فيؤكد له الكلام وجوباً كما يؤكد للمنكر نحو: "جاء شقيق عارضاً رجه" أي واضعاً لرجله بحيث يكون عرضه في جهة الأعداء على ما هو عادة من ليس متنبهاً للحرب، فمجيئه على هذه الهيئة علامة اعتقاده أنه لا رمح في بني عمه الخصوم له، فنزل بسبب هذه العلامة للإنكار منزلة المنكر مع أنه لا ينكر أن في أعدائه من بني عمه رماحاً، وخطوب بقوله: "إن بني عمك فيهم رماح" على وجه التأكيد كالمنكر.

فيؤكد له نحو:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ

وكقولك للسائل المستبعد حصول الفرج: **إن الفرج لقریب**. وتنزيل المنكر أو الشاك منزلة الخالي إذا كان معه من الشواهد ما إذا تأمله، زال إنكاره أو شكه، كقولك لمن ينكر منفعة الطب أو يشك فيها: **الطب نافع**.

ومنها: **وضع الماضي موضع المضارع لغرض كالتنبية على تحقيق الحصول نحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]**، أو **التفاؤل نحو: إن شفاك الله اليوم، تذهب معي غدا**. وعكسه أي وضع المضارع، موضع الماضي لغرض، كاستحضار الصورة الغريبة في الخيال، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبَثِّرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] أي فأنارت.

إن الفرج لقریب: مؤكدا بـ"إن و اللام"، فمجرد كونه سائلا وإن كان يقتضي أن يؤتى في الكلام الملقى إليه بتأكيد لكن زيادة التأكيد على الواحد لتسريته منزلة المنكر، وجعل استبعاده علامة الإنكار. زال إنكاره أو شكه: وانتقل إلى مرتبة خالي الذهن، فيبقى إليه الخير غير مؤكد كما يبقى إلى خالي الذهن، كقولك لمن ينكر منفعة الطب أو يشك فيها: "الطب نافع" من غير تأكيد، فإن الدلائل الدالة على كون الطب نافعا لما كانت ظاهرة بحيث لو تأملها المنكر أو الشاك، زال إنكاره أو شكه، جعل الجحود والشك معها كالعدم، وألقي الكلام إلى المنكر والشاك غير مؤكد كما يبقى إلى خالي الذهن.

وضع الماضي موضع المضارع: فإن لفظ الماضي مشعر بتحقيق الوقوع نحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، فمع الماضي وكان مقتضى الظاهر: "بأي أمر الله" بصيغة المضارع؛ لكونه منتظرا تنبيها على تحقق حصوله؛ ليطمئن رسول الله ﷺ وللمؤمنون. أو **التفاؤل**: والتيمن، وذلك؛ لأن السامع إذا سمع ما يدل على حصول متمناه ووقوعه، حصل له من السرور ما لم يحصل إذا عرف بما يدل على حصوله في الاستقبال نحو: **إن شفاك الله اليوم، تذهب معي غدا**، فالتعبير بالماضي ههنا وإن كان الأصل في كلمة "إن وإذا" أن يكون كل من الشرط والجزاء جملة استقبالية في اللفظ؛ للتفاؤل من المخاطب ودخول السرور عليه بحصول الشفاء. في الخيال: يعني إذا أريد حكاية صورة ماضية بهتم باستحضارها لغاية، عرف عنها بصيغة المضارع الدال على الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد، فكأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة؛ ليشاهدها السامعون، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبَثِّرُ سَحَابًا﴾ فالتعبير بالمضارع أي فـ"تثير" موضع الماضي أي فأنارت، إنما هو لاستحضار الصورة البديعة الغريبة الدالة على قدرته تعالى الباهرة القاهرة.

وإفادة الاستمرار في الأوقات الماضية نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الاحزاب: ٧] أي لو استمر على إطاعتكم.

ومنها: وضع الخبر موضع الإنشاء لغرض كالتفاؤل نحو: هداك الله لصالح الأعمال. وإظهار الرغبة نحو: رزقي الله لقاءك، والاحتراز عن صورة الأمر تأديبا كقولك: ينظر مولائي في أمري.

وعكسه أي وضع الإنشاء موضع الخبر لغرض، كإظهار العناية بالشيء نحو: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] لم يقل: وإقامة وجوهكم عناية بأمر الصلاة.

والنحاشي عن موازنة اللاحق بالسابق نحو: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ أي السرة

وإفادة الاستمرار إلخ: للفعل استمرارا تحديدا في الأوقات الماضية نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾ أي في كثير من الوقائع ﴿لَعَنِتُّمْ﴾ أي لو قمتم في جهد وبلاء، فالأصل في كلمة "لو" دعوها على الماضي، لكن عدل ههنا إلى المضارع لقصد إفادة الاستمرار. لو استمر ﴿عليه السلام﴾ على إطاعتكم، وموافقكم في كل ما تستصوبونه بحسب رأيكم فيما مضى، وقتا بعد وقت، ومرة بعد مرة كما هو مرادكم منه عليه السلام، ذلك الاستمرار بقرينة في كثير من الأمر لو قمتم في بلاء وجهد.

وضع الخبر موضع الإنشاء: بوقوع المعنى المراد نحو قولك في مقام الدعاء للمخاطب: "هداك الله لصالح الأعمال" موضع "اللهم اهده"، ليتفاهل بلفظ الماضي على حصول الهداية لصالح الأعمال، وعدها من الأمور الواقعة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية.

وإظهار الرغبة: والحرص على وقوع المطلوب نحو: "رزقي الله لقاءك" فعبّر بالماضي ولم يقل: "اللهم ارزقني لقاءك" إظهارا للرغبة والحرص على وقوع اللقاء. كقولك: إذا حول المولى عن أمرك وجهه: "ينظر مولاي في أمري" مقام "انظر" للتأدب، والاحتراز عن صورة الأمر والاستعلاء. كإظهار العناية بالشيء: والاهتمام بشأنه نحو: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ عطفًا على القسط كما هو مقتضى الظاهر، وإظهار: لكونها مما يعتني بشأنه للشرف والغزوة. وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ: فعدل عن لفظ الأول، ولم يقل: "وأشهدكم"، تحاشيا عن موازنة شهادتهم بشهادة الله لما بينهما من الاختلاف، فإن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت. وأما إشهادهم، فما هو إلا تقاؤن بدينهم واستهانة بحالهم.

مِمَّا تُشِيرُ كُونَ ﴿ لم يقل وأشهدكم تحاشيا عن موازنة شهادتهم بشهادة الله.
والتسوية نحو: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ ﴾ [التوبة: ٥٣].

رمناها: الإضمارُ في مقام الإظهار لغرض، كادعاء أن مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن كقول الشاعر:

أَبَتْ الْوَصَالَ مَخَافَةَ الرُّقْبَاءِ وَأَتَتْكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظَّلَامَا

الفاعل ضمير لم يتقدم له مرجع.

فمقتضى الظاهر الإظهار، وتمكين ما بعد الضمير في نفس السامع؛ لتشوقه إليه أولا نحو:

١- هي النفس ما حملتها تتحمل.

٢- هو الله أحد.

٣- نعم تلميذ المؤدب.

والتسوية: بين الفعل وضده نحو: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ ﴾ فإيراد الأمر ههنا في الموضع الخبر أي ﴿لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ﴾ أنفقتم طوعاً أو كرها؛ للدلالة على التسوية بين الإنفاق طوعاً وبينه كرهاً، والتنبيه على عدم تفاوت حال إنفاقهم في نفي التقبل، فإن الأمر في مثل هذا الكلام يستعمل للتسوية. في مقام الإظهار: والمراد بمقام الإظهار، مقام لا يوجد فيه ما يقتضي الإضمار من تقدم المرجع. فإيراد للضمير في هذا المقام لا يكون إلا لغرض وعروض اعتبار اللفظ من إيراد المظهر فيه، كادعاء أن مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن بحيث لا يلتفت إلى غيره. الفاعل ضمير: أي في "أبت" وأنت" لم يتقدم له مرجع، فمقتضى الظاهر الإظهار؛ لكون المقام مقامه؛ لعدم تقدم المرجع، لكن عدل عنه إلى الإضمار؛ ليفيد ادعاء كون المرجع دائم الحضور، وكون الذهن غير ملتفت إلى غيره.

لتشوقه إليه أولاً: فإن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى؛ لعدم سبق ما يرجع هو إليه انتظر ما يرد عليه بعده وتشوق إليه، فإذا جاء بعد الانتظار والتشوق كان أمكن في النفس وأوقع فيها؛ لأن النفس تكون أقبل لما حصل بعد التشوق، والانتظار مما حصل بلا شوق وتعب. هي النفس ما حملتها: فمقتضى الظاهر في هذه الأمثلة هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدم المرجع، لكن عدل عنه وأورد ضمير "هي" مكان القصة في الأول، وضمير "هو" مكان الشأن في الثاني، والضمير المستتر في "نعم" مكان الاسم الظاهر في الثالث أي نعم التلميذ؛ لتهيأ السامع بالضمير لما يرد بعده ويتشوق إليه، فيتمكن في نفسه إذا ورد عليه فضل تمكن؛ لكونه وارداً أبعد الانتظار والتشوق.

وعكسه أي الإظهار في مقام الإضمار لغرض، كتقوية داعي الامتثال، كقولك لعبدك: سيدك يأمر بكذا.

ومنها: الالتفات وهو نقل الكلام من حالة التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة إلى حالة أخرى من ذلك.

فالنقل من التكلم إلى الخطاب نحو: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢] أي "أرجع".

ومن التكلم إلى الغيبة نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ١، ٢]. ومن الخطاب إلى التكلم كقول الشاعر:

أَتَطْلُبُ وَصَلَ رَبَّاتِ الْجَمَالِ وَقَدْ سَقَطَ الْمَشِيبُ عَلَى قَدَالِي

ومنها: تجاهل العارف وهو سوق المعلوم مساق غيره لغرض، كالتوبيخ نحو:

سيدك يأمر بكذا: فإن مقتضى الظاهر ههنا الإضمار أي أنا آمر بكذا؛ لكون المقام مقام التكلم، لكن حيء مكانه بلفظ السيد، وأسد الأمر إليه؛ لأجل الدلالة على قوة داعي المأمور على امتثال الأمر. من ذلك: بأن يساق الكلام أولا على واحدة من هذه الثلاثة، ثم يعدل منها إلى الأخرى مع أن ظاهر الحال يقتضي عدم ذلك العدول، وإلا لم يصح عده من أنواع إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال.

وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ: فمقتضى الظاهر إجراء الكلام على طريق التكلم أي أرجع؛ ليكون الكلام جاريا على نسق واحد، لكن عدل عنه إلى الخطاب، وقال: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فكان نقلا من التكلم إلى الخطاب على خلاف مقتضى الظاهر. فَصَلِّ لِرَبِّكَ: ومقتضى الظاهر ههنا أيضا إجراء الكلام على التكلم أي فَصَلِّ لنا؛ لكون قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ تكملا، فالتنقل إلى قوله تعالى: ﴿لِرَبِّكَ﴾، التفات من التكلم إلى الغيبة؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة.

سوق المعلوم مساق غيره: بأن يعبر عنه بما يدل باعتباره أصله على أنه غير معلوم لغرض أي لفائدة، فإنه لو كان هذا من غير نكتة وفائدة لم يكن من هذا الباب. كالتوبيخ: والتعيير على أمر قد وقع نحو قول [الذكور] ليلي بنت طريف في مربية أخيها الوليد بن طريف، وقد كان قتله يزيد بن معاوية: أيا شجر الحبابور: وهو غمر في ديار بكر، ما لك مورقا: أي أي شيء ثبت لك في حال كونك مورقا؟ أي عجزا لأورفاك، فلاستفهام ههنا للتعجب والإتكاف، "ومورقا" حال من الكاف في "لك". "كأنك لم تجزع على ابن طريف"، فهي تعلم أن الشجر لم تجزع على -

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكٌ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَحْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

ومنها: أسلوب الحكيم: وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقبه، أو السائل بغير ما يطلبه؛ تنبيهها على أنه الأولى بالقصد،

فالأول يكون بحمل الكلام على خلاف مراد قائله، كقول القبعثري للحجاج، وقد توعدده بقوله: لأحملنك على الأدهم مثل الأمير يحمل على الأدهم، والأشهب، فقال له الحجاج: أردت الحديد؟ فقال القبعثري: لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا، أراد الحجاج بـ الأدهم القيد، وبالحديد المعدن المخصوص، وحملهما القبعثري على الفرس الأدهم الذي ليس بليدا.

- ابن طريف، لكنها تجاهلت، فاستعملت لفظ "كان" الدال على الشك؛ لتوبيخ الشاعر على إيقاعه، وفيه من المبالغة في وجوب الجزع ما لا يخفى.

وهو تلقى: أي المتكلم ومواجهته المخاطب بغير ما يترقبه ذلك المخاطب من المتكلم، أو تلقى المتكلم السائل بغير ما يطلبه ويسأله. تنبيهها على أنه الأولى: أي تنبيهها على أن ذلك الغير الذي لا يترقبه المخاطب في الأول، ولا يطلبه السائل في الثاني هو الأولى بأن يقصد ويراد، دون ما يترقب ويطلب. بحمل الكلام: أي بسبب حمل المتكلم كلام المخاطب على خلاف مراد قائله الذي هو ذلك المخاطب.

وقد توعدده بقوله: ووجه توعد الحجاج القبعثري بهذا القول على ما قيل: "إن القبعثري كان جالسا في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم أي العنب الأخضر، فذكر بعضهم الحجاج، فقال القبعثري: اللهم سود وجهه، واقطع عنقه، واسقني من دمه، فبلغ ذلك الحجاج، فقال له: أنت قلت ذلك؟ فقال: نعم، ولكن أردت العنب الحصرم بأن المراد بتسويد وجهه استواءه، ويقطع عنقه قطعه، وبدمه الخمر المتخذ منه، فقال له الحجاج: هذا القول متوعدا بإياه، فقال القبعثري: مثل الأمير يحمل على الأدهم، والأشهب، فقال له الحجاج: وبلدك، أردت الحديد؟ فقال القبعثري: لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا، فتلقى القبعثري الحجاج بهذا القول بغير ما يترقبه، وحمل كلامه على خلاف مراده؛ إذ أراد الحجاج بالأدهم "القيد"، وبالحديد "للمعدن المخصوص والمعروف"، وحملها القبعثري أي "الأدهم" على الفرس الأدهم الذي غلب سواده، وأكد ذلك الحمل بضم الأشهب إليه، وهو الفرس الذي غلب بياضه، "والحديد" على الفرس ذي الحدة، فكان المجموع معمولا على الفرس الأدهم الذي ليس بليدا؛ تنبيهها على أن حمل الكلام على هذا المعنى هو الأولى بأن يقصده الأمير مثل الحجاج.

والثاني: يكون بتزليل السؤال منزلة سؤال آخر، مناسب لحالة السائل كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، سأل بعض الصحابة النبي ﷺ ما بال الهلال؟ يبدو دقيقاً، ثم يتزايد حتى يصير بلداً، ثم يتناقص حتى يعود كما بدأ، فجاء الجواب عن الحكمة المترتبة على ذلك؛ لأنها أهم للسائل، فنزل سؤالهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته.

ومنها: التغليب وهو ترجيح أحد الشيئين على الآخر في إطلاق لفظه عليه كتغليب المذكر على المؤنث في قوله تعالى: ﴿وَكَاثٌ مِنَ الْقَاتِنِينَ﴾ [التحریم: ١٢]، ومنه الأبوان للأب والأم. وتغليب المذكر، والأخف على غيرهما نحو: القمرين أي الشمس، والقمر. والعمرين: أي أبي بكر، وعمر.

منزلة سؤال آخر: تنبها على أن ذلك السؤال الآخر المناسب لحاله، هو الأول والأهم بالسؤال عنه، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾. ما بال الهلال؟ فهذا بظاهره سؤال عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فجاء الجواب بقوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ عن الحكمة المترتبة على ذلك الاختلاف، وهي أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم للناس، يوقنون بها أمورهم، ويعرفون بها وقت الحج، ولم يجابوا ببيان السبب لذلك الاختلاف؛ لأنها أي تلك الحكمة التي جاء الجواب عنها أهم للسائل؛ إذ لا يتعلق لهم بالسبب غرض، ولا يطلع عليه كل أحد بسهولة. منزلة السؤال عن حكمته: لكونه الأول بالسؤال والأكثر باحلال، فلذلك أحجب ببيان الحكمة لا ببيان السبب. في إطلاق لفظه عليه: أي في إطلاق لفظ المغلب على الآخر المغلب عليه، بأن يجعل الآخر متفقا معه في الاسم ثم يطلق اللفظ عليهما جميعا.

وَكَاثٌ مِنَ الْقَاتِنِينَ: فإنه غلب ههنا المذكر على المؤنث وأطلق اللفظ الموضوع للمذكور فقط، وهو الجمع بالياء والنون على الذكور والإناث جميعا. ومنه: أي ومن تغليب المذكر على المؤنث "الأبوان للأب والأم" إلا أن مخالفة الظاهر فيما سبق من جهة الهيئة والصيغة، وههنا من جهة المادة وجوهر اللفظ.

وتغليب المذكر والأخف: وجعل المغلب ثنية هذا الاعتبار، فالأصل في هذا التغليب أن يغلب الأخف على غيره، إلا أن يكون الغير مذكرا، فيغلب على المؤنث وإن كان المؤنث أخف، ففي نحو: "القمرين" أي الشمس، والقمر غلب القمر؛ لكونه مذكرا وإن كان لفظ الشمس لسكون وسطه أخف، وفي نحو: "والعمرين" أي أبي بكر وعمر، غلب عمر على أبي بكر ﷺ لخفة لفظ عمر.

والمخاطب على غيره نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، أدخل شعيب بحكم التغليب في ﴿لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ مع أنه لم يكن فيها قط حتى يعود إليها. وكتغليب العاقل على غيره، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا: فالمخاطب حقيقة في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ هو من آمن بشعيب دونه ﷺ، لكن أدخل شعيب بحكم التغليب في ﴿لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾، ونسب هذا الوصف إلى الجميع مع أنه ﷺ لم يكن فيها أي في ملتهم حتى يعود إليها؛ لأن ملتهم الكفر، والأنبياء معصومون عن الكفر قبل البعثة وبعدها بالاتفاق. رَبِّ الْعَالَمِينَ: إذ العالم اسم لما يعلم به الصانع من العقلاء وغير العقلاء، فغلب العقلاء على غيرهم، وأورد بصيغة الجمع بالياء والنون المختصة بالعقلاء وأوصافهم، وهذا والله سبحانه وتعالى أعلم.

علم البيان

البيان: علم يبحث فيه عن التشبيه، والمجاز، والكناية.

البيان: قال في الحاشية: وقد عرّفوا البيان أيضا إلخ. تفصيل المقام: أن المشهور في تعريف البيان أنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، ولما كان الظاهر أن المراد بالعلم المأخوذ في التعريف القواعد والأصول؛ لأنها التي قصد في هذا الباب بيانها. أورد المصنف في هذا التعريف بدل العلم القواعد، فحاصل التعريف أن البيان قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق، وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح، سواء كانت تلك الطرق من قبيل التشبيه، أو المجاز، أو الكناية. فمثال إيراد المعنى الواحد بطرق من التشبيه أن يقال في وصف زيد مثلا بالكرم: زيد كالبحر في السخا، وزيد كالبحر، وزيد بحر، فهذه تراكيب مختلفة للوضوح من التشبيه؛ لأن الأول منها أوضح من الثاني والثالث؛ لوجود التصريح فيه بوجه الشبه وأداة التشبيه، والثاني أوضح من الثالث؛ لتصريح لأداة فيه بخلاف الثالث، فإنه حذف فيه الوجه والأداة معا، فهو دون الكل في الوضوح.

ومثال إيراده بطرق الاستعارة أن يقال في وصفه بالكرم أيضا: "رأيت بحرا في الدار"، و"علم زيد بالأنعام جميع الأنعام"، و"لحمة زيد تتلاطم أمواجها"، فهذه طرق مختلفة للوضوح من الاستعارة، فأوضحها الأول، وأخفها الأوسط، والأخير بين بين. ومثال إيراده بالطرق المختلفة للوضوح في باب الكناية في وصفه بالكرم أيضا: "زيد مهزول الفصيل" و"زيد جبان الكلب" و"زيد كثير الرماد"، فهذه التراكيب تفيد وصف زيد بالوجود على طريق الكناية، وهي مختلفة وضوحا، والأخير منها أوضحها. فالقواعد التي يعرف بها إيراد كل معنى بما يناسبه من التراكيب المختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى هي البيان. ثم لما كان هذا التعريف مشتملا على كون التراكيب مختلفة في الوضوح، وليس كل دلالة تختلف فيها للوضوح، بل منها ما يقبل ذلك للاختلاف، ومنها ما لا يقبل، لم يفهم هذا التعريف ما لم يبين أقسام الدلالة، ولم يعين ما يجري في ذلك الاختلاف. وذلك البيان مع أنه يقضي إلى زيادة التطويل بتعسر فهمه على التلامذة المبتدئين، فلذا لم يذكر المصنف هذا التعريف في الكتاب، واختار ما هو الأقرب إلى أفهامهم، وهو أن يقال في تعريف البيان: أنه علم يبحث فيه عن التشبيه، والمجاز، والكناية، ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث، وهذا كله توضيح لما في الحاشية.

البيان: وقد عرّفوا البيان أيضا بأنه قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه كالتمثيل عن الكرام بعبارة التشبيه، والمجاز، والكناية. والأقرب أن يقال: "علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه، والمجاز، والكناية" ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث، وقد اتبعنا ذلك تسهيلا على التلامذة.

التشبيه: إلحاق أمر بأمر في وصف بأداة لغرض. والأمر الأول يسمى "المشبه"، والثاني "المشبه به"، والوصف "وجه الشبه"، والأداة "الكاف أو نحوها" نحو: "العلم كالنور في الهداية"، فالعلم مشبه، والنور مشبه به، والهداية وجه الشبه، والكاف أداة التشبيه، ويتعلق بالتشبيه ثلاثة مباحث: الأول في أركانه، والثاني في أقسامه، والثالث في الغرض منه.

المبحث الأول في أركان التشبيه

أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به - يسميان طرفي التشبيه - ووجه الشبه، والأداة. والطرفان إما حسيان^(١) نحو: "الورق كالحرير في النعومة".

إلحاق أمر بأمر: في هذا الإلحاق؛ لأنه من الأمور الاختيارية، فلا يصار إليه إلا لغرض. العلم كالنور: فجعل العلم فيه ملحقاً بالنور في وصف الهداية بكاف التشبيه، فالعلم مشبه، والنور مشبه به، والهداية وجه الشبه، والكاف أداة التشبيه. ثلاثة مباحث: الأول في أركانه للمأخوذة في تعريفه، والثاني في أقسامه الحاصلة باعتبار أحد هذه الأركان، والثالث في الغرض منه الباعث على إيجاده. طرفي التشبيه: ولما كان الطرفان من هذه الأركان هما الأصل والعمدة في التشبيه، قدم البحث عنهما فقال: "والطرفان إما حسيان" إلخ.

إما حسيان: المراد بالحسي ما يدرك هو بنفسه، أو مادته التي يحصل منها حقيقة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فمن الأول نحو: "الورق كالحرير في النعومة"، فإن كلا من المشبه والمشبه به ههنا يدرك بنفسه بحاسة اللمس،

(١) إما حسيان: المراد بالحسي ما يدرك هو، أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، ومن الثاني قوله:

وكان محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد

أعلام ياقوت نشر ن على رماح من

فإن المشبه به، وهو الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية، وإن كان معدوما لا يدركه الحس، إلا أن مادته وهي الأعلام، والياقوت، والرماح، والزبرجد مما يدرك بالبصر، ومثل هذا التشبيه يسمى بالخيالي.

وإما عقليان^(١) نحو: "الجهل كالموت".

= ومن الثاني قوله:

وكان محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

الشقيق نور يفتح كالورد وأورقه حمر، فإضافة المحمر إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف. وقوله: إذا تصوب أو تصعد متعلق بمعنى كان أي يشبه الشقيق المحمر حين تصوب أي مال إلى أسفل، أو تصعد أي مال إلى علو بتحريك الريح له بإعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد.

والأعلام جمع علم بمعنى الراية، والمراد بالياقوت "الحجر النفيس المعلوم" بشرط أن يكون أحمر وهو أغرّ الياقوت، كما أن المراد بالزبرجد "الحجر النفيس الأخضر"، فالتشبيه هنا - وهو الشقيق المحمر - وإن كان أمرا حسيا مدركا بحاسة البصر، لكن التشبيه به وهو هيئة نشر الأعلام الياقوتية على الرماح الزبرجدية معدومة، لم تشاهد قط، إلا أن هذه الأشياء التي هي مادة تلك الهيئة وهي: الأعلام والياقوت والرماح والزبرجد لما كانت مدركة بحاسة البصر، دخل هذا القسم في الحسي أيضا، ومثله يسمى بالخيالي، وهذا البيان يتضح ما قال في الحاشية: المراد بالحسي، ما يدرك هو إلخ.

وإما عقليان: والمراد بالعقل مقابل الحسي أي ما لا يدرك هو، ولا مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة نحو: "الجهل كالموت"، فإن كلا من الجهل والموت ليس حسيا مدركا بإحدى الحواس، بل يدركان بالعقل، ويدخل في العقلي أيضا ما لا يحس به ولا مادته، ولكنه بحيث لو وجد في الخارج وأدرك، لكان مدركا بتلك الحواس كما في قول امرئ القيس:

أبقتلني والمشرقي مضاجعي ومسونة زرق كآنياب أغوال

أي كيف يقتلني ذلك الرجل الذي توعدي في حب سلمي؟ والخال أن السيف المشرقي أي المنسوب إلى المشارف التي هي بلاد اليمن، والسهم المسنونة أي المهدودة الزرق أي الغلوة الصافية كآنياب أغوال في الحدة، مضاجعي وملازمي. فالتشبيه به ههنا وهو آنياب الأغوال؛ لكونه صورة وهمية اخترعها الوهم من عند نفسه من غير أن يكون له، أو لمادته وجود في الخارج مما لا يحس به ولا لمادته أصلا، ولكن لو وجد في الخارج وأدرك، لم يدرك إلا بالحس، ومثل هذا التشبيه يسمى بالوهمي، وهذا تفصيل ما في الحاشية من قوله: والمراد بالعقلي إلخ.

(١) وإما عقليان: والمراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بتلك الحواس، ومنه ما ليس مدركا هو ولا مادته بالحس لكن لو وجد في الخارج لكان مدركا بما نحو قوله:

أبقتلني والمشرقي مضاجعي ومسونة زرق كآنياب أغوال

وإما مختلفان نحو: خلقه كالعطر.

ووجه الشبه هو الوصف الخاص الذي قصد اشتراك الطرفين فيه^(١) كـ "الهداية" في العلم والنور.

وأداة التشبيه: هي اللفظ الذي يدل على معنى المشابهة كـ "الكاف"، و"كأن"، وما في معناهما.

مختلفان: بأن يكون أحد الطرفين حسياً والآخر عقلياً نحو: "خلقه كالعطر"، فشبه الخلق الذي هو عبارة عن كيفية راسخة في النفس، تصدر عنها الأفعال بسهولة، بذات العطر أي ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالمسك والعود الهندي، ولا شك أن الأول أمر لا يدركه إلا العقل فهو عقلي، والثاني أمر يشاهده البصر فهو عسوس بحاسة البصر، وإن قصد بالعطر نفس الرائحة كان عسوساً بحاسة الشم.

الوصف الخاص: وإنما جعل وجه الشبه الوصف الخاص بالمشبهين؛ لأنه إذا كان من الذاتيات أو الأعراض العامة، لم يكن للتشبيه، وادعاء الماثلة فائدة، كـ "الهداية في العلم والنور"، فإن وجه الشبه في تشبيه العلم بالنور حيث يقال: "العلم كالنور" الهداية إلى المقصود، وهي الوصف الخاص الذي اشتركا فيه، فإن العلم يدل على طريق الحق، ويفرق بينه وبين طريق الباطل، والنور يدل على طريق السلامة، ويفصل بينه وبين طريق الهلاك، فقد هدى كل منهما إلى المطلوب الذي هو طريق الحق في الأول، وطريق السلامة في الثاني، فالهداية هي وجه الشبه.

ثم وجه الشبه قسمان: الأول: الحقيق وهو الذي يتقرر في كل من المشبه والمشبه به على وجه التحقق كما في تشبيه العلم بالنور، فإن وجه الشبه وهو الهداية متقرر في كل منهما حقيقة. والثاني: التخيل وهو الذي لا يكون متقدراً فيهما، أو في أحدهما حقيقة، ولكن يخيله الوهم ويقرره بتأويل غير الحق محققاً، وتخييل ما ليس بواقع واقعا، كتشبيه الشعر بالخط، فإن وجه الشبه وهو السواد، ليس بمتقرر في الخط حقيقة، بل بتخييل الوهم وفرضه، وهذا ما قال في الخاشية: ويكون وجه الشبه محققاً إلخ. وأداة التشبيه: أي وآلة التي يتوصل بها إلى التشبيه. وما في معناهما: إما كان أو فعلاً كشابه، ويشابه، ومماثل.

= فإن أنياب الأغوال لم توجد هي، ولا مادتها، وإنما الوهم اخترعها، ولو وجدت لأدركت بالحس، ومثل هذه التشبيه يسمى بالوهمي.

(١) اشتراك الطرفين فيه: ويكون وجه الشبه محققاً كما في المثال، ومتخيلاً كما في قوله: "يا من له شعر كخطي أسود" فإن وجه الشبه وهو السواد متخييل في الخط.

والكاف يليها المشبه به بخلاف "كان"، فليها المشبه نحو:

كَأَنَّ الثُّرَيَّا رَاحَةً تَشْبَهُ الدُّجَى لَتَنْظُرُ طَالَ اللَّيْلِ أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا

و"كان" تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامدا، والشك إذا كان خبرها مشتقا نحو:
"كأنك فاهم".

وقد يذكر فعل ينبي عن التشبيه نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثورًا﴾ [الإنسان: ١٩]، وإذا حذفت أداة التشبيه ووجهه يسمى تشبيها بليغا نحو: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ [النبا: ١٠] أي كاللباس في الستر.

يليها المشبه به: لفظا نحو: "العلم كالنور"، أو تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [بقرة: ١٩] إذ المراد: أو كمثل فوي صيب من السماء. كأن الثريا: فدخل فيه "كأن" على الثريا، وهو مشبه.
كان خبرها جامدا: وذلك؛ لأن الخبر إذا كان جامدا، كان مغائرا لاسمها في المفهوم والمصداق، فيصح تشبيه الاسم بالخبر بلا مانع منه، فتحمل عليه كما هو أصلها بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقا؛ لأنه حينئذ يكون متحدا بالاسم مصداقا، فلو حملت على التشبيه كان تشبيه الشيء بنفسه، فيكون هذا مانعا من حملها على التشبيه، فتحمل على شك المتكلم بثبوت الخبر المغائر للاسم مفهوما لما بين التشبيه والشك من التقارب نحو:
"كأنك فاهم"، فإن معناه أن المتكلم يشك في كون المخاطب فاهما.

وقد يذكر فعل: مع كون هذا الفعل غير دال على التشبيه باعتباره أصل وضعه نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثورًا﴾ فذكر فعل "حسبت" هنا لإفادة التشبيه بين الولدان المخلدين، واللؤلؤ المنثور. ولا يذهب عليك أن كون الفعل المذكور متبعا عن التشبيه، غير ظاهر للقطع، بأنه لا دلالة للحسيان على التشبيه أصلا، بل الوجه فيه أن المفعول الثاني في باب حسبت يكون محمولا بحسب المعنى على المفعول الأول.

ومن المعلوم أنه لا يصح حمل لؤلؤ منثور عليهم بدون تقدير أداة التشبيه، فعدم صحة الحمل هنا ينبي عن التشبيه كما في قولنا: "زيد أسد"، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، نعم بعد تحقق التشبيه بسبب الحمل يفيد تعلق الحسيان به أنه على وجه ظن المخاطب، وإدراكه على سبيل الرجحان، لا على وجه العلم واليقين كما أن قولنا: "علمت زيدا أسدا"، يفيد أن تشبيه زيد بالأسد على وجه العلم واليقين، ويمكن أن يقال أن المضاف في كلامه محذوف، والمعنى: أن الفعل ينبي عن حال التشبيه من كونه على وجه العلم والقطع أو غيره. تشبيها بليغا: لوجود المبالغة في التشبيه حيث حمل المشبه به على المشبه كأنه هو بعينه نحو: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾ أي كاللباس في الستر عن العيون، إذا أردتم هربا من عدو، أو إخفاء ما لا تحبون الإطلاع عليه من كثير الأمور.

المبحث الثاني

في أقسام التشبيه

ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام:

تشبيه مفرد بمفرد: نحو: "هذا الشيء كالمنسك في الرائحة".
أي المشب والمشب به

وتشبيه مركب بمركب: بأن يكون كل من المشبه والمشب به هيئة حاصلة من عدة أمور،

تشبيه مفرد بمفرد: سواء كانا غير مقيدين بقيد يكون له دخل في التشبيه أو كانا مقيدين به، فالأول نحو: "هذا الشيء كالمنسك في الرائحة"، فتشبيه الشيء المخصوص الجزئي بالمنسك في الرائحة، تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد غير مقيد، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ لَيْسَ لَكُمۥ وَأَنتُمْ لِهَٰؤُلَاءِ لَهۥنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] أي هن كاللباس لكم، وأنتن كاللباس هن، في أن كلا من المرأة والرجل يشتمل على صاحبه عند الاعتناق، كما أن اللباس يشتمل على صاحبه، فوجه الشبه هو وصف الاشتغال، ولا مدخل فيه لقوله تعالى: ﴿لَكُمۥ﴾ و﴿لَهُنَّ﴾ لأن اللباس في حد ذاته موصوف بكونه يشتمل به من غير توقف على كونه للرجال أو للنساء فلذا لم يعد المهرور قيدا في المشبه به، وجعل هذا القول من تشبيه المفرد بالمفرد بلا قيد؛ لأن المراد بالقيد ليس هو مطلق القيد، بل ما له دخل في وجه التشبيه، والثاني نحو: "الساعي بغير طائل كالرافق على الماء"؛ لأن المشبه في هذا ليس بمجرد الساعي ما لم يقيد بكونه يبحث لا يحصل من سعيه على شيء، وكذا المشبه به ليس بمجرد الرافق بدون أن يقيد بكون رقمه على الماء؛ لأن وجه الشبه بينهما استواء وجود الفعل وعدمه في عدم الفائدة، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين، فالقيدان ههنا مما له مدخل في وجه الشبه، ولذا جعل هذا القول من باب تشبيه المفرد المقيد بالمفرد المقيد، وبهذا التفصيل اتضح ما قال في الحاشية من قوله "وقد يكون المفرد مقيدا إلخ".

حاصلة من عدة أمور: قد تضامت وتلاصقت حتى صارت شيئا واحدا بحيث إذا انتزع الوجه من بعضها، احتل التشبيه في قصد التكلم كقول بشار:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّعۥ فَوْقَ رُؤُوسِنَا
وَأَسَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ

النقع أي الغبار، ومثار اسم مفعول من أثار الغبار إذا هبجه وحركه، فإضافته إلى النقع من إضافة الصفة إلى الموصوف، والأصل: كأن النقع المثار أي المهيج من أسفل لأعلى بجوافر الخيل. فوق رؤوسنا أي الكائن، أو المنعقد فوق رؤوسنا، وهو صفة لثمار النقع. وأسافنا: الواو بمعنى مع أي كأن مثار النقع الكائن، أو المنعقد فوق رؤوسنا مع أسافنا. ليل تهاوى كواكبه أي تتساقط كواكبه شيئا فشيئا، بأن يتبع بعضها بعضا في التساقط من غير انقطاع على ما يفهم من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار التجددي.

كقول بشار:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقَعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَ

فإنه شبه هيئة الغبار وفيه السيوف مضطربة هيئة الليل، وفيه الكواكب تتساقط في جهات مختلفة.

وتشبيه مفرد بمركب: كتشبيه الشقيق هيئة أعلام ياقوتية منشورة على رماح زبرجدية.

وتشبيه مركب بمفرد: نحو قوله:

يَا صَاحِبِي تَقْصِيًا نَظْرِيكُمَا تَرِيَا وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصُورُ

تَرِيَا نَهَارًا مَشْمَسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرَ الرِّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ

فإنه شبه هيئة النهار المشمس الذي اختلطت به أزهار الربوات بالليل المقمر.

السيوف مضطربة: أي إلى جهات مختلفة في أحوال متناسبة من الإعوجاج، والاستقامة، والارتفاع، والانخفاض. وفيه الكواكب تتساقط: ولم يقصد تشبيه مثار النقع بالليل، والسيوف بالكواكب حتى يكون فيه تشبيهان، كل منهما تشبيه مفرد بمفرد؛ لأنه تفوت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه.

وتشبيه مفرد: سواء كان مقيدا، أو غيره. بمركب: أي هيئة منتزعة عن أمور متعددة اثنان فأكثر، كتشبيه الشقيق الذي هو مفرد هيئة أعلام ياقوتية منشورة على رماح زبرجدية، كما مر في بيان معنى الحسي. تقصيا نظريكما: أي أبلغا أقصى نظريكما، وغايته بالمبالغة في تحديق النظر. ترينا: أي إن تقصيتما نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما ما قابلكما من الأرض، ترينا وجوه الأرض أي الأماكن البادية منها كالوجه.

كيف تصور: بدل من وجوه الأرض أي ترينا كيف تبدو صورهما؟ أو ترينا كيفية صورهما بثبوت الإشراق لها؟ كما دل عليه قوله: " ترينا نهارا مشمساً " أي ذا شمس لم يستره غيم. زهر الربا: الربا جمع ربوة، بضم الأول وفتحها، وهي المكان المرتفع، وأراد بالزهر النبات مطلقا. مقمر: أي ليل ذو قمر، وذلك؛ لأن الأزهار بإحضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار كأنه ضوء مخلوط بالسواد، فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقمر؛ لاختلاط ضوءه بالسواد، وإنما كان هذا التشبيه من تشبيه المركب بالمفرد. بالليل المقمر: وكان المشبه فيه مركبا، والمشبه به مفردا مقيدا.

وينقسم باعتبار الطرفين أيضا إلى ملفوف ومفروق:

فالملفوف أن يؤتى بمشبهين أو أكثر ثم بالمشبه بها نحو:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ، وَالْحَشَفُ الْبَالِي

فإنه شبه الرطب الطري من قلوب الطير "بالعناب"، واليابس العتيق منها "بالتمر الرديء".

والمفروق، أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر، وآخر نحو:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَّا نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

وإن تعدد المشبه دون المشبه به سمي تشبيه "التسوية" نحو:

باعتبار الطرفين أيضا: من حيث وجود التعدد فيهما معا. ملفوف ومفروق: ومن حيث وجود التعدد في أحدهما فقط إلى تشبيه التسوية وتشبيه الجمع. فالملفوف: أن يؤتى أولا بمشبهين أو أكثر بطريق العطف أو غيره، ثم يؤتى بالمشبه بهما أو بالمشبه بها بذلك الطريق نحو قول امرئ القيس في وصف العقاب بكثرة اصطيد الطيور:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ، وَالْحَشَفُ الْبَالِي

"كأن قلوب الطير" حال كون بعضها "رطبا" وبعضها "يابسا"، فهما حالان من القلوب على التوزيع. لدى وكرها أي وكر العقاب، والوكر: عش الطائر، وإن لم يكن فيه. العناب والحشف: وهو أردء التمر. البالي: صفة الحشف لتأكيد المشاهدة حيث كان في مقابلة قلوب الطير اليابسة. شبه الرطب الطري إخ: فذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب، وإنما سمي هذا التشبيه بالملفوف؛ لوجود لف المشبهات وضم بعضها إلى بعض فيه، وكذلك المشبهات بها. والمفروق: أن يؤتى بمشبه ومشبه به، ثم بمشبه آخر ومشبه به آخر، ثم كذلك نحو:

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَّا نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

"النشر مسك" أي النشر من هؤلاء النسوة والرائحة الطيبة منهن كنشر المسك والرائحة في الاستطابة. والوجوه دنائير: أي الوجوه منهن كالدنائير من الذهب في الاستدارة والاستارة مع مخالطة الصفرة، فإن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء. وأطراف الأكف عنم، والمراد بها الأصابع. عنم: أي كعنم، وهو شجر لين الأغصان محمر، تشبه به أصابع الجوارح المخضبة. ففيه ثلاث تشبيهات؛ لأنه شبه النشر "بالمسك"، والوجوه "بالدنائير"، والأصابع "بالعنم"، وجعل كل متب مع ما هو مشبه به من غير أن يتصل أحد المشبهين بالمشبه الآخر، بل فرق بين المشبهات بالمشبهات بها، وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات؛ ولذا سمي هذا القسم مفروقا. سمي تشبيه "التسوية": هذا التشبيه الذي وجد فيه ذلك التعدد "تشبيه التسوية"؛ لوجود التسوية فيه بين المشبهات فيما ألحقته به، وهو المشبه به نحو: صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي. الصدغ: بضم الصاد ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا =

صُدِّغَ الْحَبِيبُ وَحَالِي كِلَاهُمَا كَالْيَالِي

وإن تعدد المشبه به دون المشبه سمي تشبيه الجمع نحو:

كَأَنَّمَا يَسْمُ عَنْ لَوْلُو مُنْضِدٌ أَوْ بَرْدٌ أَوْ أَقَاحٌ

وينقسم باعتبار وجه الشبه إلى تمثيل ^{الجمهور} وتمثيل ^{منظم} وغير تمثيل، ^{أي تشبه} قال التمثيل: ما كان وجهه منتزعا من متعدد، كتشبيه الثريا بعنقود العنب المنور. وغير التمثيل: ما ليس كذلك، كتشبيه النجم بالدرهم.

- الموضع، وهو المراد ههنا. و"كلاهما كاليالي" في السواد، إلا أن السواد في الصدغ حقيقي، وفي الحال تخيلي، فقد تعدد فيه المشبه وهو صدغ الحبيب وحال المتكلم، واتحد المشبه به وهو اليالي.

سمي: ذلك التشبيه الذي تعدد فيه المشبه به فقط، "تشبيه الجمع"، لأنك جمعت فيه للمشبه الواحد أمور مشبهة بها. يسم: مضارع من البسم، وهو التيسم وأقل الضحك وأحسنه، وقاعله ضمير فيه يرجع إلى الأئمة المذكور في الشعر قبله، وهو الناعم البدن. برد: وهو الحب النازل من السحاب مع المطر. وأقاح: جمع أقحوان بضم الميمزة، وهو البابونج كما في الحاشية؛ وهو نور يفتح كالورد، وأوراقه في شكلها أشبه شيء بالأسنان في اعتدائها، ففيه تشبيه الأسنان بثلاثة أشياء اللؤلؤ المنضد، والبرد، والأقاحي، فقد تعدد المشبه به، واتحد المشبه. كتشبيه الثريا. إلخ: كما في قول الشاعر:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرْيَا كَمَا تَرَى كَعُنُقُودٍ مُلَاجِيَةٍ حِينَ نَوْرًا

ومعنى "لاح" بَنَا وظهر، أراد بـ "الصبح" ضوء الصباح في سواد الليل. والثريا: تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة الممولة، سمي بمصغرها النجم؛ لكثرة كواكبه وضيق عمله. وملاحية - بضم الميم وتشديد اللام - عنب أبيض طويل، فإضافة العنقود إلى ملاحية بيانية. وقوله: "حين نورا" أي تفتح نوره، والنور: الزهر. ومعنى البيت: أن الثريا الشبيهة بالعنب حين نور، قد لاحت في الصبح كما ترى، فوجه الشبه بين الثريا والعنب المنور، هو الهيئة الحاصلة من تقارن صور النجوم في الثريا، وصور حبات العنب المنور في العنقود على الكيفية للمخصوصة التي ليس فيها غاية التلاصق، ولاشدة الاقتران.

ما ليس كذلك: أي لم يكن وجهه منتزعا من متعدد، كتشبيه النجم بالدرهم؛ فإن وجه الشبه ههنا [وهو البياض والصفاء] ليس منتزعا من متعدد.

وينقسم بهذا الاعتبار أيضا إلى مفصل ومجمل، فالأول: ما ذكر فيه وجه الشبه نحو:

وَتَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّآلِي

والثاني: ما ليس كذلك نحو: "النحو في الكلام كالملح في الطعام". وينقسم باعتبار أداته إلى مؤكده: وهو ما حذفت أداته نحو: "وهو بحرٌ في الجود"، ومرسل: وهو ما ليس كذلك نحو: هو كالبحرِ كَرَمًا. ومن المؤكد، ما أضيف فيه المشبه به إلى

مفصل ومجمل: المفصل والمجمل ههنا من التفصيل الذي هو الصراحة بالذكر، ومن الإجمال الذي هو عدم ذكر الشيء صريحا كما قال [المصنف]: "فالأول: ما ذكر فيه وجه الشبه".
وتغره في صفاء إخ: تغره أي فمه، والمراد أسنان فمه. "في صفاء" هذا وجه الشبه. "وأدمعي" عطف على تغره، فالتعني أن "تغره" و"أدمعي" كليهما في صفاء كـ"الآلي" أي كالجواهر الصافية، فهذا مثال للتشبيه المفصل؛ لكون التصريح بوجه الشبه فيه.

ما ليس كذلك: أي لم يذكر فيه وجه الشبه وإن كان يفهم معنى، إما ظاهرا بحيث يفهمه كل أحد نحو: زيد كالأسد، فإن كل أحد ممن يفهم معنى هذا الكلام، يفهم أن وجه الشبه هو الشجاعة. أو خفيا لا يفهمه إلا الخواص نحو "النحو في الكلام كالملح في الطعام"، فإن وجه الشبه بين النحو والملح، هوصلاح بالأعمال، والفساد بالإهمال، وهذا مما لا يفهمه كل من يفهم معنى هذا الكلام، ولذا خفي على بعض الأذهان وتوهم أن وجه الشبه بينهما كون القليل مصلحا، والكثير مفسدا، ولم يفهم أن وجه الشبه لا بد أن يكون مشتركا بين الشبه والمشبه به، وهذا الوجه الذي ذكره هذا البعض لم يوجد في المشبه الذي هو النحو؛ لأن المراد بالنحو ههنا ما يستعمل منه، ويراعى في الكلام من قواعده المعلومة، وأحكامه المقررة، وهذا مما لا يحتمل القلة والكثرة؛ لأنه إذا اعتبر بكماله، صح الكلام وصار صالحا لفهم المراد، وإن سقط منه شيء فسد ولم ينتفع به، بخلاف الملح؛ فإنه يقبل القلة والكثرة باعتبار ما يجعل فيه من الطعام، فما جعله هذا البعض وجه الشبه لا يصلح له.

ما حذفت أداته: أي بحيث لا يعتبر تقديرها في نظم الكلام؛ لأنه يفيد حينئذ جعل المشبه نفس المشبه به، فيتحقق معنى تأكيد التشبيه بخلاف ما إذا اعتبرت مقدرة؛ لأنها تكون حينئذ كالمذكورة، فلا يتحقق معنى التأكيد؛ إذ منشأ ادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به نحو: "هو بحر في الجود" بادعاء كونه نفس البحر.

ما ليس كذلك: أي لم يحذف أداته نحو: هو كالبحر كرمًا، وإنما سمي بذلك؛ لكونه مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة. ما أضيف فيه المشبه به: إضافة بيانية للاتحاد بين المضاف والمضاف إليه، فيتحقق منشأ التأكيد، وهو جعل المشبه نفس المشبه به نحو:

وَالزَّيْعُ تَعَيْتُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ حَزَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُحَيْنِ الْمَاءِ

المشبه نحو:

وَالرَّيْحُ تَعَبَتْ بِالْفُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُحَيْنِ الْمَاءِ

المبحث الثالث

في أغراض التشبيه

الغرض من التشبيه إما بيان إمكان المشبه نحو:

فَإِنْ تَفَقُّ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فإنه لما ادعى أن الممدوح مبائن لأصله بخصائص جعلته حقيقة منفردة، احتج على إمكان دعواه بتشبيهه بالمسك الذي أصله دم الغزال.

"والريح تعبت بالفصون" أي تلعب بالفصون، وتحركها تحريكا، كفعل اللاعب. "وقد جرى" أي ظهر والجملة حالية. "ذهب الأصيل" أي صفرته التي كالذهب، والأصيل بفتح الهمزة هو الوقت بعد العصر إلى الغروب. "على لحن الماء" اللحن بضم اللام، وفتح الجيم هو القصة، وهذه الإضافة إضافة المشبه به إلى المشبه، والتقدير باعتبار أصل التركيب. وحاصل المعنى: على الماء الذي هو كاللحن في البياض والصفاء، فحذفت أداة التشبيه حذفاً يعتبر معه تناسب التقدير في نظم الكلام، ثم نقل المشبه به عن مكانه، وجعل مضافاً إلى المشبه إضافة بيانية؛ ليشعر جعل أحدهما نفس الآخر، ويتحقق معنى تأكيد التشبيه، وهذه الإضافة هي عمل الاستشهاد.

بيان إمكان المشبه: وذلك إذا كان المشبه أمراً غريباً ربما يدعى الاستحالة فيه، فيؤتى بتشبيهه بما هو مسلم بالإمكان؛ ليشبه به إمكان المشبه. تفق الأنام: أي بصفتك الفاضلة التي تنتهي إلى حد تصير بها أنت كأنك مبائن للأنام، ومنفرد منهم. وأنت منهم: أي والحال أنك منهم بحسب الحقيقة؛ لكونك آدمياً بالإصالة، فلا بُعد في ذلك. بعض دم الغزال: وقد صار بكمال أوصافه خارجاً عن جنسه مبائن له، فأنت مثل المسك، وحالك كحالته، وهذا التشبيه وإن لم يذكر في البيت صراحةً، لكنه فهم منه ضمناً، والمقصود منه إثبات إمكان المشبه. جعلته: تلك الخصائص والصفات حقيقة منفردة، وكان ذلك مما يستغرب جداً، ويمكن أن يدعى استحالاته. بتشبيهه بالمسك: ومع ذلك صار هو مبائن لأصله، وشيئاً منفرداً بنفسه. وهذا مما لا يشك في إمكانه أحد؛ لوقوعه، فيسلم إمكان الدعوى، ولا يشك في إمكانه أيضاً.

وإما بيان حاله كما في قوله:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ

وإما بيان مقدار حاله نحو:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

أي محلوبة

شبه "النوق السود" بخافية الغراب؛ بيانا لمقدار سوادها.

وإما تقرير حاله نحو:

إِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا تَنَافَرَتْ وَدُهِمَا مِثْلَ الزُّجَاجَةِ كَسَرُهَا لَا يُجْبَرُ

شبه تنافر القلوب بكسر الزجاج؛ لتعذر عودتها إلى ما كانت عليه من المودة.

بيان حاله: بأنه على أي وصف من الأوصاف، وهذا إما يكون إذا علم السامع حال المشبه به، وجهل حال المشبه، فيؤتى بالتشبيه؛ ليتقرر به حال المشبه كما في قوله:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ

فإن وصف الشمس وهو عدم ظهور الكواكب عند ظهورها؛ لما كان بينا ومعلوما للسامع، شبه المدحوح بها؛ لبيان أن حاله بالنسبة إلى سائر الملوك كحال الشمس بالنسبة إلى الكواكب.

بيان مقدار حاله: يعني إذا عرف أحد حال المشبه، وجهل مقدار هذه الحال في القوة والضعف والزيادة والنقصان، فإنك تبين له ذلك بتشبيه بما هو في مرتبة خاصة لتلك الحال من الشدة والضعف، فيكون غرضك من إيراد التشبيه بيان ذلك المقدار. فيها: أي في قبلة المحبوبة. سودا: أشار بهذا الوصف إلى أنهم يسرعون في السير، فإن سود الإبل تصير على العطش أكثر من غيرها. كخافية الغراب: الخافية واحد الخوافي، وهي الريشات التي تخفي عندما يضم الطائر جناحيه. الأسحيم: أي الأسود، فلما كان حال سواد النوق السود معلوما، ولكن جهل مقدار تلك الحال من شدة، أو ضعيف. بخافية الغراب: في شدة سوادها بيانا لمقدار سواد النوق السود.

تقرير حاله: وإنما لم يقل ههنا: وإما بيان تقرير حاله، بإيراد لفظ "البيان" كما قال في ما سبق؛ لأن التقرير ليس شيئا خارجا عن البيان، بل هو نوع منه وهو البيان على وجه التمكن، والحاصل أن الغرض من التشبيه قد يكون تقرير حال المشبه في ذهن السامع، وتمكينها في نفسه بسبب إلحاقه بأمر وجدت فيه تلك الحال على وجه أظهر وأقوى. بكسر الزجاج: لأن عدم جبر هذا الكسر، وعدم عود الزجاج إلى ما كانت عليه أمر حسي تحقق بالشهود، فأتى بتشبيه تنافر القلوب بهذا الكسر تقريرا وتثبيتا؛ لتعذر عودتها إلى ما كانت عليه من المودة؛ لأن النفس بالخيال أكثر ألفا منها بغيره، فيحصل بهذا التشبيه من تقرير تعذر العود للقلوب إلى المودة ما لا يحصل بغيره.

وإما تزيينه نحو:

سَوْدَاءُ وَاضِحَةُ الْحَبِيبِ كَمُقَلَّةِ الظُّلِيِّ الْغَرِيرِ

شُبَّه سَوَادَهَا بِسَوَادِ مَقْلَةِ الظُّلِيِّ تَحْسِينًا لَهَا.

وإما تقييحه نحو:

وَإِذَا أَشَارَ مُحَدِّثًا فَكَأَنَّهُ قِرْدٌ يُقَهِّقُهُ، أَوْ عَجُوزٌ تَلَطُّمٌ

وقد يعود الغرض إلى المشبه به، إذا عكس طرفا التشبيه نحو:

وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِّحُ

ومثل هذا يسمى ^{أي ظهر} بالتشبيه المقلوب. ^{أي يباين الصبح}

وإما تزيينه: أي إيقاع زينة المشبه في عين السامع، وتصويره بصورة حسنة له ترغيبا فيه، لا بيان الزين الكائن فيه، ولذا لم يورد لفظ البيان.

تحسينا لها: وتصويرا بصورة حسنة عند السامع، فإن السواد الكائن في مقلة الظلي مستحسن طبعها. وإما تقييحه: أي إيقاع قبح المشبه في ذهن السامع بإلحاقه بما تحقق فيه القبح عنده؛ ليتفر عنه نحو:

وَإِذَا أَشَارَ مُحَدِّثًا فَكَأَنَّهُ قِرْدٌ يُقَهِّقُهُ، أَوْ عَجُوزٌ تَلَطُّمٌ

شُبَّه الْمُهْجُو حَالَةَ تَحْدِيثِهِ بِقِرْدِ حَالَةِ الْقَهْقَةِ، أَوْ الْعَجُوزِ حَالَةَ لَطْمِ وَجْهَهَا تَقْيِيحًا لَهُ وَتَفْهِيرًا عَنْهُ.

عكس طرفا التشبيه: بأن يجعل ما هو مشبه في نفس الأمر وناقص بالإصالة مشبها به، ويجعل ما هو مشبه به فيها، وكامل بالإصالة مشبها لإيهام كون المشبه الذي جعل مشبها به أتم من المشبه به الذي جعل مشبها؛ لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كون المشبه به في الكلام أكمل من المشبه، فيعود الغرض إلى ما جعل مشبها به لفظا. وجه الخليفة: فوجه الخليفة مشبه بكرة الصباح في الحقيقة، لكن الشاعر عكس التشبيه قصدا إلى ادعاء أنه أكمل من كرة الصباح في الضياء على قاعدة ما يفيد التشبيه من كون المشبه به في الكلام أقوى من المشبه في وجه الشبه. بالتشبيه المقلوب: ووجهه ظاهر؛ لأنه يجعل فيه الناقص في وجه الشبه مشبها به، والكامل فيه مشبها، وهو قلب لما هو الأصل في التشبيه من كمال المشبه به عن المشبه في وجه الشبه.

المجاز

هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى السابق كـ "الدُّرَر" المستعملة في الكلمات الفصيحة في قولك: "فلان يتكلم بالدرر"، فإنها مستعملة في غير ما وُضِعَتْ له؛ إذ قد وُضِعَتْ في الأصل للآلي الحقيقية، ثم نُقلت إلى الكلمات الفصيحة؛ لعلاقة المشابهة بينهما في الحسن، والذي

المجاز: إذا أطلق المجاز لا ينصرف إلا إلى اللغوي، وسيأتي مجاز يسمى بالمجاز العقلي. هو اللفظ: غير باللفظ دون الكلمة؛ ليشمل التعريف المجاز المفرد، والمجاز المركب. المستعمل في غير ما وضع له؛ إنما قال ذلك؛ لأن ما لم يستعمل أصلاً، لا من الواضع ولا من غيره، عارِج عنه؛ لأنه ليس بحقيقة ولا مجاز، وكل ما استعمل فيما وضع له فإنه حقيقة، لا مجاز.

لعلاقة: وهي ما أوجب المناسبة المقتضية لنقل اللفظ عن الموضوع له إلى غيره كالمشاهدة في مجاز الاستعارة، وكالمناسبة بين الكل والجزء في المجاز المرسل، فخرج بهذا القيد الغلط، كقولنا: "خذ هذا الفرس" مشيراً إلى كتاب من غير اعتبار علاقة بين الفرس والكتاب. إرادة المعنى السابق: وهو الموضوع له؛ لكونه سابقاً في التحقق، أو لكونه سابقاً إلى الفهم، فخرج به الكناية؛ لأنها وإن كانت مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة، لكن مع جواز إرادة ما وضعت له، كما يأتي بيان ذلك فيما بعد. فإنها: مجاز في هذا الاستعمال؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له.

المجاز: قال في الحاشية: إذا أطلق المجاز لا ينصرف إلا إلى اللغوي، وسيأتي مجاز يسمى "بالمجاز العقلي". يشير بهذا إلى أن المراد بالمجاز ههنا هو المجاز اللغوي لكن لم يقيد به؛ لأن المجاز إذا أطلق انصرف إلى اللغوي، فلا حاجة إلى التقييد به؛ لأن يحصل من الإطلاق ما يحصل بالتقييد من الاحتراز عن المجاز العقلي الذي سيحيي بيانه.

هو اللفظ: قال في الحاشية: "غير باللفظ دون الكلمة؛ ليشمل التعريف المجاز المفرد والمجاز المركب" يعني لو أخذ في التعريف "الكلمة" كان التعريف مختصاً بالمجاز المفرد، فلم يكن شاملاً للمجاز المركب مع أن المقصود ههنا هو تعريف مطلق المجاز الشامل لنوعيه؛ فلذا عبر "باللفظ" الشامل للمفرد والمركب؛ ليعم التعريف، ويشمل المجاز المفرد والمجاز المركب. وإنما قصد تعريف مطلق المجاز، ولم يعرف كلا من المجاز المفرد، والمجاز المركب على حدة؛ لأن ما هو بصده من بيان أحوالهما وأقسامهما من المرسل والاستعارة يكفي فيه معرفتهما مطلقاً، سواء كان على وجه الإجمال، أو على سبيل التفصيل، ولا شك أنه يحصل من تعريف الجنس، معرفة الأنواع المندرجة تحته، ولو بالإجمال؛ فلذا اكتفى بتعريف مطلق المجاز، ولم ير حاجة إلى تعريف كل من نوعيه على حدة.

يمنع من إرادة المعنى الحقيقي قرينة يتكلم، وكـ "الأصابع" المستعملة في الأنامل فيقول تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: من الآية ١٩]، فإنها مستعملة في غير ما وضعت له؛ لعلاقة أن الأظفلة جزء من الإصبع، فاستعمل الكل في الجزء، وقرينة ذلك أنه لا يمكن جعل الأصابع بتمامها في الآذان. والمجاز إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي كما في المثال الأول يُسَمَّى استعارة، وإلا فمجاز مرسل كما في المثال الثاني.

الاستعارة

الاستعارة: هي مجاز علاقته المشابهة، كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] أي من الضلال إلى الهدى فقد استعملت الظلمات والنور في غير معناهما الحقيقي، والعلاقة المشابهة بين الضلال والظلام، ...

قرينة يتكلم: لأنه لا يعقل التكلم بالآلي الحقيقية. بتمامها في الآذان: بل رأسها الذي هو الأنملة، فالقرينة هنا عقلية، وفي المثال الأول لفظية. يسمى استعارة: لكونه مستعاراً من المعنى الأصلي لغوه كاللباس الذي استعير من صاحبه وألبس غيره، فعلى هذا التسمية بالاستعارة من قبيل تسمية المفعول بالمصدر. وإلا: أي وإن لم يكن علاقته المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، بل غير هذه العلاقة من العلاقات التي سيأتي بيانها. فمجاز مرسل: لأن الإرسال في اللغة: الإطلاق، وهو مطلق عن التقييد بالمشابهة.

كما في المثال الثاني: فإن العلاقة فيه ليست هي المشابهة، بل الكلية والجزئية. علاقته المشابهة: بين ما استعمل فيه الآن، وبين المعنى الأصلي. استعملت: ويقال: في أحرائها: شبهت الضلالة بالظلمة بجامع عدم الاهتداء في كل، واستعير اللفظ الدال على المشبه به - وهو الظلمة - للمشبه - وهو الضلالة - على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية. والعلاقة المشابهة: قال في الحاشية: ويقال في إحرائها: "شبهت الضلالة بالظلمة" إلخ أقول هذا الذي ذكره هو في إحرء استعارة الظلمة للضلالة، ويقال في إحرء استعارة النور للهدى: شبهت الهداية بالنور بجامع الاهتداء في كل، واستعير اللفظ الدال على المشبه به - وهو النور - للمشبه، وهو الهداية على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية، وسيجيء في كلام المصنف معنى الاستعارة التصريحية، والأصلية.

والهدى والنور، والقريفة ما قبل ذلك. وأصل الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه، ووجه شبهه، وأداته.

والمشبه يسمى مستعاراً له، والمشبه به مستعاراً منه. ففي هذا المثال، المُستعار له هو الضلال والهدى، والمستعار منه هو معنى الظلام والنور، ولفظ الظلمات والنور يسمى مستعاراً. وتنقسم الاستعارة إلى مصرحة: وهي ما صُرِّح فيها بلفظ المشبه به، كما في قوله:

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرْجَسٍ، وَسَقَّتْ ورداً، وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَّابِ بِالْبَرْدِ
فقد استعار اللؤلؤ، والنَّرجس، والورد، والعنَّاب، والبرْد للدموع، والعيون، والحدود، والأنامل، والأسنان.

والقريفة ما قبل ذلك: وهو قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ بِإِذْنِكَ﴾؛ لأن أنزال الكتاب ليس إلا إخراج الناس مما هم فيه من الضلال والغي إلى الهدى والرشد. تشبيه: لكن لا مطلقاً، بل بحيث حذف أحد طرفيه، هو المشبه في المصراحة، والمشبه به في المكنية، وحذف وجه شبهه، وأداته؛ ليصح ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وإطلاق اسم أحدهما على الآخر. ثم لما كان الاستعارة بهذا الإطلاق مصدراً، صح الاشتقاق من لفظ الاستعارة كما هو شأن كل مصدر، فيشتق منه المستعار له والمستعار منه والمستعار، وتطلق هذه الأسماء على متعلقات التشبيه كما أشار إليه بقوله: والمشبه يسمى مستعاراً له؛ لأنه هو الذي أتى به باللفظ الذي هو لغيره وأطلق عليه، فصار كالإنسان الذي استعير له الثوب من صاحبه.

مستعاراً منه: إذ هو الذي استعير منه لفظه وأطلق على غيره، فهو كالرجل الذي استعير منه ثوبه وألبس غيره. ففي هذا المثال: الذي ذكر من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ بِإِذْنِكَ﴾ المستعار له هو الضلال والهدى المشبهين، والمستعار منه هو معنى الظلام والنور المشبه بهما، ولفظهما أي ولفظ الظلمات والنور يسمى مستعاراً؛ لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للاسته. بلفظ المشبه به: وأريد به المشبه بادعاء كونه من جنسه. فقد استعار اللؤلؤ إلخ: المشبه بما للمشبهات الغير المذكورة أعني استعار للدموع "اللؤلؤ"، والعيون "النرجس" والحدود "الورد"، والأنامل "العناب"، والأسنان "البرد"، فقد صرَّح ههنا بلفظ المشبه به، وأريد به المشبه، بادعاء أنه نفس المشبه به.

وإلى مَكْنِيَّة: وهي ما حذف فيها المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه، كقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، فقد استعار الطائر للذل، ثم حذفه، ودلّ عليه بشيء من لوازمه، وهو الجناح، وإثبات الجناح للذل يسمّونه استعارة تخيلية.

وتنقسم الاستعارة إلى أصلية وهي: ما كان فيها المستعار اسماً غير مشتق كاستعارة الظلام للضلال، والنور للهدى. وإلى تبعية وهي: ما كان فيها المستعار فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً مشتقاً نحو: فلان ركب كفي غريمه

وإلى مكنية: وهي ما شبه فيها شيء بشيء ثم ذكر للمشبه. حذف فيها المشبه به إلخ: ولم يصرح بذكره، ولكن رمز إليه بشيء من لوازمه الذي أتيت للمشبه؛ لينقل منه إلى ما هو المقصود من الاستعارة، وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حيث لا يسه ما لا يسه للمشبه به، كقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ فقد شبه فيه الذل بالطائر، ثم استعار الطائر للمشبه به للذل المشبه، ثم حذفه ولم يصرح بذكره، ودلّ عليه بشيء من لوازمه وهو الجناح، وأثبت هذا اللازم للذل؛ ليدل على ادعاء أنه من جنس الطائر، ولذلك إثبات اللازم له أي وإثبات الجناح للذل يسمونه استعارة تخيلية، فإنه يخيل السامع أن المشبه من جنس المشبه به قال في الحاشية: ويقال في إحرائها إلخ، وتقريره واضح غنتي عن الشرح والبيان.

كاستعارة الظلام للضلال: أو علماً مشهوراً بنوع وصفية كاستعارة لفظ حاتم لرجل كريم في قولك: رأيت اليوم حاتماً، وإنما سميت هذه الاستعارة أصلية؛ لكونها بالإصالة من غير إبتنائها على استعارة أخرى بخلاف التبعية التي بينها بقوله: "وإلى تبعية". اسماً مشتقاً: فإنها تتوقف وتبتني على استعارة أخرى، فإن استعارة فعل لفعل آخر، واستعارة اسم مشتق لمشتق آخر، إنما هما باعتبار استعارة مصدر الأولين لمصدر الآخرين. واستعارة حرف لحرف آخر، إنما هي باعتبار استعارة متعلق معنى الحرف الأول لمتعلق معنى الحرف الآخر.

جناح الذل من الرحمة: ويقال في إحرائها: شبه الذل بطائر، واستعير لفظ المشبه به - وهو الطائر - للمشبه - وهو الذل - على طريق الاستعارة المكنية الأصلية، ثم حذف الطائر ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الجناح. فلان ركب كفي غريمه: ويقال في إحرائها: شبه اللزوم الشديد بالركوب بجامع السلطة والقهر، واستعير لفظا المشبه به، وهو الركوب للمشبه، وهو اللزوم ثم اشتق من الركوب بمعنى اللزوم ركب بمعنى لزم على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

أي لازمه ملازمة شديدة، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٥] أي تمكنوا من الحصول على الهداية التامة. ونحو قوله:

وَلَيْنَ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفَصِّحًا
فَلِسَانُ حَالِي بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقُ
ونحو: أذقته لباس الموت، أي ألبسته إياه.

لازمه ملازمة شديدة: يقدر التشبيه أولا بين مصدري هذين الفعلين بأن يجعل مصدر الثاني أي الملازمة مشبها، ويجعل مصدر الأول أي الركوب مشبها به بجامع القهر والتمكن، ثم يستعار للملازمة لفظ الركوب، ثم يشتق من الركوب المستعار فعل "رَكِبَ"، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية؛ لإصالتها وأوليئها، وفي الفعل تبعية؛ لفرعيتها وتأخرها، وهذا هو الحاصل لما في الحاشية من قوله: "ويقال في إخراجها" إلخ.

أولئك على هدى من ربهم: يقدر التشبيه أولا بين التعلق الذي للمهدي بالهدى، وبين مطلق الاستعلاء الذي هو متعلق بمعنى كلمة "على"؛ لأن المراد بمتعلقات معاني الحروف على ما قالوا، هو ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا: "من" معناها ابتداء الغاية، و"في" معناها الظرفية، فيجعل ذلك التعلق الذي بين المهدي والهدى مشبها، والاستعلاء الذي هو متعلق بمعنى كلمة "على" مشبها به، ووجه الشبه بينهما ما لا بأس كلا منهما من التمكن والتسلط. ويتبع هذا التشبيه، التشبيه بين الجزئين منهما، ثم يستعار كلمة "على" الموضوعة للجزئي الخصوص من الاستعلاء للتعلق الخاص الجزئي من مطلق التعلق بين المهدي والهدى، فيكون الاستعارة في الاستعلاء الكلي الذي هو متعلق بمعنى "على" أصلية، وفي الاستعلاء الجزئي الذي هو معنى "على" تبعية، وهذا هو التفصيل لما في الحاشية من قوله: "ويقال في إخراجها شبه مطلق لارتباط" إلخ. أنطق: أي - أدل - يقدر التشبيه أولا للدلالة بالتعلق بأن يجعل دلالة حال إنسان على شيء مشبها، ونطق الناطق مشبها به، ووجه الشبه بينهما اتضاح المدلول. والمعنى للذهن بكل منهما، ثم يعثر استعارة لفظ النطق للدلالة، ثم يشتق من النطق للمستعار الصفة المشتقة أي أنطق، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الصفة المشتقة تبعية. ألبسته إياه: يعثر التشبيه أولا بين مصدر الفعل الأول - وهو الإذاقة - وبين مصدر الفعل الثاني - أي الإلباس - بأن يجعل الإذاقة مشبها بالإلباس، ثم يستعار لفظ المشبه به أي الإلباس للمشبه أي الإذاقة، ثم يحذف لفظ المشبه به ويرمز إليه -

أي تمكنوا من الحصول: ويقال في إخراجها: شبه مطلق ارتباط بين مهدي وهدى بمطلق ارتباط بين مستعل ومستعل عليه بجامع التمكن في كل، فسر التشبيه من الكلين للجزئيات، ثم استعيرت "على" من جزئي من جزئيات المشبه به بجزئي من جزئيات المشبه على طريق الاستعارة التصريحية.

وتنقسم الاستعارة إلى مرشحة وهي: ما ذكر فيها ملائم المشبه به نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: من الآية ١٦]، فالاشتراء استعارة للاستبدال، وذكر الريح والتجارة ترشيح، وإلى مجردة وهي: التي ذكر فيها ملائم المشبه، نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] استعير اللباس لما غشي الإنسان عند الجوع، والخوف، والإذاقة تجريد لذلك. وإلى مطلقة وهي التي لم يذكر معها ملائم نحو: ﴿يَنْفُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، ولا يعتبر الترشيح، والتجريد إلا بعد تمام الاستعارة بالقرينة.

= بلازمه الذي هو اللباس على طريق الاستعارة المكنية، ثم يشتق من الإلباس المستعار منه ألبست بمعنى أذقت، فتكون الاستعارة في المصدر استعارة مكنية أصلية، وفي الفعل استعارة مكنية تبعية، وهذا هو الحاصل لما قال في الحاشية: ويقال في إجرائها شبهت الإذاقة إلخ، فهذا أيضا مثال لكون الاستعارة في الفعل تبعية كما أن المثال الأول أي قوله: فلان ركب كسفى غريمة، مثال له، إلا أن الاستعارة التبعية هناك تصريحية، وهنا مكنية. وتنقسم الاستعارة إلخ: باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدمه. مرشحة: وإنما سميت بها؛ لأن مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه، وجعل المشبه كأنه نفس المشبه به. ومن المعلوم أن ذكر ما يلائم المشبه به يفيد قوة ذلك التناسي، ويقوته تقوى الاستعارة؛ فلذلك سميت بالمرشحة بفتح الشين من الترشيح بمعنى التقوية. فالاشتراء مستعار: من استبدال مال بآخر؛ لاستبدال الحق بالباطل بقرينة تعلقه بالضلالة والهدى، والجامع ترك المرغوب عنه للتوصل بالمرغوب فيه. وذكر الربح والتجارة على سبيل التفريع على الشراء الملائمين له. ترشيح: وتقوية للاستعارة، فكانت مرشحة.

مجردة: وإنما سميت مجردة؛ لتجردها عما يقويها من ترشيح نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ استعير اللباس لما غشي الإنسان عند الجوع، والخوف، وتلبس به عندهما من بعض الشدائد. والإذاقة: التي أوقعها على لباس الجوع، والخوف ملائمة لما غشيهما من الجوع، والخوف من البؤس والضر الذي هو المشبه؛ لجريها بجري الحقيقة في البلاء والشدائد، ما عسى الناس منها؛ لشيوعها فيها يقال: "ذاق فلان البؤس والضر"، و"ذاقه العذاب" فهي تجريد لذلك الاستعارة عما يقويها من الترشيح. ملائم: أصلا لا للمشبه به، ولا للمشبه.

ينقضون عهد الله: فاستعير النقض وهو الفسخ، وفك طاقات الحبل لإبطال العهد، ولم يذكر هنا ما يلائم النقض الذي هو المشبه به، ولا ما يلائم إبطال العهد الذي هو المشبه، فكانت الاستعارة مطلقة عن قيد الملائم، ولذا سميت بالمطلقة. بالقرينة: الدالة على وجود الاستعارة؛ لأن المراد بذكر ملائم المشبه به في الترشيح، وملائم المشبه في =

المجاز المرسل

هو مجاز، علاقته غير المشابهة: كـ

١- السببية في قولك: "عظمت يد فلان" أي نعمته التي سببها اليد.

٢- والمسببية في قولك: "أمطرت السماء نباتاً" أي مطراً يتسبب عنه النبات.

٣- والجزئية في قولك: "أرسلت العيون؛ لتطلع على أحوال العدو أي الجواسيس.

٤- والكلية في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] أي أناملهم.

٥- واعتبار ما كان في قوله تعالى: ﴿وَأَثَرُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢] أي البالغين.

٦- واعتبار ما يكون في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أي عنياً.

- التجريد، إنما هو ذكرهما مع الاستعارة التامة بقرنتها، لا أن لا توجد الاستعارة المطلقة أصلاً؛ لأن كل استعارة لا بد لها من قرينة، وهي لا تخلو عن كونها ملازمة لأحد الطرفين، فلو اعتبر فيها ذكر الملائم مطلقاً لم توجد استعارة ما بحالية عن أحدهما، فلم يتصور وجود الاستعارة المطلقة.

سببها اليد: لأن من شأن النعمة أن تصدر عن اليد، ومنها تصل إلى الشخص المقصود بالنعمة، فإطلاق اليد على النعمة فيما ذكر من إطلاق السبب على مسببه. أمطرت السماء نباتاً: أي مطراً، فذكر النبات، وأريد المطر؛ لأن المطر سبب النبات، فهو من إطلاق المسبب على سببه، وهذا عكس الأول. أي الجواسيس: فقد أطلقت العين التي هي جزء الجاسوس عليه، وهو الشخص الرقيب الذي يطلع على عورات العدو، ولكن لا يصلح إطلاق كل جزء على الكل مجازاً. وإنما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد من الكل كما في هذا المثال، فإن الإنسان إنما يصير جاسوساً، وشخصاً رقيباً بالعين؛ إذ لولاها انتفت عنه الرقابة، بخلاف اليد وغيرها من أجزاء الجاسوس سوى العين، فإنه لا يجوز إطلاقها عليه، وقد مر مثل هذا في بحث التعقيد.

أي أناملهم: فاستعملت الأصابع في الأنامل التي هي أجزائها. واعتبار ما كان: أي كان الشيء عليه في الزمان الماضي، وليس عليه الآن، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَثَرُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ أي البالغين، فقد أطلق اليتامى على البالغين باعتبار أنهم كانوا على وصف اليتيم قبل البلوغ، وليس هذا الوصف موجوداً لهم الآن؛ لأن إنشاء المال إنما هو بعد البلوغ. أي عنياً: يؤول إلى الخمر بعد العصر، فقد أطلق الخمر على العنب باعتبار أنه يكون خمرًا في المستقبل.

٧- والمحلية نحو: "قَرَّرَ المجلسُ ذلكَ أي أهله"

٨- والحالية في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧]

أي جنته.

المجاز المركب

المركب، إن استعمل في غير ما وضع له، فإن كان لعلاقة غير المشابهة، سمي مجازاً مركباً، كالجمل الخبرية إذا استعملت في الإنشاء نحو قوله:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الِيمَانَيْنِ مُصْعِدُ جَنِيْبٍ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقُ

فليس الغرض من هذا البيت الإخبار، بل إظهار التحنن والتحسر. وإن كانت علاقته المشابهة سمي استعارة تمثيلية،

أي أهله: فإن المجلس اسم لمكان الاجتماع، وقد أطلق على أهله الذي يحلون فيه، فهو إطلاق المحل على الحال. أي جنته: التي تحمل فيه الرحمة، فقد أطلق اسم الحال على المحل. المجاز المركب: قال في الحاشية: المجاز المركب بقسميه من المجاز اللغوي، والمراد بكون المجاز لغوياً ثبوت المجازية له باعتبار له باعتبار الدلالة الوضعية؛ لأن له بهذا الاعتبار نسبة إلى اللغة، واحتز به عن المجاز العقلي؛ لأن ثبوت المجازية له باعتبار الإسناد الذي هو أمر عقلي كما سيحي. غير ما وضع له: فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة مجازاً مركباً: هكنا في النسخة الموجودة عندنا، والظاهر أنه سمي مجازاً مركباً مراسلاً؛ لجريان قاعدة المجاز المرسل فيه. وتفصيل المقام، أن هذا القسم مما لم يتعرض له الجمهور، وعصوا المجاز المركب بالقسم الثاني، فلم يأت منهم تسمية هذا القسم أصلاً، لا بالمجاز المركب، ولا بالمجاز المركب المرسل، ولما حققوا أن إعمال هذا القسم مع صراحة جريان قاعدتي المجازين في المركب مما ليس له وجه تعرضوا لهذا القسم أيضاً، وسموه بالمجاز المركب المرسل، أو بالمجاز المرسل التركيبي، ولم يظهر لنا من كلام أحد تسمية هذا القسم باسم العام أي بالمجاز المركب فقط. ولعل المصنف اطلع على ذلك، أو سقط من الكاتب لفظ المرسل بعد قوله سمي مجازاً مركباً، والله سبحانه أعلم. إظهار التحنن والتحسر: على مفارقة المحبوب، اللزم للإخبار بها، فوقع استعمال هذا الإخبار في غير الموضوع له لعلاقة الزوم، لا لعلاقة المشابهة، فصار مجازاً مركباً مراسلاً.

استعارة تمثيلية: أما التسمية بالاستعارة؛ فظاهرة، وأما النسبة إلى التمثيل؛ فلأن التشبيه الذي يبنى عليه هذا القسم من المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلاً، وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما في بحث التشبيه.

كما يقال للمتردد في أمر: أراك تُقدِّم رجلاً، وتؤخِّر أخرى.

المجاز العقلي

هو إسناد الفعل، أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لعلاقة نحو قوله:

أَشَابَ الصَّغِيرُ وَأَفْنَى الْكَبِيرُ كَرَّ الْغَدَاةَ وَمَرَّ الْعَشِيَّ

فإنَّ إسناد الإشابة والإفناء إلى كَرَّ الغداة ومرور العشي، إسناد إلى غير ما هو له؛ إذ

أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى: فشبه الصورة العقلية الحاصلة من ترده في هذا الأمر بالصورة الحسية الحاصلة من تردد من قام لينهب، فيقدم رجلاً تارة لإرادة الذهاب، ويؤخر أخرى؛ لعدم إرادته، ووجه الشبه بين الصورة المشبهة، والصورة المشبه بها ما يعقل من الهيئة التي هي كون كل واحد منهما متصفاً بمطلق الإقدام على أمر مرء، والكف عنه أخرى. ثم لما اعتبر التشبيه بين الصورتين في هذا الوجه استعمل الكلام للموضوع للصورة الثانية المشبهة بها للصورة الأولى المشبهة بمبالغة في التشبيه، وادعاءً بالدخول الصورة العقلية في جنس الصورة الحسية.

ومثل هذا الكلام في كونه استعارة تمثيلية سائر الأمثال السائرة؛ لأنها ليست إلا المجازات المركبة الفاشية الاستعمال التي تستعمل على حسب الاستعارة التمثيلية، وهذا تفصيل لما وقع في الحاشية حيث قال: ويقال في إجراء الاستعارة: شَبَّها صورة ترده في هذا الأمر بصورة تردد من قام لينهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى. ثم استعنا اللفظ الدال على صورة المشبه به لصورة المشبه، والأمثال السائرة كلها من قبيل الاستعارة التمثيلية. عناه: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. غير ما هو له: أي إلى غير شيء ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول، ولكن المراد بذلك الغير ليس ما هو غير واقع، ولا ما هو غير عند المتكلم في الحقيقة، بل ما هو غير عند المتكلم في الظاهر أي فيما يفهم من ظاهر حاله باعتبار نصيبه، قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده، ولكن لا مطلقاً، بل لعلاقة بين ذلك الغير وبين ما هو له. وإنما نسب هذا المجاز إلى العقل، وسمي "مجازاً عقلياً"؛ لأنَّ تجاوزه عمله إنما هو بتصريف العقل وعمله من دون مدخلة اللغة بخلاف المجاز اللغوي، فإنَّ تجاوزه إياه؛ لأنَّ الواضع جعل عمله غير هذا المعنى، ولهذا يصير "أبيت الربيع البقل" من الموحَّد مجازاً، ومن الدهري حقيقة؛ لتفاوت عمل عقليهما، لا لتفاوت الوضع عندهما.

أشَابَ الصغير: أي أوجد الشيب في الصغير. أفنى الكبير: أي أوجد الفناء في الكبير. كَرَّ الغداة: أي رجوعها بعد ذهابها. ومَرَّ العشي: أي ذهابها بعد حضورها، والمراد بهما تعاقب الأزمان.

المُشَبِّبُ، والمُفْنِي في الحقيقة هو الله تعالى.

ومن المجاز العقلي إسناد ما بُني للفاعل إلى المفعول نحو: ﴿عَيْشَةً رَاضِيَةً﴾ [القارة: ٧]، وعكسه نحو: "سيل مُفعم"، والإسناد إلى المصدر نحو: "جدَّ جدُّه"، وإلى الزمان نحو: "نهاره صائم"، وإلى المكان نحو: "نهر جار"، وإلى السبب نحو: "بني الأمير المدينة"، ويعلم مما سبق أن المجاز اللغوي يكون في اللفظ، والمجاز العقلي يكون في الإسناد.

الكناية

هي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى نحو: "طويل النجاد" أي طويل القامة.

هو الله تعالى: هذا مما لا شبهة فيه، لكن الثابت بهذا ليس إلا كون هذا الإسناد لغير ما هو له بحسب الواقع، لا لغير ما هو له بحسب اعتقاد المتكلم؛ لاحتمال أن قاله دهرى يعتقد تأثير الزمان، فلا يحمل هذا على المجاز ما لم يعلم بقرينة أن قائله لم يعتقد ظاهره، فإنه لو لم تكن قرينة على إرادة خلاف الظاهر كان الإسناد حقيقياً؛ لكونه إسناداً إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. عَيْشَةً رَاضِيَةً: فإن الراضية مبنية للفاعل وأسندت إلى ضمير المفعول به وهو عيشة؛ لأنها مرضية، والراضي إنما هو صاحبها. وعكسه: أي إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل نحو: سيل مُفعم - يفتح العين - أي مملوء، يقال: "أفعمت الإناء" أي مألته، فالملعم مبنى للمفعول، وأسند إلى ضمير الفاعل وهو السيل؛ لأنه المائي، والمملوء إنما هو الوادي. والإسناد: أي إسناد ما بني للفاعل إلى المصدر نحو: "جدَّ جدُّه"، فإن الجدد مصدر أسند إليه الفعل المبني للفاعل. وإسناد ما بني للفاعل إلى الزمان نحو: "نهاره صائم"، فإن النهار مصوم فيه وزمان للصوم، وقد أسند إليه الصائم الذي بني للفاعل. وإسناد ما بني للفاعل إلى المكان نحو: "نهر جار"، فالجارى هو الماء، والنهر مكان لجرائه، وإسناد ما بني للفاعل إلى السبب نحو: "بني الأمير المدينة"، فإن الأمير الذي أسند إليه الفعل سبب أمر لبناء، والباقي حقيقة هو انعملة.

ويعلم مما سبق: أي من تعريف قسمي المجاز اللغوي والعقلي، أن المجاز اللغوي يكون في اللفظ، والمجاز العقلي يكون في الإسناد الذي هو أمر يدرك بالعقل. الكناية: في اللغة: ترك التصريح بشيء؛ لأنه مصدر كنيت بكذا عن كذا إذا تركت التصريح به، وفي الاصطلاح: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى، مع ذلك اللازم بخلاف المجاز، فإنه وإن شارك الكناية في مطلق إرادة اللازم به لكن لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي، وذلك الافتراق من جهة أن الكناية لا تصحبها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي نحو: "طويل النجاد"، وهو حمائل السيف إذا أطلق وأريد به لازم معناه أي طويل القامة، مع جواز إرادة حقيقة طول النجاد أيضاً، بأن لا توجد قرينة تمنع من إرادة نفس معنى طول النجاد.

وتنقسم باعتبار المكني عنه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: كناية يكون المكني عنه فيها صفة كقول الخنساء:

طَوِيلُ النَّحَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

تريد أنه طويل القامة، سيد كريم.

والثاني: كناية يكون المكني عنه فيها نسبة نحو: "المجد بين ثوبيه، والكرم تحت ردائه، تريد نسبة المجد والكرم إليه.

باعتبار المكني عنه: أي الذي يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه، ويقصد إفهامه بطريق الكناية.

ثلاثة أقسام: لأنه إما أن يكون صفة من الصفات، أو يكون صفة لموصوف، أو لا يكون صفة، ولا نسبة، بل موصوفاً. فيها صفة: أي معنى قائماً بالغير كالوجود والكرم وطول القامة، لا خصوص النعت التحوي. وهذا القسم ضربان: قريبة وبعيدة؛ لأن الانتقال منها إلى المكني عنه الذي هو الصفة، إن لم يكن بواسطة فـ"قريبة"، وإن كان بواسطة فـ"بعيدة". ثم لما كان معنى القرب هنا عدم الواسطة، لا نفي الخفاء، أمكن أن يكون المعنى المكني عنه خفياً بالنسبة إلى الأصل، وأن يكون واضحاً، فانتقسمت القريبة إلى واضحة وخطية، فكانت الأقسام لهذا القسم ثلاثة. وقد اجتمعت في المثال الذي ذكره بقوله كقول الخنساء:

طَوِيلُ النَّحَادِ رَفِيعُ الْعِمَادِ كَثِيرُ الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

فلما تريد من طويل النحاد بطريق الكناية القريبة الواضحة أنه طويل القامة؛ إذ لا شك أن طول النحاد اشتهر استعماله عرفاً في طول القامة بحيث يفهم منه بلا تكلف، وبلا احتياج إلى واسطة، فكانت واضحة قريبة. وتريد من رفيع العمد بطريق الكناية القريبة الخفية أنه سيد، فإن رفيع العمد مما يستدل به على السيادة وينتقل منه إليها، لكن في هذا الانتقال نوع خفاء يزيل بالتأمل من غير احتياج إلى وسط، فكانت قريبة خفية. وتريد من كثير الرماد بطريق الكناية البعيدة أنه كريم؛ لأن الانتقال من كثرة الرماد إلى الكرم يحتاج إلى وسائط كثيرة كما ستعلم من كلام المصنف، فكانت هذه الكناية بعيدة. ثم هذه الكنايات إما كانت كنايات عن الصفة، لا عن النسبة؛ لأن النسبة هنا مصرح بها، فهي ليست مقصودة بالكناية، وإنما المقصود بالذات الوصف، فكان المكني عنه في هذه الكنايات الصفة. المجد بين ثوبيه: فإن إثبات المجد والكرم لما يحيط بالمنوح ويشتمل عليه - وهو الثوب - كناية عن إثباتها لذات المنوح، فكان المكني عنه فيها نسبة المجد والكرم إليه، لا نفس المجد والكرم؛ لأنهما المذكوران صريحاً، فلا تريد أنفسهما بطريق الكناية، بل تريد نسبة المجد والكرم إليه، فكان المكني عنه فيها النسبة.

والثالث: كناية يكون المكني عنه فيها غير صفة، ولا نسبة كقوله:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَيْضٍ مُّخْذِمٍ ^{بل نفس الموصوف} وَالطَّاعِنِينَ مَحَامِعُ الْأَضْغَانِ

فإنه كنى بمجامع الأضغان عن القلوب.

والكناية إن كثرت فيها الوسائط سميت "تلويحاً" نحو: "هو كثير الرماد" أي كريم، فإن كثرة الرماد تستلزم كثرة الإحراق، وكثرة الإحراق تستلزم كثرة الطبخ، والخبز، وكثرتهما تستلزم كثرة الأكلين، وهي تستلزم كثرة الضيفان، وكثرة الضيفان تستلزم الكرم.

وإن قلّت وخفّت، سميت "رمزاً" نحو: هو سمين رخو، أي غني بليد.

كقوله: الضارِبِينَ إلخ: أي أمدح الضاربين، "بكل أبيض" أي بكل سيف أبيض، "مخزم" بضم الميم، وسكون الحاء، وكسر الذال أي القاطع، و"الطاعنين" أي: و"أمدح الطاعنين الضاربين بالرمح، "مجامع الأضغان" المجامع جمع مجمع، وهو اسم مكان من الجمع، والأضغان جمع ضغن وهو الحقد. مجامع الأضغان: التي هي مختصة بالقلوب؛ إذ لا تجتمع الأضغان في غيرها. عن القلوب: فكانت الكناية هنا بما يكون المكني عنه فيه الموصوف، لا الصفة، ولا النسبة؛ لأنهما مذكورتان صراحة، فلا يطلبان بالكناية.

فيها الوسائط: أي في الانتقال منها إلى المكني عنه. تلويحاً: لأن كثرة الوسائط يوجب بُعد الإدراك غالباً، والتلويح في الأصل أن يشار إلى الشيء من بُعد نحو: "هو كثير الرماد" أي كريم، فكثرة الرماد كناية عن الكرم بوسائط كثيرة، فإن كثرة الرماد المكني به تستلزم كثرة الإحراق؛ ضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق، وكثرة الإحراق تستلزم كثرة الطبخ والخبز؛ لأن الغالب أن الإحراق يفائدة الطبخ والخبز، وكثرتهما تستلزم كثرة الأكلين؛ لأن العادة أن المطبوخ إنما يطبخ ليؤكل.

كثرة الضيفان: إذا الغالب أن كثرة الأكلين إنما تكون من الأضياف لا من العيال. وإن قلّت: أي الوسائط في لزوم، وخفّت في اللزوم سميت رمزاً؛ لأن الرمز في الأصل أن تشير إلى قريب منك مع خفاء الإشارة، كالإشارة بالشئمة، أو الحاجب نحو: "هو سمين رخو" أي غني بليد، فيكنى عن كونه غنياً بليداً بكونه سميناً رخواً بوسائط أن السمن والرخو، يستلزمان في الغالب استرخاء القوى الذهنية وسكونها، وهما يستلزمان الغبوة والبلادة، لكن هذا الاستلزام ليس بواضح، فقد تحقق في هذه الكناية واسطة واحدة خفية.

وإن قلت فيها الوسائط، أو لم تكن ووضحت، سميت إيماء وإشارة نحو:

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَحْدَ أَلْقَى رَجُلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ
أي الحمية

كناية عن كونهم أجماداً. وهناك نوع من الكناية يعتمد في فهمه على السياق يسمى تعريضاً، وهو إمالة الكلام إلى عرض أي ناحية، كقولك لشخص يضرب الناس: "خبر الناس من ينفعهم".

علم البديع

البديع: علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام المطابق لمقتضى الحال، وهذه الوجوه ما يرجع منها إلى تحسين المعنى يسمى بالمحسنات المعنوية، وما يرجع منها إلى تحسين اللفظ يسمى بالمحسنات اللفظية.

أو لم تكن إلخ: أي انعدمت بالكلية، ووضحت مع قتلها في الزوم سميت إيماء وإشارة؛ لأن أصل الإشارة أن تكون حسية، وهي ظاهرة، ومثلها الإيماء. لم يتحول: أي لم يرتحل عنهم إلى غيرهم، فإلقاء المجد الرجل في آل طلحة بلا تحول عنهم. كناية إلخ: بواسطة أن المجد صفة لا بد له من موصوف يقوم به، وهو آل طلحة؛ لعدم وجدان غيرهم معهم، وهذه واسطة واحدة بينة بنفسها، فهي كناية قلت الوسائط مع الظهور. ناحية: أي جانب يدل على المقصود بالسياق والقرائن. خبر الناس من ينفعهم: فمعناه الصريح حصر الخيرية في من ينفع الناس، ويفهم من سياقه نفي الخيرية عن من يضرب الناس. وهذا هو المعنى الكتابي الذي فهم من سياق الكلام، والله سبحانه وتعالى أعلم. البديع: في اللغة: الغريب من "بدع الشيء" بضم الدال إذا كان غاية فيما هو فيه من علم، أو غيره حتى صار غريباً فيه لظيقاً.

وجوه تحسين الكلام: أي يعرف به الأمور التي يصير بها الكلام حسناً، لكن لا مطلقاً، بل إذا كان ذلك الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، فإن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، وإلا كانت تلك الوجوه كتعليق الدرر في أعناق الخنازير. إلى تحسين المعنى: بأن يكون القصد منها تحسين المعنى أولاً بالذات، وإن كان قد يفيد بعض تلك الوجوه تحسين اللفظ أيضاً، لكن القصد الأصلي منها إنما هو إلى كونها محسنة للمعنى، ولهذا ينسب هذا النوع إلى المعنى بأن يسمى بالمحسنات المعنوية. إلى تحسين اللفظ: لكون المقصود منها تحسين اللفظ بالذات، وإن تبع ذلك تحسين المعنى. ثم لما كان المقصود الأصلي هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها، =

محسنات معنوية

١- التورية: أن يُذكر لفظ له معنيان:

أ- قريب: يتبادر فهمه من الكلام،

ب- وبعيد، هو المراد بالإفادة لقريضة خفية،

نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، أراد بقوله: ﴿جَرَحْتُم﴾ معناه البعيد، وهو ارتكاب الذنوب وكقوله:

يَا سَيِّدًا حَازَ لُطْفًا لَهُ الْبَرَّاءُ عَيْدُ
أَنْتَ الْحُسَيْنُ وَلَكِنْ جَفَاكَ فِينَا يَزِيدُ

معنى "يزيد" القريب أنه علم، ومعناه البعيد المقصود أنه فعل مضارع من "زاد".

- كان الاهتمام بالوجه المحسن لها أولى من الاهتمام بالوجه المحسن للألفاظ، فلذا قلّمها، وقال: "محسنات معنوية". وهي وجوه عديدة ذكر المصنف منها أربعة وعشرين.

هو المراد بالإفادة: ثم لا بد أن يكون إرادة البعيد لقريضة خفية؛ إذ لو لم تكن قريضة على إرادته أصلاً لم يفهم؛ ولم يكن مراداً بالإفادة، فيخرج اللفظ عن التورية، وإن كانت له قريضة ظاهرة على إرادته صار قريباً لها، وإن كان بعيداً في أصله، فيخرج عن معنى التورية أيضاً. وإنما سمي هذا النوع بالتورية؛ لأن فيه ستر المعنى البعيد بالقريب، والتورية في الأصل مصدر ورى الخبر إذا ستره، وأظهر غيره.

ثم التورية قسمان: الأولى مجردة وهي التي لم تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ فإن الجرح له معنيان، قريب: وهو الذي يعبر عنه بالفارسية "بخسته كردن"، وبعيد: وهو ارتكاب الذنوب، والمراد منه ههنا المعنى البعيد كما قال: أراد بقوله: ﴿جَرَحْتُم﴾ معناه البعيد، وهو ارتكاب الذنوب، ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب، فكان هذا من المجردة. والثانية: مرشحة، وهي التي تجتمع شيئاً مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذريات: ٤٧]؛ فإن المراد باليد في الآية ليس معناها القريب الذي هو الجارحة المخصوصة؛ لاستحالة الجارحة عليه سبحانه، بل المراد بها على ما هو رأي عامة المفسرين معناها البعيد وهو القوة والقدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة، وهو قوله تعالى: ﴿بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذريات: ٤٧]؛ إذ البناء يلائم اليد بمعنى الجارحة. أنه علم: لابن معاوية المشهور، وهو ليس بمقصود. فعل مضارع من زاد: وقد اقرن به ذكر الحسين الذي هو ملائم لمعناه القريب، فكان من قبيل التورية المرشحة.

٢- الإيهام: إيراد الكلام محتملاً لوجهين متضادين نحو:

بَارَكَ اللَّهُ لِلْحَسَنِ وَلِثَوْرَانَ فِي الْخَتَنِ
يَا إِمَامَ الْهُدَى ظَفَرَتَ وَلَكِنْ بَيَّنَّتْ مَنْ

فإن قوله: "بيئت من" يحتمل أن يكون مدحاً لعظمة، وأن يكون ذماً لدناءة.

٣- التوجيه: إفادة معنى بالفاظ موضوعية له، ولكنها أسماء لناس أو غيرهم، كقول بعضهم يصف قمرأ:

إِذَا فَاخَرَتْهُ الرِّيحُ وَلَّتْ عَلِيلَةٌ بِأَذْيَالِ كَثْبَانَ الثَّرَى تَتَعَسَّرُ
بِهِ الْفَضْلُ يَبْدُو وَالرَّبِيعُ وَكَمْ غَدَا بِهِ الرُّوضُ يَحْيَى، وهو لا شك جَعَفَرُ

فالفصل، والربيع، ويحيى، وجعفر أسماء ناس، وكقوله:

وَمَا حُسْنُ يَبِّ لَهْ زُحْرُفٌ تَرَاهُ إِذَا زُلْزِلَتْ لَمْ يَكُنْ

فإن زُحْرُفًا، وإذا زُلْزِلَتْ، وَلَمْ يَكُنْ، أسماء سور من القرآن.

٤- الطباق: هو الجمع بين معنيين متقابلين نحو قوله تعالى: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَّاقًا﴾

الإيهام: ويسمى محتمل الضدين أيضاً. [وهو] إيراد الكلام محتملاً لوجهين متضادين على السواء بالنظر لنفس اللفظ، وإن ترجح أحدهما بالنظر للقرينة كالمدح، والذم، والسبب والدعاء. يحتمل أن يكون إلخ: والمدح، والذم متضادان، فكان محتملاً لوجهين متضادين. التوجيه إفادة معنى إلخ: هذا ما ذكره المصنف في معنى التوجيه، والمشهور في تعريفه ما بيّنه المصنف في تعريف الإيهام. زحرفاً وإذا زُلْزِلَتْ ولم يكن: ألفاظ مفيدة لمعانيها الموضوعية هي لها، ولكنها أسماء سور من القرآن، فتكون من التوجيه على ما ذكره المصنف.

الطباق: هو الجمع في كلام واحد، أو هو كالكلام الواحد في الاتصال بين معنيين متقابلين في الجملة، سواء كان التقابل حقيقياً، أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد، أو غيره من أقسام التقابل، وهو ضربان: طباق الإيجاب بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجبةً نحو: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَّاقًا وَهُمْ زُفُودٌ﴾ فذكرت اليقظة، والرقاد المتقابلان بطريق الإيجاب والإثبات. وطباق السلب وهو أن يجمع بين المتقابلين، أحدهما موجب والآخر سلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، يَعْلَمُونَ ظاهر آمن الحجة الدنيا، فإن العلم الأول متفي والثاني مثبت، -

وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: ٦٧].

أ- من الطباق المقابلة: وهو أن يؤتى بمعنيين، أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

ب- ومنه التدييج: وهو التقابل بين ألفاظ الألوان، كقوله:

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى
لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضِرِ

- وبين النفي والإثبات تقابل باعتبار أصلهما، وإن لم يكن ههنا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المنفي هو العلم النافع في الآخرة، والمثبت علم لا ينفع فيها ولا ثنائي بينهما، لكن انتفاء الثاني بينهما بهذا الاعتبار لا يقدح في تحقق الطباق؛ لأن المعنى هو الثاني باعتبار أصلهما، وإن لم يكن باعتبار الحالة الراهنة.

على الترتيب: ما أتى به أولاً بحيث يكون الأول مما أتى به ثانياً مقابلًا للأول مما أتى به أولاً والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ فأتى سبحانه وتعالى بالضحك والقلة، ثم بالبكاء والكثرة على الترتيب، بأن قابل الأول من الطرف الثاني وهو البكاء بالأول من الطرف الأول [وهو الضحك] والثاني من الطرف الثاني [وهو الكثرة] بالثاني من الأول [وهو القلة]. التدييج: وهو أن يورد في معنى من المدح، أو غيره. بين ألفاظ الألوان: لقصد الكناية بتلك الألفاظ عن ذلك المعنى من المدح، أو غيره، كقوله:

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى
لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضِرِ

"تَرَدَّى" من تَرَدَّيْتُ الثوبَ: أَخَذْتَهُ رِداءً، والمراد أنه لبس ثياب الموت أي الثياب التي كان لباساً لها وقت الموت والقتل حال كون تلك الثياب حُمْرًا أي حمرة بالدم، وملطحة به، فما أتى لها أي لتلك الثياب، ولم يدخل الليل. إلا وهي إخ: أي تلك الثياب من سندس أي من رقيق الحرير خضر. وحاصل معنى البيت: أنه لبس الثياب الملطحة بالدم حين قتل، ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع فيه بين ألفاظ الألوان المتقابلة، وهي الحمرة والخضرة، وقصد بالأول الكناية عن القتل؛ لظهور أن التردى بثياب الموت حال كونها حمراً يلزم منه القتل عرفاً مع قرينة السياق، وبالتالي عن دخول الجنة؛ للعلم بأن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، فالجموع كناية عن كونه شهيداً من أهل الجنة. وإنما سمي هذا القسم بالتدييج؛ لأنه في الأصل من ديج المطر الأرض، إذا زيتها بألوان النبات، فشبه ذكر ألفاظ الألوان في الكلام بما يحدث بالمطر من ألوان النبات، سمي باسم التدييج.

٥- الإدماج: أن يضمّن كلام سيق معنى لمعنى آخر نحو قول أبي الطيب:

أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي
أَعْدُ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا

أي في ذلك الليل

فإنه ضمّن وصف الليل بالطول، الشكاية من الدهر.

ومن الإدماج ما يسمى بالاستتباع، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقول الخوارزمي:

سَمَحَ الْبِدَاهَةُ لَيْسَ يُمَسِّكُ لَفْظُهُ
فَكَأَنَّمَا أَلْفَظُهُ مِنْ مَالِهِ

٦- مراعاة النظر: هي جمع أمر، وما يناسبه لا بالتضاد، كقوله:

إِذَا صَدَقَ الْحَدُّ أَفْتَرَى الْعَمُّ لِلْفَتَى
مَكَارِمُ لَا تَحْفَى، وَإِنْ كَذَبَ الْخَالُ

فقد جمع بين الجدد، والعم، والخال. والمراد بالأول "الحظ"، وبالثاني "عامة الناس"،

سيق معنى لمعنى آخر: أي أن يجعل المتكلم الكلام الذي سيق لمعنى متضمناً لمعنى، فيكون المعنى الآخر ملفوفاً في الكلام وداخلاً فيه، ولذلك سمي بالإدماج؛ لأن الإدماج في اللغة: "اللف والإدخال"، يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لقمه، وأدخله فيه. أعدها: أي بالأحضان من جهة حركتها. الدهر الذنوبيا: أي ذنوب الدهر على من تفرقه بين وبين الأحبة، ومن عدم استقامة الخال وغير ذلك، فجعل أحفاته كالسبعة حيث يعد بكل حركة من حركاتها ذنباً من ذنوب الدهر، وفيه إشارة إلى كثرة هذا التقلب؛ للعلم بكثرة الذنوب التي يعدها على الدهر. فإنه: قصد من هذا الكلام وصف الليل بالطول مع السهر، وهو المعنى الذي سيق له الكلام.

بالطول: مع السهر الذي يظهر معه الطول. الشكاية من الدهر: فثلث الشكاية هي المعنى المضمن الغير المسوق لأجلها الكلام، وبها حصل الإدماج. وهو المدح: فالاستتباع يختص بالمدح، و الإدماج يشمل المدح وغيره؛ ولذا جعل الاستتباع نوعاً من الإدماج، ولم يعده قسماً برأسه. كقول الخوارزمي: فإنه مدحه بطلاقة اللسان بالقصد الأول؛ لأنه المعنى المسوق له الكلام، لكن على وجه استتبع مدحه بالكرم، فإنه لما جعل ألفاظه مثبهاً بماله بعد ما حكم على تلك الألفاظ، أن للمدح لا بمسكها، علم منه أنه كريم لا بمسك المال، فالمدح بالكرم معنى مستتبع للمدح بطلاقة اللسان. جمع أمر وما يناسبه: سواء كان واحداً، أو متعدداً بشرط أن يكون التناسب، لا بالتضاد، والتقابل كما في الطابق، بل بالتوافق بأن يكون بينهما مصاحبة في الإدراك، أو مناسبة في الشكل، أو ما أشبه ذلك. جمع بين الجدد والعم والخال: ومعانيها المتبادرة منها متناسبة قطعاً، وإن كان ما هو المراد ههنا من المعاني ليس بينها تناسب شيء من أوجه التناسب من التقارن في الإدراك، أو المناسبة في الشكل، أو نحو ذلك. كيف، والمراد ههنا -

وبالثالث "الظن".

٧- الاستخدام: هو ذكر اللفظ بمعنى، وإعادة ضمير عليه بمعنى آخر، أو إعادة ضميرين تريد بثانيهما غير ما أردته بأولهما، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أراد بالشهر "الحلال"، وبضميره "الزمان المعلوم"، والثاني، كقوله:

فَسَقَى الْغَضَا وَالسَّكِينِيهِ وَإِنْ هُمُو شَبُوهَ بَيْنَ حَوَانِيحِي وَضُلُوعِي
أي أوقدوه

الغضا: شجر بالبادية، وضمير ساكنيه يعود إليه بمعنى "مكانه"، وضمير "شَبُوهَ" يعود

= بالأول الجذ "الحظ"، والثاني أي العم "عامة الناس"، وبالثالث أي الحال "الظن". ومن الظاهر أنه ليس بين هذه المعاني تناسب بوجه من وجوه التناسب، فعم من هذا أن المراد بتناسب المعاني في مراعاة النظر ليس هو تناسب المعاني المرادة في الحال، بل مطلقاً، سواء كانت تلك المعاني مرادة في الحال أولاً. ذكر اللفظ: الذي له معنيان، أو أكثر سواء كانت حقيقية أو مجازية، أو بعضها حقيقة، وبعضها مجازية بمعنى من تلك المعاني واستعماله فيه، وإعادة ضمير عليه أي على ذلك اللفظ، لكن لا باعتبار إرادة ذلك المعنى الذي أريد، بل بمعنى آخر من جملة معاني ذلك اللفظ، أو ذكر اللفظ بمعنى، وإعادة ضميرين إليه بالمعاني الأخر بحيث تريد بثانيهما أي بثاني الضميرين معنى غير ما أردته بأولهما، وغير ما أردته باللفظ أيضاً، وإلا لم يكن أحد الضميرين استخداماً، والكلام في الضمير العائد على وجه الاستخدام. فالأول: من الوجهين المذكورين، وهو أن يذكر اللفظ ويراد به أحد المعنيين، وبضميره معناه الآخر نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فإنه سبحانه أراد بالشهر "الحلال"، ولعل وجه هذه الإرادة أنه لو أريد به الزمان المعلوم لم يترتب عليه الأمر بالصوم؛ لأن شهود الشهر بتمامه إنما يكون بعد انقضائه، ولا معنى لترتب وجوب الصوم فيه بعد انقضائه، وأراد بضميره العائد إليه في "فليصمه" الزمان المعلوم، وهو ظاهر جداً، فقد أريد بلفظ الشهر معنى، وأريد بضميره معنى آخر، فهذا من الوجه الأول. والثاني: أي الوجه الثاني، وهو أن يذكر اللفظ ويراد به معنى، وبأحد ضميريه معنى يغايره، وبضميره الآخر معنى يغيرهما.

يعود إليه بمعنى مكانه: إذ يطلق عليه الغضا مجازاً، وضمير "شَبُوهَ" يعود إليه بمعنى ناره؛ إذ يقال لها: غضا أيضاً على سبيل المجاز؛ لتعلقها به. والجوانح جمع جانحة وهي العظم مما يلي الصدر، فقوله "وضلوعي": من عطف التفسير. وهذا أي قوله "بين حوانيحي وضلوعي": كناية عن القلب، وشب النار في القلب عبارة عن إيذاء شدة الحب. فقد ذكر في هذا البيت الغضا بمعنى الشجر، ثم أعاد إليه الضمير أولاً بمعنى المكان النابت فيه شجر الغضا مجازاً، ثم أعاد إليه الضمير ثانياً بمعنى النار الموقدة فيه مجازاً أيضاً، فهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين للاستخدام.

إليه بمعنى "ناره".

٨- الاستطراد: هو أن يخرج المتكلم من الغرض الذي هو فيه إلى آخر لمناسبة،
كقول أبو فخر ^{على وزن قفول}: ثم يرجع إلى تنمिम الأول، كقول السَّمُوعَل:

وإِنَّا أَنَاسٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سَبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ، وَسَلُولُ
يُقَرَّبُ حُبُّ الْمَوْتِ آجَالَنَا لَنَا وَتَكَرُّهُ آجَالُهُمْ فَتَطُولُ
وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتَفَ أَنْفِهِ وَلَا طَلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ

فسياق القصيدة للفخر، واستطرد منه إلى هجاء عامر وسلول، ثم عاد إليه.

٩- الافتنان: هو الجمع بين فئتين مختلفتين كالغزل، والحماسة، والمدح،
والهجاء، والتعزية، والتهنئة، كقول عبد الله بن همام السلولي - حين دخل على يزيد،
وقد مات أبوه معاوية، وخلفه هو في الملك-:

وإنا أناس لا نرى إلخ: السية، ما يسب به كما أن الخدعة ما يخدع به، وأصل السب: القطع، ثم استعمل في
الشم والعار. "إذا ما رأته عامر وسلول" قيلتان. يقول: "إذا حسب هولاء القتل عاراً، عدّه عشيرتي فخراً"،
و"يقرّب حُب الموت" أي جنباً للموت. "وتكرهه آجالهم فتطول"، يشير به إلى أنهم يغتبطون لاقتحامهم المنايا،
وإن عامراً وسلولاً يعمران لمجانتهم الشر؛ كراهية للموت، وحباً للحياة. "ما مات منا سيد حتف أنفه" يقال:
مات فلان حتف أنفه إذا مات من غير قتل ولا ضرب. "ولا طل منا" أي لم يطل دم قتيل منا، يقال: "طل دمه"
إذا بطل ولم يطلب به، وقد طله فلان أي أبطله. المعنى إنا لا نموت ولكن نقتل، ودم القتل منا لا يطل ولا يذهب
هدراً. فسياق القصيدة للفخر وهو الغرض الأصلي للمتكلم، ثم انتقل واستطرد منه إلى هجاء عامر وسلول ببيان
ألمسا ضدان لشهرته في الشجاعة؛ ليظهر من هذا شجاعة عشيرته زيادة ظهوراً لما تقرر أن الأشياء تتبين
بأضدادها، ثم عاد إلى بيان الفخر الذي هو الغرض الأصلي له.

الجمع بين فئتين: أي نوعين من المعاني مختلفين كالغزل، والحماسة، فإن الأول عبارة عن محادثة النساء ومرادقن، والثاني
عن الشجاعة، وهما فئتان مختلفتان، وكذا حال المدح، والهجاء، والتعزية، والتهنئة، فإن الهجاء نوع مختلف لنوع المدح،
والتهنئة نوع مغاير لنوع التعزية، فالكلام الذي اجتمع فيه مثل هذين النوعين يسمى مُفْتَنًا، وذلك الجمع افتناناً.

آجرك الله على الرزق، وبارك لك في العطية، وأعانك على الرعية، فقد رزئت عظيمًا، وأعطيت جسيمًا، فاشكر الله على ما أعطيت، واصبر على ما رزئت، فقد فقدت الخليفة، وأعطيت الخلافة، ففارقت خليلاً، ووهبت جليلاً:

إصبر يزيد فقد فارقت ذا ثقة واشكر جباء الذي بالملك أصفاك
لا رزء أصبح في الأقوام نعلمه كما رزئت، ولا عقبى كعقباك

١٠- الجمع: هو أن يجمع بين متعدد في حكم واحد، كقوله:

إِنَّ الشَّبَابَ، وَالْفَرَاغَ، وَالْحَدَّةَ مُفْسِدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيْ مُفْسِدَةٌ

١١- التفريق: هو أن يفرق بين شيئين من نوع واحد كقوله:

مَا نَوَالُ الْعِمَامِ وَقْتُ ربيع ^{أي في المدح أو غيره} كنوال الأمير يوم سَخَاءِ
فنوال الأمير بدرة عين ونوال العمام قطرة ماء

١٢- التقسيم: هو إما استيفاء أقسام الشيء نحو قوله:

وَأَعْلَمُ عِلْمِ الْيَوْمِ، وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلِكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمٍ

آجرك الله إلخ: فهذا الكلام قد اشتمل على نوع من الافتتان؛ لأنه جمع فيه بين التوبة على موت أبيه والتهتة على خلافته، وهما فتان مختلفان. أن يجمع بين متعدد: أي أمر كلي يجمع ذلك للتعدد. إن الشباب إلخ: الذي هو زمان اتباع الهوى، "والفراغ" أي الخلو من الشواغل المانعة من اتباع الهوى، "والحدة" أي الاستغناء، "مفسدة للمرء أي مفسدة" أي مفسدة عظيمة، والمفسدة: الأمر الذي يدعو صاحبه للفساد، فالمفسدة هي الحكم الكلي، وقد جمع فيه الثلاثة: ما نوال العمام وقت ربيع إلخ: الذي هو وقت ثروة العمام، "كنوال الأمير يوم سَخَاءِ" الذي هو يوم فقر الأمير؛ لكثرة السائلين وكمال بذله، "فنوال الأمير" إفاء تعيلية، "بدره عين" وهي عشرة آلاف درهم، "ونوال العمام قطرة ماء"، ففرق بين نوال الأمير ونوال العمام مع ألفاظ من نوع واحد، وهو مطلق النوال.

استيفاء أقسام الشيء: بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر نحو قوله [المذكور] في تقسيم العلم باعتبار تعلقه بالزمان. وأعلم علم اليوم: فهذا الشعر يتضمن أن العلم باعتبار تعلقه بالزمان ينقسم إلى العلم الذي يتعلق بالحال، وإلى الذي يتعلق بالماضي، وإلى الذي يتعلق بالمستقبل، فهو تقسيم مستوف لأقسام العلم باعتبار التعلق بالزمان.

وإما ذكر متعدد، وإرجاع ما لكل إليه على التعيين، كقوله:

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ، وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشْجُ فَلَا يَرِثِي لَهُ أَحَدُ

وإما ذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل منها ما يليق به، كقوله:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَاءِ، وَمَشَايِخُ كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّمُوا مُرْدُ
يُقَالُ إِذَا لَاقُوا، خِفَافٌ إِذَا دُعُوا كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا

وإرجاع ما لكل: أي وإرجاع الحكم الذي لكل واحد من ذلك المتعدد بإضافته وإسناده إليه على التعيين. ولا يقيم على ضيم إخ: أي ولا يقيم، ولا يتوطن أحد مع ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الأحد. "إلا الأذلان غير الحي" والوتد: العير: الحمار سواء كان وحشياً أو أهلياً، لكن إضافته إلى الحي بعين الثاني، وهو المناسب ههنا؛ لأنه الذي يربط ويحمل اللد. "هَذَا" أي غير الحي" مربوط. بِرُمْتِهِ: أي مع الخسف والذل مربوط بتمامه. "وَذَا" أي الوتد، يدق ويشق رأسه. "فلا يرثي" أي فلا يرجم له أحد، فذكر الشاعر العير والوتد، ثم رجع وأضاف إلى الأول "الربط مع الخسف"، وإلى الثاني "الشج على التعيين".

ذكر أحوال الشيء إخ: أي بعد ذكر ذلك الشيء، مضافاً أي حال كون تلك الأحوال قد أضيف وأسند إلى كل واحد منها ما يليق به، والفرق بين هذا وبين ما تقدم أنه يذكر ههنا الأحوال المتعددة، ويذكر مع كل واحد من تلك الأحوال ما يناسبه بخلاف ما تقدم، فإنه يذكر هناك المتعدد أولاً، ثم بعد ذكر المتعدد يذكر ما يناسب لكل واحد منه على التعيين. سأطلب حقي بالقنأ: وهي الرمح، و"مشايخ" خص المشايخ؛ لأنهم أعرف بالأمور وأكثر تجربة، "كأنهم من طول ما التَّمُوا" كلمة "ما" مصدرية أي من طول التثامهم، وهو عبارة عن وضع الثام، والثام - بالكسرة - "وحال يند" كما في الصراح، وكان من عادة العرب التثام في الحرب لتوقي عن الغيار وإخفاء الحال. "مرد" لعدم ظهور لحاهم من طول الثام. "نقال" على الأعداء من شدة شوكتهم، وصعوبة وطأنهم. "إذا لاقوا" وحاربوا، "خفاف" أي مسرعين بالإجابة، "إذا دعوا" إلى كفاية مهم أو دفاع ملهم. "كثير إذا شدوا" وحملوا على العدو؛ لأن واحداً منهم يقوم مقام الجماعة في الشكابة. "قليل إذا عدوا" لأن أهل النجدة منهم في غاية القلة، فقد ذكر المشايخ، ثم ذكر أحوالهم من الثقل والخفة، والكثرة والقلّة، وأضاف لكل حال ما يناسبها، فأضاف للثقل ما يناسبه من الملاقاة والحاربة، وللخفة ما يناسبها من الدعوة للإجابة، وللکثرة ما يناسبها من الشدة والحمل على الأعداء، وللقلّة ما يناسبها من العد.

١٣- الطيُّ والنشر: هو ذكر متعدد على التفصيل، أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد من غير تعيين؛ اعتماداً على فهم السامع، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النقص: ٧٣]، فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار وكقول الشاعر:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى، وَأَبُو إِسْحَاقَ، والقمر

١٤- إرسال المثل، والكلام الجامع: هو أن يؤتى بكلام صالح لأن يتمثل به

الطيُّ والنشر: هذا النوع المسمى بالطي والنشر، هو ذكر معنى متعدد على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أحاد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظ يخص به ويفصله عما عداه، أو على وجه الإجمال بأن يبين مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظ يجمع فيه أحاد ذلك المجموع، وهذا هو الطي، ويسمى اللف أيضاً. ثم ذكر ما لكل واحد: ذكر ما لكل واحد من أحاد ذلك المتعدد من غير تعيين من المتكلم؛ اعتماداً على فهم السامع أي للقرينة اللفظية، أو المعنوية على أن السامع يرد ما لكل واحد من المتعدد إليه، وهذا هو النشر، فالقسم الأول: وهو أن يذكر المتعدد على التفصيل. جعل لكم الليل والنهار: ففي هذه الآية الكريمة ذكر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذكر السكون والابتغاء الراجعين إليهما، فالسكون راجع إلى الليل؛ لظهور مناسبه لليل، والابتغاء راجع إلى النهار؛ للمناسبة أيضاً.

وكقول الشاعر: والقسم الثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الإجمال، كقول الشاعر:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى، وَأَبُو إِسْحَاقَ، والقمر

فقد ذكر هذه الثلاثة أولاً على وجه الإجمال من حيث التعبير عنها باسم العدد، ثم بينها على التفصيل والتعير عن كل منها باسمه الخاص به بقوله: "شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر"، لكن الوصف الذي ذكر لهذه الثلاثة، وهو شرق الدنيا ببهجتها، واحد مشترك بينها مع أن ما ذكره في تعريف الطي والنشر، وهو المشهور أيضاً يقتضي أن يكون الوصف لكل واحد من المتعدد المذكور أولاً على وجه التفصيل أو الإجمال على حدة من غير أن يعينه المتكلم؛ ثقة بأن السامع يعينه. فلاظهر في المثال قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١١١]، فإنه تعالى ذكر الفريقين على وجه الإجمال بالضمير في ﴿قَالُوا﴾؛ لكونه عالماً للفريقين، ثم ذكر ما يخص كلاً منهما في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ أي قالت اليهود: "لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً"، وقالت النصارى: "لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى". والقرينة على التعيين، العلم بثبوت التضاد بين اليهود والنصارى، وتضليل كل فريق صاحبه، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فوثق بالعقل في أنه يعين كل قول لفريقه. هو: توحيد الضمير باعتبار كونهما شيئاً واحداً بالذات.

في مواطن كثيرة. والفرق بينهما أن الأول: يكون بعض بيت كقوله: "ليس
التكحل في العينين كالكحل"، والثاني: يكون بيتاً كاملاً كقوله:

إِذَا جَاءَ مُوسَى، وَأَلْقَى الْعَصَى ^{أي الكلام الجامع} فَقَدْ بَطَلَ السَّحَرُ، وَالسَّاحِرُ

١٥- المبالغة: هي ادعاء بلوغ وصف في الشدة أو الضعف حداً، يسعد أو
يستحيل. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- تبليغ: إن كان ذلك ممكناً عقلاً وعادةً، كقوله في وصف فرس:

ياكثر العدو والسبق

إِذَا مَا سَابَقَتْهَا الرِّيحُ فَرَّتْ وَأَلْقَتْ فِي يَدِ الرِّيحِ التُّرَابَا

ب- وإغراق: إن كان ممكناً عقلاً، لا عادةً، كقوله:

نُكِرْمُ جَارَنَا مَادَامَ فِينَا وَتُبِعَهُ الْكَرَامَةُ حَيْثُ مَالَا

في مواطن كثيرة: وذلك؛ لأنه يقصد به حكم كلي غير مفيد شيء مخصوص، فيجري به التمثيل في كل موضع
يكون مناسباً لمعناه. والفرق بينهما: أي بين إرسال المثل والكلام الجامع ليس باعتبار المفهوم والذات، بل باعتبار
أن إرسال المثل يكون بعض بيت، كقوله: "ليس التكحل في العينين كالكحل"، فإنه كلام قصد به أن حصول
الزينة بالأسباب الخارجية، والتكلف ليس كالزينة الأصلية، فهو صالح لأن يتمثل به في مواضع كثيرة، وليس بيتاً
كاملاً، بل بعض بيت. بطل السحر والساحر: فإن المقصود به أيضاً الحكم الكلي الصالح لأن يتمثل به في كل
موطن، كأن المطلوب فيه بيان اضمحلال الباطل، وذهاب أهله، تجميـء أهل الحق وظهور آثاره، وهو بيت كامل
أيضاً، فهو من أفراد الكلام الجامع. بلوغ وصف: أي إثبات بلوغه بطريق الدعوى، لا بالتحقيق في مراتب الشدة
أو الضعف حداً، يبعد مع كونه ممكناً عقلاً وعادةً كما في القسم الأول، أو يستحيل عقلاً وعادةً كما في القسم
الثالث، أو عادةً لا عقلاً كما في القسم الثاني، ولا احتمال؛ لكونه مستحيلاً عقلاً لا عادةً؛ ضرورة أنه يلزم من
إمكانه عادةً إمكانه عقلاً؛ ولذا انحصرت المبالغة في أقسام ثلاثة، كما قال: "وتنقسم إلى ثلاثة أقسام".

إذا ما سابقتها الريح: فإن ادعاء بلوغ الفرس في العدو والسبق إلى حالة إذا سابقتها الريح فرت وألقت في يدها
التراب ممكن عقلاً وعادةً، وإن كان وجودها في الفرس في غاية النبلور والبعد. وتبعه: أي ترسل إليه وتبعث في
أثره الكرامة حيث مالا، سار ورحل عنا وسكن مع غيرنا، فادعاء أهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيماً
عندهم، وفي حالة ارتحاله عنهم، وكونه مع غيرهم ادعاء لما هو ممكن عقلاً وهو ظاهر جداً، لا عادةً؛ لانتطابق
النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافات، حتى أنه يكاد أن يلتحق بالحال عقلاً في هذا الزمان.

ج- وغلو: إن استحال عقلاً وعادةً، كقوله:

تَكَادُ قِسِيَّتُهُ مِنْ غَيْرِ رَامٍ تُمْكِّنُ فِي قُلُوبِهِمُ النَّبَالَ

١٩ المغايرة: هي مدح الشيء بعد ذمه، أو عكسه، كقوله في مدح الدينار:

أَكْرَمَ بِهِ أَصْفَرَ رَأَتْ صُفْرَتُهُ

بعد ذمه في قوله: "تَبَّأَ لَهُ مِنْ خَادِعٍ مُمَازِقٍ".

٢٠ تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان: أحدهما: أن يُستثنى من صفةٍ ذم منفية

صفة مدح على تقدير دخولها فيها، كقوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُبُوفَهُمْ بِهِنَ قُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

تمكّن في قلوبهم النبالة: فقد بالغ في وصف قسيته حيث صيّرَها بحيث تمكّن النبالة في قلوبهم من غير رام، ومعلوم أن تمكينا النبالة في القلوب من غير رام محال عقلاً وعادةً، فهذه للمبالغة غلو. أكرم به إلخ: صيغة تعجب، ولفظه أمر بمعنى الماضي، والباء زائدة متصلة بالفاعل أي كرم الدينار، وصار ذا كرم حال كونه أصفر، "راقت" من الروق بمعنى خوش آمدن، وبشفت آوردن كى را كما في الصراح. "صفرته" وهذا مدح الدينار بعد ذمه في قوله: "تبّا له". تبّا له إلخ: منصوب على إضمار الفعل أي ألزمه الله هلاكاً، وخسراناً. من خادع مصادق أي منافق، وهذا بعينه يكون مثلاً لقوله، أو عكسه أي ذم الشيء بعد مدحه إذا جعل ذم الدينار في قوله تبّا له إلخ، بعد مدحه في قوله: "أكرم به" كما هو الواقع في "المقامات". تقدير دخولها فيها: بأن يقدر المتكلم، ويُفرض أن صفة المدح المستثناة داخلة في صفة الذم المنفية. بهن قلول من قراع الكتائب: "القلول" جمع قلّ هو الكسر يصيب السيف في حده القاطع منه، و"الكتائب" جمع كتيبة وهي الجماعة المستعدة للقتال، وقراءها مضاربتها عند اللقاء. فقلو: "لا عيب فيهم" صفة ذم منفية؛ لأنه نقي لكل عيب، وقوله: "غير أن سيوفهم" استثناء من هذه الصفة، وهو في نفسه صفة مدح؛ لظهور أنه إما يكون من مصادمة الأقران في الحروب، وذلك من الدليل على كمال الشجاعة، لكن جعله مستثناء لا يتأتى إلا على تقدير دخوله في العيب؛ لأن الأصل في الإتيان بأداة الاستثناء بعد عموم النفي استثناء الإتيان من جنس النفي وهو العيب، فقد استثنى فيه من صفة ذم منفية، صفة مدح على تقدير دخولها فيها، ووجه تأكيد المدح فيه أنه لما أتى بصفة المدح بعد أداة الاستثناء، دل على أنه طلب الأصل الذي هو استثناء العيب، فلمّا لم يجد اضطرّ إلى استثناء المدح وتحويل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع، فجاء تأكيد المدح وزادته بهذا الوجه، وإن كان ذلك باعتبار أصل دلالة الأداة ذمًا، فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم.

وثانيهما: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى، كقوله:

فَتَي كَمَلَتْ أَوْصَافُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يَبْقَى عَلَى الْمَالِ بَاقِيًا

٢١ تأكيد الظم بما يشبه المدح ضربان أيضاً: الأول، أن يُستثنى من صفة مدح منفية صفة ذم على تقدير دخولها فيها نحو: فلان لا خير فيه إلا أنه يتصدق بما يسرق. والثاني: أن يثبت لشيء صفة ذم يؤتى بعدها بأداة استثناء، تليها صفة ذم أخرى، كقوله:

هُوَ الْكَلْبُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَلَالَةٌ وَسُوءُ مُرَاعَاةٍ، وَمَا ذَاكَ فِي الْكَلْبِ

٢٢ التجريد: هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة، أمر آخر مثله فيها مبالغة؛

صفة مدح أخرى: لذلك الشيء الموصوف بالأولى. فتى: يجوز أن يكون في موضع نصب على المدح والاختصاص أي أذكر فتى هذه صفته، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أنه خير مبتداً محذوف كأنه قال: "هو فتى". فقوله "كملت أوصافه": صفة مدح يشعر بكمال الموصوف. والإتيان بأداة الاستثناء أي كلمة "غير" بعدها يشعر بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها؛ لأن الاستثناء أصله المخالفة، فيفهم الظم من هذا الوجه، لكن لما كان المأني به ههنا هو كونه في غاية الجواد المستلزم لتأكيد كماله في الأوصاف، جاء زيادة المدح وتأكيد، فكان مدحاً في صورة الظم.

تقدير دخولها فيها: أي على تقدير دخول صفة الظم في صفة المدح نحو: فلان لا خير فيها إلا أنه يتصدق بما يسرق، فقد نفى صفة مدح وهي الخيرية على الوجه الكلي، ثم استثنى بعد هذا النفي صفة هي كونه يتصدق بما يسرق، فيجري فيه مثل ما تقدم في الضرب الأول في تأكيد المدح من الإشعار بأنه طلب الأصل وهو استثناء المدح؛ ليقع الاتصال، فلما لم يجده استثنى صفة الظم، فجاء فيه تأكيد الظم بوجه أبلغ مشبهاً للمدح.

هو الكلب إلا: إثبات صفة ذم، والإتيان بعدها بأداة الاستثناء يشعر بأنه أراد إثبات مخالف لما قبلها؛ لكون الأصل في الاستثناء المخالفة، فيفهم المدح من هذا الوجه لكن لما كان المأني به بعد أداة الاستثناء هو كون الملائة وسوء المراعاة فيه المستلزم لزيادة الظم، جاء فيه تأكيد الظم مشبهاً بالمدح. مثله فيها: أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة.

لكماها فيه، ويكون بـ "من" نحو: "لي من فلان صديق حميم"، أو "في" كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]، أو "الباء" نحو: "لئن سألت فلاناً، لتسألنَّ به لبحر"، أو بمخاطبة الإنسان نفسه، كقوله:

لكماها فيه: أي وإنما يرتكب الانتزاع المذكور؛ لأجل إفادة المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع منه، ووجه إفادة ذلك الانتزاع للمبالغة؛ لما تقرر في العقول من أن الأصل والمنشأ لما هو مثله في غاية القوة حتى صار يفيض بمثالاته. ثم التحريد لا يخلو إما أن يكون بتوسط حرف يستعان به على إفادة التحريد، أو بدونه. والأول إما أن يكون بـ "من" أو بـ "في" أو بـ "الباء"، والثاني إما أن يكون بمخاطبة الإنسان نفسه أو بغير ذلك، فهذه أقسام أشار إليها وإلى أمثلتها بقوله: ويكون بـ "من" أي ويكون التحريد حاصلًا بدخول "من" التحريدية على المنتزع منه نحو قولهم في المبالغة في وصف فلان في الصداقة: "لي من فلان صديق حميم" أي قريب بهتم لأمره، كما قال في الصحاح: "حبيبتك قريبك" الذي تهم لأمره، فدخلت فيه "من" التحريدية على فلان؛ ليفيد المبالغة في وصفه بالصداقة، فإنه يدل على أنه بلغ في مراتب الصداقة إلى حيث ينتزع ويستخرج منه صديق آخر مثله، أو يكون التحريد حاصلًا بدخول "في" على المنتزع منه، كما في قوله تعالى في التهويل بأمر جهنم ووصفها بكونها داراً ذات عذاب مخلد: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] أي لهم في جهنم دار الخلد، مع أن جهنم نفسها دار الخلد، ولكن بولغ في اتصافها بكونها داراً للخلود، وكونها لا ينفك أهلها عن عذابها حتى صارت بحيث تفيض عنها دار أخرى هي مثلها في ذلك الاتصاف، أو يكون التحريد بدخول الباء على المنتزع منه نحو قولهم في المبالغة في وصف فلان بالكرم: "لئن سألت فلاناً، لتسألنَّ به البحر"، فقد بولغ في اتصاف فلان بالسماحة حتى صار بحيث ينتزع منه كريم آخر يسمى بحراً مثله في الكرم.

أو بمخاطبة الإنسان إلخ: أي أو يكون التحريد بدون توسط حرف أصلاً، بل بمخاطبة الإنسان نفسه، وإنما يستلزم ذلك التحريد؛ لأن مخاطبة الإنسان لنفسه لا يتأتى إلا إذا جعل نفسه أمامه، فإن الأصل في الخطاب أن يكون المخاطب أمام المتكلم، ولا يتأتى جعل نفسه أمامه إلا بأن ينتزع من نفسه شخصاً آخر يكون مثله في الصفة التي سبق الكلام ليهاها ليتمكن من خطابه، فلذا يكون مخاطبة الإنسان نفسه من أقسام التحريد، كقوله:

لا خيل عندك تهديها، ولا مال فليسعد النطق إن لم تسعد الحال

المراد بالخال على ما قيل "الغنى"، والمعنى فليسعين حسن النطق بالمدح والثناء، أو بالاعتذار بالفقر على عدم الإهداء إن لم يعن الحال أي الغناء على الإهداء إليه لعدم وجدانه. فهذا الكلام سيق لبيان فقره، وأنه لا خيل ولا مال عنده يهدي منه؛ ليكافئ بذلك إحسان المدح، فجرّد من نفسه شخصاً مثل نفسه في هذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنده ولا مال يهدي منه، ومخاطبه مبالغة؛ لكمال صفة الفقر.

لَا حَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا، وَلَا مَالَ
فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ
أو بغير ذلك، كقوله:

فَلَيْتَ بَقِيْتُ لِأَرْحَلَنَّ لِعَزْوَةٍ تَحْوِي الْغَنَائِمَ، أَوْ يَمُوتُ كَرِيمٌ

أي لا أن يموت

أي لأسفل

٢٣ حُسْنُ التَّعْلِيلِ: هو أَنْ يُدْعَى لوصف علةٍ غيرٍ حقيقية فيها غرابة، كقوله:

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوَازِ عِدَمَتُهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقٍ

٢٤ ائتلاف اللفظ مع المعنى: هو أَنْ تكون الألفاظ موافقة للمعاني، فتختار

ولامعة لمقصود الكلام

الألفاظَ الحَزَلَةَ، والعبارات الشديدة للفخر والحماسة، وتختار الكلمات الرقيقة،
والعبارات اللينة للغزل.....

أو بغير ذلك: أي أو يكون التحريد بغير ذلك بأن يوتى بالمتنزع منه على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غير مخاطبة الإنسان نفسه، ومن غير توسط حرف أصلاً. الغنائم: أي يجمعها أهل تلك الغزوة وهو نفسه. كريم: فالمراد بالكريم نفسه؛ لأن معنى الكلام كما أفاده السياق "إني أجمع الغنائم أو أموت"، فقد انتزع من نفسه بقرينة التمدح بالكرم كريماً مبالغة في كرمه، فإن الانتزاع يدل على أنه بلغ في الكرم إلى حيث يفيض عنه كرم آخر مثله في الكرم، فقرينة المدح ههنا دلت على قصد معنى التحريد. أن يدعى إلخ: أي يُثبت بطريق الدعوى لوصف علةٍ "غير حقيقية" أي غير مطابقة للواقع بمعنى أنها ليست علة له في نفس الأمر، بل لمجرد الادعاء بوجه يتخيل به كَوْنُ التعليل صحيحاً حتى يتحقق التصرف فيه، فيعد من محسنات الكلام، ولو كانت علة له في نفس الأمر لم يكن ذلك من المحسنات؛ لعدم التصرف فيه. ثم لا بد أن يكون مع ذلك في هذه العلة غرابة بحيث لا يدرك كونها علة إلا من له تصرف في دقائق المعاني، وفي الاعتبارات اللطيفة.

لو لم تكن نية الجوزاء: الجوزاء: اسم برج من البروج الفلكية، وحولها نجوم تسمى "نطاق الجوزاء"، والنطاق والمنطقة "ما يشد به الوسط". وحاصل معنى البيت: أن الجوزاء مع ارتفاعها لها عزم ونية لخدمة المملوح، ومن أجل ذلك انتطقت أي شددت النطاق تهيكلاً لخدمته، فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقاً شددت به وسطها، فقد جعل علة الانتطاق نية خدمة المملوح، وهي ليست علة حقيقة، بل ادعائية محضة، ومع ذلك فيها من الغرابة ما لا يخفى. والحماسة: في الأصل مصدر بمعنى الشدة، يقال: حمس الرجل في الأمر حمساً وحماسة إذا اشتد فيه، ثم سميت الشجاعة حماسة؛ لأن الشجاعة يشتد على قرنه. للغزل ونحوه: الغزل: اللهو مع النساء، وكذلك للغزل. ومغازنهن: محادثتهن ومراودتهن.

ونحوه، كقوله:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضْرِيَةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ، أَوْ قَطَرَتْ دَمًا
إِذَا مَا أَعْرَنَّا سَيِّدًا مِّنْ قَبِيلَةٍ ذِي مَنِيرٍ صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَا

وكقوله:

لَمْ يُطِلْ لَيْلِي، وَلَكِنْ لَمْ أَمِ وَنَفَى عَنِّي الْكَرَى طَيْفُ أَلَمِ

محسنات لفظية

١- تشابه الأطراف: هو جعل آخر جملة صدر تاليتها، أو آخر بيت صدر ما يليه، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، وكقول الشاعر:

إِذَا نَزَلَ الْحَجَّاجُ أَرْضًا مَرِيضَةً تَتَّبَعَ أَقْصَى دَائِهَا فَشَفَاهَا
شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الْعِضَالِ الَّذِي بِهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَاءَ سَقَاهَا

٢- الجناس: هو تشابه اللفظين في النطق، لا في المعنى، ويكون تاماً وغير تام.

مضرية: أي منسوبة إلى "مضر" التي هي من أجل قبائل العرب. ما أعرنا: من "الإعارة" وكلمة "ما" زائدة. سيداً من قبيلة: فأورد هنا الألفاظ المفحمة الشديدة؛ لكون المعاني من قبيل الفخر. طيف ألم: أي عيال نزل بي، أورد فيه الألفاظ الرقيقة؛ لكون المعاني رشيقة من قبيل الغزل. محسنات لفظية: وهي أيضاً أنواع عديدة، ذكر المصنف منها في هذا الكتاب تسعة. تشابه الأطراف إلخ: هو جعل لفظ وقع في آخر جملة صدر جملة أخرى، "تاليتها" أي متصلة بحملة قبلها، وهذا في النثر، أو جعل لفظ وقع في آخر بيت صدر ما أي بيت، "يليه" أي يتصل ببيت قبله، وهذا في النظم.

فيها مصباح: فجعل آخر الجملة الأولى - وهو لفظ مصباح - صدر الجملة الثانية التي تليها، وآخر الجملة الثانية (وهو لفظ الزجاج) صدر الجملة الثالثة التي تلي الثانية. تتبع أقصى دائها فشفاها: فجعل لفظ "شفاها" الواقع في آخر البيت الأول، صدر بيت الثاني الذي يلي الأول. الجناس: بكسر الجيم في الأصل مصدر جانس نحو: "قاتل قتالاً"، وفي الاصطلاح: هو تشابه اللفظين في النطق والتلفظ فقط، لا في المعنى وحده نحو: أسد وسبع -

فالتام: ما اتفقت حروفه في الهيئة، والنوع، والعدد، والترتيب، وهو "متمائل"، إن أي لفظ أي التام

كان بين لفظين من نوع واحد نحو:

لَمْ نَلَقْ غَيْرَكَ إِنْسَانًا يَلَاذِبُهُ فَلَا بَرَحْتَ لِعَيْنِ الدَّهْرِ إِنْسَانًا

و"مستوي" إن كان من نوعين نحو:

- للحيوان المقترس، ولا فيه وفي اللفظ جميعاً، كالتأكيد اللفظي نحو: "قام زيد، قام زيد" فإن التشابه المذكور في الجنس لا يد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الأمثلة الآتية، ويكون الجنس تاماً وغير تام. اتفقت حروفه: [أي] مع حروف لفظ آخر في الأمور الأربعة: الأول في هيئة الحروف الحاصلة باعتبار الحركات، والسكّنات فنحو: "البرد" بفتح الباء، و"البرد" بضمها ليس بينهما جنس تام؛ لاختلاف حركة الباء، والثاني في نوع الحروف بأن يكون كل حرف في أحد اللفظين هو في الآخر، وإنما أورد لفظ النوع؛ تنبيهاً على أن كل حرف من الحروف المجالية التسعة والعشرين نوع برأسه، فالألف نوع تحته أصناف؛ لأنها إما أصلية، أو مقلوبة عن واو أو عن ياء، والباء كذلك؛ لأنها إما مدغمة، أو مشددة، أو لا وعلى هذا القياس، وبهذا يخرج عن التام نحو: يفرح ويمرح؛ لكونهما مختلفين في الميم والفاء. والثالث في العدد بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف اللفظ الآخر، فيخرج نحو "الساق والمساق"؛ لأن الميم في الثاني لا يقابلها شيء في الأول، فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين. والرابع في الترتيب بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم، والمؤخر في الآخر، فيخرج نحو "الحنف، والفتح"؛ لاختلافهما في الترتيب.

من نوع واحد: من أنواع الكلمة التي هي الاسم والفعل والحرف، كأن يكونا اسمين أو فعلين أو حرفين، وإنما سمي هذا بالتمتائل جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع. إنساناً يلاذبه: فالإنسان الأول الذي بمعنى البشر، والإنسان الثاني الذي بمعنى خَدَقَ العين، قد اتفقا في نوع الاسمية مع كونهما متفقين في جميع الأوجه السابقة، فكان الجنس التام بينهما متمائلاً.

من نوعين: أي إن كان التام من الجنس بين لفظين من اسم وفعل، أو من اسم وحرف، أو من فعل وحرف. فالأول نحو:

فدارهم ما دعت في دارهم وأرضهم ما دعت في أرضهم

فإن لفظ دار في قوله: "فدارهم" فعل أمر من الداراة، وفي قوله: "في دارهم" اسم لمسمى معروف. والثاني كأن يقال: رَبُّ رَجُلٍ يَشْرَبُ رَبُّ رَجُلٍ آخَرَ، فَإِنَّ "رَبُّ" الأول حرف، و"رَبُّ" الثاني اسم للعصير المعلوم. والثالث كقولك: علا زيد على جميع أهله أي ارتفع عليهم، فـ"علا" الأول فعل، والثاني حرف. ولا عجرة بلام الكلمة =

فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِي أَرْضِهِمْ

و"متشابه"، إن كان بين لفظين أحدهما مركب والآخر مفرد واتفقا في الخط نحو:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعُهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةٌ

صاحب عطاء أي اتركه

و"مفروق"، إن لم يتفقا نحو:

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْحَامَ، وَلَا حَامَ لَنَا مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْحَامِ لَوْ جَامَلْنَا

أي شيء ضر

- في الهيئة؛ لأن هيئتها عرضة للتغير؛ إذ هي محل إعراب ووقف، فلا يرد أن هيئة "علا" الفعل ليست متفقة لهيئة "على" الحرف، فليس بينهما جناس تام، والمستوفي قسم منه، وإنما سمي هذا القسم مستوفي؛ لاستيفاء كل من اللفظين فيه أوصاف الآخر، وإن اختلفا في نوع الكلمة.

ومتشابه: [أي] إن كان ذلك التام من الجنس بين لفظين أحدهما مركب بأن لا يكون بمجموعه كلمة واحدة، والآخر مفرد أي بمجموعه كلمة واحدة، واتفقا في الخط بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئة مرسوم المفرد. فدولته ذاهبة: أي منقطعة غير باقية، فقوله: "ذاهبة" الأول مركب من "ذا" وهي كلمة بمعنى صاحب، ومن "هبة" وهي كلمة أخرى بمعنى العطاء، فمجموعه ليس كلمة واحدة، بل مركباً من كلمتين، والثاني مفرد؛ إذ هو اسم الفاعل المؤنث من ذهب وهو كلمة واحدة، وكتابتهما متفقة في الصورة، فيسمى هذا الجنس "متشابهاً" لتشابه اللفظين في الخط كما تشابها في أنواع الاتفاقات المتقدمة غير الاسمية والفعلية والحرفية.

إن لم يتفقا: أي اللفظان، المفرد والمركب في الخط، هذا إذا شُرِطَ في المفروق كون أحد المتجانسين مركباً والآخر مفرداً كما هو ظاهر عبارة المصنف، أو اللفظان المتجانسان مطلقاً إذا اكتفي في كون المفروق عدم اتفاق المتجانسين في الخط من غير أن يشترط كون أحدهما مركباً والآخر مفرداً كما يشعر به عبارة البعض.

لو جاملنا: أي عاملنا بالجمل يعني لا ضرر على مدير الجمام وهو ساقى القوم بالجمام في معاملتنا بالجمليل بأن يديره علينا كما أداره عليكم، فاللفظ الأول من المتجانسين وهو "جمام لنا" مركب من اسم لا ونحوها وهو المجرور مع حرف الجر، والثاني أي جاملنا مركب من فعل ومفعول، وكتابتهما ليست متفقة في الصورة، فلو اكتفي في المفروق كون المتجانسين غير متفقين في الخط، ولم يشترط كون أحدهما مركباً والآخر مفرداً، كان مثال المفروق بهذا ظاهراً، وإن شُرِطَ فيه مع عدم اتفاقهما في الخط كون أحدهما مركباً والآخر مفرداً، أول في المركب من فعل ومفعول بأنهم لما عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة، صار ذلك المركب في حكم المفرد، فصح التمثيل بهذا المفروق مع هذا الشرط أيضاً، وإنما سمي هذا القسم باسم المفروق؛ لأن اللفظين فيه اختلفا في صورة الكتابة.

وغير تام: ما اختلف في واحد من الأربعة المتقدمة، وهو: "محرف"، إن اختلف لفظه في هيئة الحروف فقط نحو قوله: "جبة البرد جنة البرد"، و"مطرّف" إن اختلفا في عدد الحروف فقط، وكانت الزيادة أولاً، و"مذيل" إن كانت الزيادة آخرًا نحو:

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبٍ

و"مضارع"، إن اختلفا في حرفين غير متباعدي المخرج نحو: ﴿يَنْهَوْنَ﴾ و﴿يَنْتَوْنَ﴾

من الأربعة المتقدمة: مع الاستواء في الثلاثة الباقية. إن اختلف لفظه إلخ: أي واتفقا في النوع، والعدد، والترتيب نحو: قوله: "جبة البرد" أي الجبة للأخوذة من البرد أي الصوف. جنة البرد أي وقاية البرد، فلفظ البرد والبرد قد اختلفا في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء؛ لأنها في الأول ضمة، وفي الثاني فتحة مع كونهما متفقين في النوع والعدد والتركيب، فسمي هذا التحنيس محرفًا؛ لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر.

اختلفا في عدد الحروف إلخ: بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد لا مقابل له في اللفظ الآخر. وكانت الزيادة أولاً أي في الطرف الأول من اللفظ المجانس، وإنما سمي هذا مطرفًا؛ لتطرف الزيادة، وكونها في الطرف نحو:

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبٍ

فالهمزة في "أيد" زائدة في الطرف الأول، والباقي مجانس لمجموع المقابل أي "بدأ" فكان من المطرف.

آخرًا: أي في آخر اللفظ المجانس؛ لكونها في ذيله. يمدون من أيد إلخ: أي يمدون سواعد كائنة من أيد، فمفعول يمدون محذوف، وقوله: "من أيد" صفة لمفعول محذوف، وكلمة "من" فيه للتيعيض؛ إذ السواعد بعض الأيدي. عواص "جمع عاصية من" عصاه "بمعنى ضربه بالعصا، لكن المراد بالعصا ههنا السيف بدل ما بعده. "عواصم" جمع عاصمة من عَصَمَ: حفظه. "قواض" جمع قاضية من قضى يكنا أي حكم به. "قواضب" جمع قاضية من قضبه إذا قطعه. والمعنى ألهم يمدون سواعد من أيد عاصيات أي ضاربات الأعداء بالسيف، عاصمات أي حافظات للأولياء من كل مهلكة، صائلات على الأقران بسيوف قواض أي حاكمات على الأعداء بالهالك، قواضب أي قاطعة لرقاب الأعداء. فعواص وعواصم متساويان إلا في زيادة الميم في آخر الثاني، وكذا قواض وقواضب متساويان إلا في زيادة الباء آخرًا في الثاني، ولا عرة بالتونين في عواص وقواض؛ لأنه في حكم الانفصال أو بصدد الزوال بالوقف أو الإضافة أو غير ذلك، ولعله لم يذكر في أقسام الاختلاف في عدد الحروف ما كانت الزيادة في وسطه نحو: جدي جهدي بفتح الجيم فهما مع زيادة الهاء في وسط الثاني؛ لعدم اشتغاره بالاسم الخاص.

إن اختلفا: في نوع الحروف فقط بأن يشتمل كل من اللفظين المتجانسين على حرف لم يشتمل عليه الآخر، من غير أن يكون مزيدًا، وكان ذلك الاختلاف في حرفين غير متباعدي المخرج كأن يكونا حلقيين، أو شفويين =

و"لاحق"، إن تباعدا نحو: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ، وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [الغالبات: ٨، ٧].
 و"جناس قلب"، إن اختلفا في ترتيب الحروف فقط، كنبيل ولين، وساق وقاس.
 ٣- التصدير: ويسمى "رد العجز على الصدر"، هو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما (بأن جمعهما اشتقاق، أو شبهه) في أول الفقرة، والثاني في آخرها

- نحو: ﴿يَنْهَوْنَ﴾ و﴿يَنْتَوْنَ﴾، فإنهما مختلفان في الهاء والمهمزة، وهما غير متباعدي المخرج؛ إذ هما حرفان حلقيان، وإنما سمي هذا التجنيس "تجنيس المضارعة"؛ لمضارعة البائت من اللفظين لصاحبه في المخرج.
 إن تباعدا: أي في المخرج؛ لكون أحد اللفظين حيثنذ ملحقا بالآخر في الجنس باعتبار جل الحروف نحو: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ، وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ فشاهد، وشديد بينهما جنس الإلحاق؛ لاتحاد نوع حروفها إلا الهاء الدال، وهما متباعدان في المخرج؛ لأن الهاء من أقصى الحلق، والدال من اللسان مع أصول الأسنان.
 اختلفا في ترتيب الحروف: بأن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف، ويؤخر ذلك البعض في اللفظ الآخر، واتفقا في النوع والعدد والمهيئة كـ "نيل ولين" فإنهما قد اختلفا في ترتيب الحروف؛ لأن ما كان في أحد اللفظين مقدما صار مؤخرا في الآخر، وما كان مؤخرا فيه صار مقدما في الآخر، فعكس ترتيب الحروف، ولذا سمي ذلك النوع من الجنس "القلب"، وكذلك مثل "ساق وقاس"، فإن اختلاف أحدهما بالآخر ليس إلا في ترتيب الحروف؛ لأنه قدّم في أحدهما ما أخر في الآخر من الحروف، ولم يعتبروا في القلب تغير الحرف الوسط، فوقع الألف ههنا، والهاء في المثال الأول في مكانهما لا يضر في وجود القلب.

رد العجز على الصدر: لأنه ينطق بالعجز كما نطق بالصدر. المكررين: أي المتفقين لفظا ومعنى، أو أحد المتجانسين أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى، أو أحد الملحقين بهما أي بالمتجانسين بأن جمعهما اشتقاق بأن يكون مشتقين من أصل واحد، أو جمعهما شبهه أي شبه الاشتقاق بأن يكونا متفقين في جل الحروف، أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق، وليس في الحقيقة كذلك؛ لكون أصلهما مختلفان في نفس الأمر. في أول الفقرة: متعلق "بأن يجعل" أي هو في النثر أن يجعل في أول الفقرة أحد اللفظين المذكورين من تلك الأنواع، ويجعل اللفظ الثاني منهما في آخر تلك الفقرة، فتكون أقسام هذا القسم من رد العجز على الصدر أربعة؛ لأن اللفظين الموجودين أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها، إما أن يكونا مكررين، أو متجانسين، أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق، أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاق، فهذه أربعة، وقد مثل المصنف لها على هذا الترتيب، فقال: نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخَشَّى النَّاسُ اللَّهَ أَهْوَىٰ أَنْ تَخْشَاهُ﴾.

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقولك: "سائل اللئيم يرجع، ودمعه سائل"، الأول من "السؤال"، والثاني من "السيلان".
 ونحو: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠]، ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في

وتخشى الناس إلخ: فهذا مثال للقسم الأول، وهو ما يوجد فيه أحد المكررين في أول الفقرة، والآخر في آخرها؛ إذ وقع لفظ "تخشى" في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها، ولا يضر اتصال الهاء بالآخر في كونه آخرًا؛ لأن الضمير المتصل للمفعول كالجزم من الفعل. سائل اللئيم إلخ: وهذا مثال للقسم الثاني، وهو ما يوجد فيه أحد المتجانسين في أول الفقرة، والآخر في آخرها؛ لأن لفظ "سائل" الذي في أول الفقرة، وسائل الذي في آخرها متجانسان؛ إذ الأول من السؤال، والثاني من السيلان، والمعنى طالب المعروف من الرجل الموصوف بالثلاثة والرزالة، يرجع، والحال أن دمعه سائل أي جار. استغفروا ربكم إلخ: وهذا مثال للقسم الثالث، وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق في أول الفقرة، والآخر في آخرها؛ فإن لفظ ﴿اسْتَغْفِرُوا﴾ و﴿غَفَّارًا﴾ مشتقان من المغفرة، ولذلك الاشتقاق ألحقا بالمتجانسين.

قال إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ: وهذا مثال للقسم الرابع، وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاق في أول الفقرة، والآخر في آخرها، فإن بين ﴿قَالَ﴾ و﴿الْقَالِينَ﴾ شبه اشتقاق، وبه ألحقا بالمتجانسين، فإن الأول من القول، والثاني من القلي مع أنه يتوهم في هادي الرأي أنهما يرجعان لأصل واحد في الاشتقاق وهو "القول" مثل قال والقاتل، لكن بعد النظر والتأمل يظهر أن "قال" من القول، و"القالين" من القلي وهو البغض، والمعنى: قال لوط عليه السلام لقومه: "إني لعملكم من الباغضين".

أن يكون أحدهما: أي أحد اللفظين المذكورين من الأنواع المذكورة في آخر البيت، ويكون اللفظ الآخر المقابل لذلك الأحد في صدر المصراع الأول من هذا البيت، أو يكون ذلك اللفظ الآخر بعد صدر المصراع الأول سواء كان في حشو المصراع الأول، أو في آخره، أو في صدر المصراع الثاني، فهذه أربعة محال للفظ الآخر المقابل لذلك الأحد؛ إذ لم يعتبر كون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني؛ لأنه لا يعقل الصدارة لحشو المصراع الثاني بالنسبة؛ لعجزه، فلا يدخل في مسمى رد العجز إلى الصدر. وأما محل أحد اللفظين مما ذكر، فليس له إلا محل واحد وهو آخر البيت. فإذا ضرب الأقسام الأربعة الحاصلة من كون اللفظين مكررين، أو متجانسين، أو ملحقين بالمتجانسين اشتقاقًا، أو ملحقين بمما يشبه الاشتقاق في أربعة أقسام: ١ - محال اللفظ المقابل لما في عجز البيت، وهي صدر المصراع الأول.

٢ - ووسطه. ٣ - وآخره. ٤ - وصدر المصراع الثاني.

صدر المصراع الأول، أو بعده نحو قوله:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلِطُمُ وَجْهَهُ
وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعٍ
تَمْتَعُ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ
فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارٍ

٤- السجع: هو توافق الفاصلتين نثراً في الحرف الأخير، وهو ثلاثة أنواع:

- أ- مطرّف، إن اختلفت الفاصلتان في الوزن نحو: الإنسان بآدابه لا بريّه، وثيابه.
ب- ومتوازن، إن اتفقتا فيه نحو: المرء بعلمه وآدابه لا بحسبه ونسبه.

= كانت أقسام رد العجز على الصدر في النظم ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، وقد مثل لجميع هذه الأقسام في المطولات، والمصنف اقتصر على المثالين من هذه الأمثلة: أحدهما للمكررين، والمكرر الآخر منهما في صدر المصراع الأول، والثاني للمكررين والمكرر الآخر في حشو المصراع الأول، فقال: "نحو قوله: سريع إلى ابن العم يلطم وجهه".

وليس إلى داعي الندى سريع: أي هذا المذموم سريع إلى الشر والملازمة في لطمه وجه ابن العم، وليس سريع إلى العمل بما يدعى إليه من الندى أي الكرم، فـ"سريع" الثاني في آخر البيت، والأول في أول المصراع الأول، فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكررين في آخر البيت والمكرر الآخر في صدر المصراع الأول.

تتمتع من شميم إلخ: والمعنى أنه يأمر بالاستمتاع بشم عرار نجد "وهي وردة ناعمة، صفراء، طيبة الرائحة، تفرش على وجه الأرض، لا ساق لها" فإننا نعدمه إذا أمسينا؛ لأن الحال يضطر إلى الخروج من أرض نجد، ومن المواضع التي يبيت فيها ذلك العرار عند المساء بالسفر عنها، فـ"عرار" الأول في حشو المصراع الأول وهو مكرر مع "عرار" الثاني الذي في آخر البيت، فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكررين في آخر البيت، والمكرر الآخر في حشو المصراع الأول. توافق الفاصلتين: أي الكلمتين اللتين في آخر الفقرتين من النثر في الحرف الواحد الواقع في آخر كل منهما.

الإنسان بآدابه إلخ: فإن الفاصلة من الفقرة الأولى "آدابه" من الثانية "ثيابه" هما مختلفتان وزناً كما لا يخفى، وإنما التوافق بينهما في الطرف أي الحرف الأخير فقط، ولذا سمي هذا القسم من السجع مطرّفًا. اتفقتا فيه: إن اتفقت الفاصلتان في الوزن كما اتفقتا في الحرف الأخير، وإنما سمي هذا القسم متوازياً؛ لتوازي الفاصلتين أي توافقهما وزناً وتقيةً نحو: المرء بعلمه وآدابه لا بحسبه ونسبه، فإن الفاصلتين وهما "آدابه" و"نسبه" متوافقتان في الوزن، كما أنهما متوافقتان في الحرف الأخير كما هو الظاهر.

- ج- ومرصع، إن اتفقت ألفاظ الفقرتين، أو أكثرها في الوزن، والتقفية نحو:
 يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه.
- ٥- ما لا يستحيل بالانعكاس: ويسمى "القلب"، هو كون اللفظ يقرأ طرداً،
 من غير تغير في قرأه
 وعكسا نحو: "كن كما أمكنك"، و﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [الذئ: ٣].
- ٦- العكس: هو أن يقدم جزء في الكلام على آخر، ثم يعكس نحو قولك:
 "قول الإمام إمام القول"، و"حر الكلام كلام الحر".
- ٧- التشريع: هو بناء البيت على قافيتين بحيث إذا سقط بعضه كان الباقي

اتفقت ألفاظ الفقرتين: كما أن فاصليهما متوافقتان وزناً وتقفيةً، وإنما سمي هذا القسم من السجع مرصعاً تشبيهاً له بعمل إحدى اللولوتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمى بالترصيع لغة.

يطبع الأسجاع بجواهر إلخ: يطبع أي يعمل يقال: طبع السيف والدرهم أي عمله. "الأسجاع" أي الكلمات التقفية، "بجواهر لفظه": إضافة الجواهر للفظه من إضافة المشبه به للمشبه أي بلفظه كالجواهر في النفاسة. ويقرع الأسجاع أي يدقها، والمراد لازم الدق أي يؤثر في الأسجاع. بزواجر وعظه من إضافة الصفة للموصوف أي بوعظه الزاجر. فكل كلمة من الفقرة الأولى موافقة لما يقابلها من الفقرة الثانية في الوزن والتقفية، فإن "يطبع" مساوية لـ"يقرع"، و"الأسجاع" مساوية لـ"الأسجاع"، و"الجواهر" مساوية لـ"زواجر"، و"الفاصلة" مساوية لـ"لفاصلة"، فهذا مثال لما تساوت فيه جميع المتقابلات، ولو بدل الأسجاع بالأذان كان هذا بعينه مثالا لما تساوى فيه أكثر ما في أحد الفقرتين لما في الأخرى، لا كله؛ لأن الأذان لا يساوي الأسجاع تقفيةً، وإن ساواه وزناً. ما لا يستحيل بالانعكاس: أي النوع المسمى بما لا يستحيل أي لا يتغير بالانعكاس.

كن كما أمكنك: فإنه لا يتغير، سواء يقرأ طرداً أي من أوله لآخره، أو يقرأ عكسا أي من آخره لأوله. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ أي من غير مراعاة الواو. ثم يعكس: بأن يقدم ما آخر، ويؤخر ما قدم نحو قولك: "قول الإمام إمام القول"، فهذا كلام قدم فيه لفظ القول على لفظ الإمام، وجعل الأول مضافاً إلى الثاني، ثم عكس بينهما بأن قدم منهما ما كان مؤخراً، وإذا كان مقدماً فصار المضاف أولاً مضافاً إليه، والمضاف إليه مضافاً، وكذلك "حر الكلام كلام الحر"، فإنه كلام قدم فيه لفظ الحر وأضيف إلى الكلام، ثم عكس وجعل ما هو المضاف أولاً مضافاً إليه، والمضاف إليه مضافاً. التشريع: ويسمى "التوشيح" و"ذا القافيتين" أيضاً.

شعراً مفيداً، كقوله:

مستقيم الوزن

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي عَمَّ الْوَرَى مَا فِي الْكِرَامِ لَهُ نَظِيرٌ يُنْظَرُ
لَوْ كَانَ مِثْلَكَ آخَرُ فِي عَصْرِنَا مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ مُعِيرُ

فإنه يصح أن تحذف أواخر الشطور الأربعة ويبقى:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِي مَا فِي الْكِرَامِ لَهُ نَظِيرٌ
لَوْ كَانَ مِثْلَكَ آخَرُ مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا فَقِيرٌ

٨- المواربة: هي أن يجعل المتكلم كلامه بحيث يمكنه أن يغير معناه بتحريف

أو تصحيف أو غيرهما؛ ليسلم من الموارضة، كقول أبي نواس:

لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاعَ عِقْدٌ عَلَى خَالِصِهِ

فلما أنكر عليه الرشيد ذلك، قال: لم أقل إلا:

لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ كَمَا ضَاءَ عِقْدٌ عَلَى خَالِصِهِ

٩- ائتلاف اللفظ مع اللفظ: هو كون ألفاظ العبارة من واد واحد في الغرابة

يا أيها الملك الذي عم الورى: فقد بين الشاعر هذه الأبيات على قافيتين بحيث يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منهما، فإنه يصح أن تحذف أواخر الشطور الأربعة، ويبقى مع ذلك كل من هذين البيتين بيتاً مستقيماً الوزن، مفيداً للمعنى، ويقال: يا أيها الملك الذي إلخ. المواربة: من "الإرب" وهو الحاجة والعقل، أو من "وَرَبَّ الْعِرْقُ" إذا فسد.

أن يجعل المتكلم كلامه: الذي يتوجه عليه، فيه الموارضة بحيث يمكنه أن يغير معناه إذا أنكر عليه شخص بتحريف لكلمته أو تصحيف لها أو غيرها من زيادة أو نقص أو نحو ذلك؛ ليسلم من الموارضة، ويتخلص عنها بذلك التحريف أو التصحيف أو غيرها، كقول أبي نواس في "خالصة" حجارة الرشيد إلخ. كما ضاء عيقد: فغير المعنى بهذا التحريف، وسلم من الموارضة به. العبارة: التي يعبر بها عن معنى ما مؤلفة متناسبة بحيث تكون من واد واحد في الغرابة والتأهل، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ بحذف كلمة النفي أي تَاللَّهِ لَأَتَقَبَّلَنَّ؛ ولذا صار من أفعال الاستمرار بمعنى لا تزال، فإنه تعالى لما أتى من حروف القسم بالفاء التي هي أغرب حروف القسم أتى معها من أفعال الاستمرار بـ"تفتأ" التي هي أغرب أفعال الاستمرار، فحصل بينهما ائتلاف؛ لكونهما من واد واحد في الغرابة.

والتأهل، كقوله تعالى: ﴿ثَالِثًا تَفْتًا تَذَكُّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] لما أتى بالتاء التي هي أغرب حروف القسم، أتى بـ "تفتًا" التي هي أغرب أفعال الاستمرار.

خاتمة

١- سرقة الكلام أنواع: منها: أن يأخذ الناثر أو الشاعر معنى لغيره بدون تغيير لنظمه، كما أخذ عبد الله بن الزبير بيتي مُعَن، وادعاهما لنفسه، وهما:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفِ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرْفِ الْمَحْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

خاتمة: في سرقة الكلام، وما يتصل بها من الاقتباس، والتضمين، ونحوهما مما فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. أنواع: أي أنواع عديدة ذكر المصنف منها ما هو سرقة ظاهرة مذمومة فقال: "منها: أن يأخذ الناثر إلخ. يأخذ الناثر: فإن السرقة كما تكون في الشعر تكون في غير الشعر أيضاً. معنى لغيره: أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات منه. الزبير: بفتح الزاء وكسر الباء الموحدة شاعر مشهور، وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابي ؓ، فإنه بضم الزاء وفتح الباء، ولذا قال في الحاشية: الزبير بفتح فكسر إلخ. مُعَن: بضم الميم وفتح العين، وهو ابن أوس، وأما معن بن زائدة فهو بفتح الميم وسكون العين كما قال في الحاشية: معن بضم ففتح إلخ. إذا أنت لم تنصف إلخ: أي لم تعطه النصفة، والعدل، ولم تعرف حقوقه وحدته على طرف المحران، بكسر الماء، وإضافة الطرف إليه بيانية أي على الطرف الذي هو المحران. "إن كان يعقل" أي وجدته هاجراً لك ورافضاً صحبتك إن كان له عقل. ويركب ذلك الأخ الذي لم تنصفه، "حَدَّ السَّيْفِ" أي طرفه القاطع يعني يتحمل شدائد تؤثر فيه تأتير السيوف وتقطعه تقطيعها. "من أن تضيمه" أي بدلاً من أن تظلمه وتذله. "إذا لم يكن عن شفرة السيف" أي عن ركوب حد السيف وتحمل الشدائد. "مزحل" بفتح الميم والخاء المهملتين بينهما "زا" معجمة أي بمعنى البعد والانفصال، فهذان بيتان من قصيدة معن بن أوس المذكور قد سرقهما عبد الله بن الزبير، كما حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية ؓ فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية "لقد شعرت" -بضم العين أي صرت شاعراً- "بعدي" أي بعد ملاقاتي الأول "يا أبا بكر" كنية له، ثم إن عبد الله بن الزبير المذكور لم يفارق المجلس حتى دخل معن بن أوس على معاوية، فأنشد بين يديه قصيدته التي فيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي، وبعد هذا فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

الزبير: الزبير بفتح فكسر في هذا ويوجد اسم آخر بضم ففتح. مُعَن: معن بضم ففتح ومعن بن زائدة بفتح فسكون.

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضْمِمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفَرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

ومثل هذا يسمَّى "نسخا" و"انتحالا"، ومن قبيله أن تبدل الألفاظ بما يرادفها، كأن يقال في قول الخطيب:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

فقال الآخر:

ذَرِ الْمَآئِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْآكِلُ اللَّابِسُ

وقريب منه، أن تبدل الألفاظ بما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما لو قيل في قول حسان أي من تبدل الألفاظ **بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأَنْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ**

ومثل هذا (إخ: أي الأخذ) والسرقة يسمى نسخا وانتحالا؛ لأنه نقل كلام الغير وادعاه لنفسه. والنسخ: النقل يقال: نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر. والانتحال: أن تدعي أن ما لغويك لك، يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه، وهذا النوع من السرقة سرقة ظاهرة مذمومة جداً. ومن قبيله: في كونه سرقة ظاهرة مذمومة، أن تبدل الألفاظ بما يرادفها وذلك؛ لأن المرادف ينزل منزلة رديف، فلازم أحدهما من القبح لازم للآخر. الطاعم الكاسي: أي الآكل اللابس، والمعنى لست أهلاً للمكارم والمعالي، فدعها لغيرك، واقنع بالعيشة أي مطلق الأكل، والتستر باللباس. الآكل اللابس: هذا مقول لأن يقال: فقد بدل كل لفظ من البيت الأول بمرادفه، فإن "ذر" مرادف لـ"دع"، و"المائر" مرادف لـ"مكارم"، و"لا تذهب" مرادف لقوله: "لا ترحل"، و"لمطلبها" مرادف لـ"بغيتها"، و"اجلس" مرادف لـ"اقعد"، و"الآكل" مرادف لـ"طاعم"، و"اللابس" مرادف لـ"الكاسي". رعاية النظم والترتيب: لقرب تناول ذلك التبديل، فكان في حكم تبديل الألفاظ بما يرادفها في كونه سرقة مذمومة. شم الأنوف: يضم الشين جمع أشم من الشمم، وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء في أعلاه، وهو صفة مدح عند العرب. من الطراز الأول: الطراز العلم، والمراد ههنا "المجد" أي أقم من النمط الأول في المجد والشرف، هذا شعر سيدنا حسان عليه السلام، فلو قيل فيه هذا الشعر:

سود الوجوه لثيمة أحسابهم فطس الأنوف من الطراز الآخر

لكان تبديلاً بالضد كما هو الظاهر.

فقال الآخر:

سُودُ الْوُجُوهِ لَيْمَةٌ أَحْسَبُهُمْ فَطَسُّ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْآخِرِ

ومنها: أن يأخذ المعنى ^{أي يقتل الثاني} ويُغَيَّرَ اللفظ، ويكون الكلام الثاني دون الأول أو مساوياً له كما قال أبو الطيب في قول أبي تمام:

هِيَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَحِيلٌ
أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بِحِيلًا

فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام، والأول أجود سبكاً، ومثل هذا يسمى إغارة ^{من بيت أبي الطيب} ومسخاً.

ويغير اللفظ: بحيث يدل على ذلك المعنى بوجه آخر، حتى يقال هذا تركيب آخر، ويكون الكلام الثاني دون الأول؛ لقوات فضيلة وحدث في الأول أو مساوياً له في الحسن والفضيلة. قول أبي تمام: الواقع في مرثية محمد بن حميد حين استشهد في بعض غزواته. هيات: اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد، وفاعله مخوف أي بعد إتيان الزمان بمثل المرثي الممدوح بقرينة قوله: "لا يأتي الزمان بمثله" أي بمثل ذلك المرثي.

إن الزمان بمثله لبخيل: فهذا قول أبي تمام أخذ منه أبو الطيب، وقال: "أعدى الزمان سخاءه" الإعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره، فالعنى سرى سخاءه الزمان. فسخا به أي فحاد الزمان بالممدوح وأخرجه من العدم إلى الوجود. مأخوذ من المصراع الثاني: ولا يضر في كونه مأخوذاً منه كون البخيل في قول أبي تمام متعلقاً بالمثّل، وفي قول أبي الطيب متعلقاً بنفس الممدوح؛ لأن المصراعين اشتركا في الحاصل مع أن يخل الزمان بمثله في قول أبي تمام كناية عن بخله بنفسه.

والأول أجود: أي قول أبي تمام أجود سبكاً، وعطوا من التعقيد اللفظي والمعنوي، وذلك؛ لأن أبا الطيب عبّر بصيغة المضارع، ولأناسب صيغة الماضي بأن يقال: "ولقد كان به الزمان بخيلاً؛ إذ لا معنى لكونه جاد به الزمان وهو يخل به في المستقبل، فيحتاج فيه إلى أن وضع "يكون" موضع "كان"، فقول أبي الطيب مع كونه مأخوذاً من قول أبي تمام مفضول أيضاً. ومثل هذا إلخ: أي أخذ المعنى مع تغير اللفظ، وإن كان الثاني أفضل من الأول يسمى إغارة؛ لأنه أغار على ما هو للغير فغره عن وجهه، "ومسخاً؛ لأنه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى، والغالب كونها أقيح. والمسخ في الأصل تبديل صورة ما هو أقيح منها، إلا أن المصنف لم يذكر في هذا النوع ما يكون الثاني أفضل من الأول مع كونه أيضاً من أقسامه؛ لأنه يصدد بيان ما هو غير خال عن القبح والدم، وهذا القسم من الإغارة والمسخ ممدوح ومقبول؛ لكونه مشتقاً على فضيلة أخرجه إلى نوع من الإبداع.

ومنها: أن يأخذ المعنى وحده، ويكون الثاني دون الأول أو مساوياً له كما قال أبو تمام في قول من رثى ابنه:

أي بدون شيء من اللفظ

وَالصَّبْرُ يُحْمَدُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا
وَقَدْ كَانَ يُدْعَى لِابْنِ الصَّبْرِ حَازِمًا
إِلَّا عَلَيْكَ فَإِنَّهُ لَا يُحْمَدُ
فَأَصْبَحَ يُدْعَى حَازِمًا حِينَ يَحْزَعُ
وهذا يسمى إماماً وسلخاً.

٢- الافتباس: هو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، كقوله:

نظماً أو كان نراً

لَا تَكُنْ ظَالِمًا، وَلَا تَرْضَ بِالظُّلْمِ
يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ مَا لِيْظْلُومِ
وَأَنْكِرِ بِكُلِّ مَا يُسْتَطَاعُ
مَا مِنْ حَمِيمٍ، وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ

ويكون الثاني: لم يذكر ههنا أيضاً كون الثاني أفضل من الأول، للوجه الذي عرفته. وقد كان يدعى إلخ: فهذا البيت من أبي تمام، وإن كان لفظه غير لفظ الأول لكن معناه معنى الأول، فإن كلا من البيتين أفاد أن الصبر مع كونه ممدوحاً في نفسه، ليس بممدوح بالنسبة للمرتضى، لكن الأول أوضح دلالة على هذا المعنى، وأحصر لفظاً كما لا يخفى، فهو أجود من الثاني. إماماً: من "السم بالمنزل إذا نزل به، ويعبر به عن "الفصد" كما ههنا، فإن الغائل الثاني قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره.

وسلخاً: وهو في اللغة: "كشط الجلد عن الشاة" فكانه كشط عن المعنى جلداً، وأكبسه جلداً آخر، فإن اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد واللباس. شيئاً من القرآن أو الحديث إلخ: أي أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام بشرط أن يكون المأني به على أنه من كلام المضمن "لا على أنه منه" أي لا على وجه يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث، كان يقال في أثناء الكلام: قال الله تعالى كذا، أو قال النبي ﷺ كذا؛ فإنه لكونه سهل التناول، ليس مما يستحسن ويلحق باليديع كقوله: "ما من حميم، ولا شفيع يطاع"، فقد اقتبسه من قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: من الآية ١٨]، فإنه أتى به لا على أنه من القرآن، فهذا مثال للاقتباس من القرآن، وقوله: "خالق الناس بخلق حسن" من حديث النبي ﷺ أتى به، لا على أنه من الحديث، فهو مثال للاقتباس من الحديث.

وقوله:

لَا تُعَادِ النَّاسَ فِي أَوْطَانِهِمْ قَلَمًا يُرَعَى غَرْبُ الْوَطَنِ
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشًا بَيْنَهُمْ خَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقِ حَسَنِ

ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره نحو:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ

وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

٣- التضمين: ويسمى "الإيداع"، هو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر آخر مع
ولو بعض مصراع

التنبية عليه إن لم يشتهر؛ كقوله:

إِذَا ضَاقَ صَدْرِي وَخِفْتُ الْعِدَا تَمَثَّلْتُ بَيْتاً بِحَالِي يَلِيقُ
فِي اللَّهِ أَهْلُغُ مَا أَرْتَجِي وَبِاللَّهِ أَدْفَعُ مَا لَا أُطِيقُ

ولا بأس بالتغيير اليسير، كقوله:

ولا بأس إلخ: بحيث لا يظهر به أنه شيء آخر للوزن أو غيره كاستقامة القرائن في الشعر نحو:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ

فقوله: "إنا إلى الله راجعون"، مقتبس بنقص يسير من التغير كيف وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]. يضمن الشعر: فإن الشعر لا يجري فيه التضمين. مع التنبية عليه: أي مع التنبية على أنه من شعر آخر؛ لئلا يظن به السرقة، إن لم يشتهر نسبه لصاحبه، وإلا فشهرته يغني عن التنبية عليه.

تمثلت بيتاً بحالي يليق: فالبيت الثاني من شعر غيره، قد ضمنه الشاعر وثبه عليه بقوله: "تمثلت"، فإن التمثل إنما يكون بشيء قد سبق نظمه. ولا بأس: في التضمين بالتغيير اليسير، إذا توقف ذلك التضمين على وجه المناسبة للمراد على هذا التغيير، كقوله في ذم يهودي به داء الشعب المسمى بالقراع، وهو داء ينتثر مته الشعر:

أقول لمعشر غلطوا وعضوا من الشيخ الرشيد، وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الشايا متى يضع العمامة تعرفوه

فالبيت الثاني لسحيم بن وثيل، وهو في الأصل هكذا:

أَقُولُ لِمَعْشَرٍ غَلَطُوا وَغَضُّوا مَنِ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ، وَأَنْكَرُوهُ
هُوَ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائَا مَتَى يَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُوهُ

٤- العقد والحل: الأول نظم المنشور، والثاني نثر المنظوم، فالأول نحو:

وَالظُّلْمُ مِنْ شِيمِ النَّفُوسِ فَإِنْ تَجَدَّدَ ذَا عِفَّةٍ فَلِعِلَّةٍ لَا يَظْلِمُ

عقد فيه قول حكيم، الظلم من طباع النفس، وإنما يصدها عنه إحدى علتين: دينية، وهي خوف المعاد. ودنيوية، وهي خوف العقاب الدنيوي. والثاني نحو قوله: "العبادة سنة مأجورة ومكرمة مأثورة، ومع هذا فنحن المرضى، ونحن العواد، وكل وداد لا يدوم فليس بوداد.

= هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفون

ومراده الافتخار، وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح.

متى يضع إلخ: يعرف قدره في الحرب، فإن المراد بالعمامة "مَلْبُوسُ الْحَرْبِ"، وضمنه الشاعر بتغييره إلى الغيبة؛ ليناسب مقصوده ويتنظم به، وهو كون من نسب إليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثاً عنه، لا متحدثاً عن نفسه كما في الأصل، وعلى هذا فمعنى البيتين هكذا: "أقول لمعشر" أي لجماعة اليهود. "غلطوا" أي في حق ذلك اليهودي حيث ذكروه على وجه التلميح بما يناسب ما كان يقتخر به عليهم، وإلا فهم لم يغلطوا في تبيده وإنكاره. "وغضوا" أبصارهم عند رؤيته احتقاراً به. "من الشيخ الرشيد" أي من ذلك اليهودي ومراده بالرشيد "القوي" على وجه التهكم. "وأنكروه" أي ذلك اليهودي. "هو ابن جلا" أي هو ابن شعر وصاحبه جلا الرأس منه وانكشف. "وطلاع الثنايا" أي ركاب صعاب الأمور، المراد بها ههنا مشاق داء الثعلب ومشاق الدل والهوان. "متى يضع" أي عن رأسه. "العمامة تعرفوه" تعرفوا داله وعييه.

العقد والحل: هما شيان متقابلان، جمعهما في فصل واحد. "الأول" أي العقد نظم المنشور، سواء كان ذلك النثر قرأناً أو حديثاً أو غير ذلك بأن كان مثلاً أو حكمة من الحكم المشهورة. "والثاني" أي الحل عكس العقد أي نثر المنظوم، وإنما سمي نظم المنشور عقداً، ونثر المنظوم حلاً؛ لأن الكلام في الأول كان نثراً محلولاً فصار نظماً معقوداً، وفي الثاني كان نظماً معقوداً فصار نثراً محلولاً. والظلم من شيم النفوس: فأخذ الشاعر هذا الكلام النثر المشهور في الحكمة، ونظمه مع شيء من التغيير. العبادة سنة إلخ: فهذا نثر أعده من النظم في الحكمة أيضاً.

وحل فيه قول القائل:

إِذَا مَرَضْنَا أَتَيْنَاكُمْ نَعُودُكُمْ وَتُذَبُّونَ فَنَأْتِيَكُمْ، وَنَعْتَذِرُ

٥- التلميح: هو أن يشير المتكلم في كلامه لآية أو حديث أو شعر مشهور أو مثل سائر أو قصة كقوله:

لَعَمْرُو مَعَ الرَّمْضَاءِ، وَالنَّارُ تَلْتَظِي أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ
أشار إلى البيت المشهور، وهو:

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

٦- حسن الابتداء: هو أن يجعل المتكلم مبدأ كلامه عذب اللفظ، حسن السبك، صحيح المعنى، فإذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى المقصود، سمي براعة الاستهلال، كقوله في هتئة بزوال مرض:

إذا مرضنا أتيناكم: ولا مضابقة في تغيير الأصل فيه، فإن التغيير وإن كان كثيراً جائز فيه، وكذا في العقد أو قصة: من غير أن يذكر المشار إليه بنفسه ومن غير استقصائه. لعمرى مع الرمضاء إلخ: "لعمرى" اللام فيه لام الابتداء وهو مبتدأ، خبره "أرق". وقوله: "مع الرمضاء" أي مع الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم وتحرق، حال من الضمير في أرق إذا جوز تقدم معمول اسم التفضيل عليه، وإلا فهو صفة لعمرى أى لعمرى المصاحب، لذكر الرمضاء. "والنار" حال كونها تلتظي وتتوقد. "أرق" من الرقة التي هي الرحمة. "وأحفى منك" من حفى عليه تلتطف وتشفق عليه. "في ساعة الكرب" والغم الذي يأخذ النفس، وحاصل المعنى لعمرى الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت المشهور الآتي وهو عمرو القائل لكليب أرق وأحفى منك يا مخاطب في ساعة الكرب، فهذا بيت أشار فيه إلى البيت المشهور وهو المستجير بعمرى عند كربته.

عذب اللفظ: بأن يكون في غاية البعد عن التنازع واستتقال الطبع. حسن السبك: بأن يصاغ صياغة تكون في غاية البعد عن التعقيد، وعن كل ما يخل بالفصاحة. صحيح المعنى: بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف ونحو ذلك. براعة الاستهلال: الاستهلال في الأصل أول ظهور اهلال، ثم استعمل لأوّل كل شيء، والبراعة مصدر يرفع الرجل إذا فاق أقرانه في العلم أو غيره، فسمية المبدأ المشتمل على الإشارة اللطيفة إلى المقصود براعة الاستهلال؛ لكونه ابتداء قالقاً غيره من الابتداءات التي ليست كذلك.

الْمَحْدُ عُوْفِي إِذْ عُوْفِيَتْ وَالْكَرْمُ وَزَالَ عَنْكَ إِلَى أَعْدَائِكَ السَّقَمُ

وكقول الآخر في تهنته ببناء قصر:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْيَامُ

٧- حُسْنُ التَّلْخُص: هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما، كقوله:

دَعَتْ النُّوَى بِفِرَاقِهِمْ، فَتَشْتَتُوا وَقَضَى الزَّمَانُ بَيْنَهُمْ، فَتَبَدَّدُوا

دَهْرٌ ذَمِيمٌ الْحَالَتَيْنِ، فَمَا بِهِ شَيْءٌ سِوَى جُودِ بْنِ أَرْتَقٍ يُحْمَدُ

٨- براعة الطلب: هو أن يشير الطالب إلى ما في نفسه دون أن يصرح في الطلب كما في قوله:

وَفِي النَّفْسِ حَاجَاتٌ، وَفِيكَ فَطَانَةٌ سَكُونِي كَلَامَ عِنْدَهَا، وَخِطَابُ

٩- حسن الانتهاء: هو أن يجعل آخر الكلام عذب اللفظ، حُسْنُ السَّبْكِ،

وزال: خبر ليس بدعاء؛ لأنه خاطبه بعد زوال مرضه. السقم: أي المرض، وهو مطلع قصيدة لأبي الطيب يهني السيف الدولة بمحصول العافية عن المرض، وهو مشتمل على الإشارة بالتهنتة، والبشارة بالعافية التي هي المقصودة من القصيدة، فكان من براعة الاستهلال. خلعت عليه جمالها الأيام: أي نزعته الأيام جمالها، وطرحته على ذلك القصر، فضمن خلع معنى طرح؛ ولذا عداه "على"، وكونه من البراعة، وإشعاره بالتهنتة بالبناء غير خفي. مما افتتح به الكلام: من الافتخار، أو الشكاية، أو المحمود، أو المدح، أو نحو ذلك إلى المقصود مما افتتح به الكلام، مع رعاية المناسبة بينهما أي بين المنقول منه، وهو ما افتتح به الكلام، والمنقول إليه وهو المقصود. دعت النوى: فقد انتقل من دم الدهر وكون كل شيء فيه غير محمود إلى المدح، وكون جوده محمودا مع وجود المناسبة الظاهرة بينهما، فكان فيه حسن التخلص. وفي النفس: فقيه من الإشارة إلى ما في نفسه من المطالب ما لا يخفى. آخر الكلام: من القصيدة أو الرسالة أو الخطبة.

عذب اللفظ: كما أن حسن الابتداء هو أن يجعل مبدء الكلام كذلك، فإن اشتمل آخره الكلام على ما يشعر بالانتهاء أي بانتهاء الكلام الذي جعل ذلك الآخر آخره بحيث لا يبقى للنفس تشوف وانتظار إلى ما وراءه. وذلك إما بأن يشتمل على لفظ يدل بالوضع على الختم والانتهاء كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وما =

صحيح المعنى، فإن اشتمل على ما يشعر بالانتهاء سمي براعة المقطع، كقوله:

بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ

يشبه ذلك، وإما بأن يكون مدلوله يفيد عرفاً، أنه لا يؤتى بشيء بعده مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتب والسلام ومثل الدعاء كما في البيت الآتي، فإن العادة جارية بالختام بالدعاء.

براعة المقطع: لكون المقطع والمنتهى فائقا من المقطعات التي ليست كذلك. يا كهف: الكهف في الأصل: الغار في جبل يؤوى ويلجأ إليه، ثم استعمل في الملجأ مطلقاً كما هنا.

للبرية شامل: وجه ذلك الشمول أنه جعل بقاءه سبباً لنظام البرية وصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم بعضاً، وتمكن كل واحد ببلوغ مصالحه، فكان الدعاء يقال دعاء بنفع كل البرية، فكان شاملاً لجميعهم. فأخر هذا البيت لكونه مشتملاً على الدعاء يشعر بانتهاء الكلام؛ لما تعورف الإتيان بالدعاء في الانتهاء، فإذا سمع سامع ذلك لم ينتظر بشيء وراءه. وعلى هذا فيمكن أن يكون في إتيان هذا البيت بأخر الكتاب إشارة إلى أن هذا الكتاب قد ختم فلا يتشوف الطالب بشيء وراءه، وإلى أن مؤلف كان يدعو له بأنه يبقى بين أهله وهو أهل العلم بقاء الدهر؛ لأن بقاءه لكونه متضمناً لزيد جميع ما صنف في هذا الفن تقع لجميع الرايا. نفعنا الله به وبسائر ما علمنا وخطم لنا ولجميع المؤمنين بالحسين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب السماوات، ورب الأرض، رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا خاتم النبيين، وإمام المرسلين

وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الفهرس

الموضوع

الصفحة

مقدمة	٣
مقدمة الشارح	٥
تنبيه للمعلمين	٦
خطبة الكتاب	١٣
مقدمة في الفصاحة والبلاغة	١٥
الفصاحة	١٥
فصاحة الكلمة	١٥
فصاحة الكلام	١٧
فصاحة المتكلم	٢٠
البلاغة	٢٠
بلاغة الكلام	٢١
بلاغة المتكلم	٢٢
علم المعاني	٢٣
الباب الأول في الخبر والإنشاء	٢٤
الكلام على الخبر	٢٥
أغراض الخبر	٢٦
أضرب الخبر	٢٧
الكلام على الإنشاء	٢٩
الأمر	٢٩
المعاني الآخر للأمر	٣٠
النهى	٣٢
المعاني الآخر للنهي	٣٢

الموضوع

الصفحة

الاستفهام	٣٢
أدوات الاستفهام	٣٣
المعاني الآخر للاستفهام	٣٧
التمني	٣٩
التنديد	٤٠
المعاني الآخر للتنديد	٤١
الباب الثاني في الذكر والحذف	٤٣
دواعي الذكر	٤٣
دواعي الحذف	٤٤
الباب الثالث في التقديم والتأخير	٤٧
دواعي التقديم	٤٨
الباب الرابع في التعريف والتكثير	٥١
المعرفة	٥١
الضمير	٥١
العلم	٥٢
اسم الإشارة	٥٣
اسم الموصول	٥٥
الهلل بأل	٥٦
المضاف لمعرفة	٥٨
المنادى	٥٩
التكررة	٦٠
الباب الخامس في الإطلاق والتقييد	٦١

الموضوع

الصفحة

الموضوع

الصفحة

المبحث الأول في أركان التشبيه ... ٩٤	الموضوع
أداة التشبيه ٩٦	الصفحة
المبحث الثاني في أقسام التشبيه ٩٨	الموضوع
الملفوف والمفروق ١٠٠	الصفحة
التمثيل وغير التمثيل ١٠١	الموضوع
المفصل والمحمل ١٠٢	الصفحة
المبحث الثالث في أغراض التشبيه ١٠٣	الموضوع
الاجاز ١٠٦	الصفحة
الاستعارة ١٠٧	الموضوع
المصرحة ١٠٨	الصفحة
المكنية ١٠٩	الموضوع
الأصلية والطبيعة ١٠٩	الصفحة
المرشحة والمجردة ١١١	الموضوع
الاجاز المرسل ١١٢	الصفحة
الاجاز المركب ١١٣	الموضوع
الاجاز العقلي ١١٤	الصفحة
الكناية ١١٥	الموضوع
أقسام الكناية ١١٦	الصفحة
علم البديع ١١٨	الموضوع
(١) التورية ١١٩	الصفحة
(٢) الإلهام ١٢٠	الموضوع
(٣) التوجيه ١٢٠	الصفحة
محسنات معنوية ١١٩	الموضوع

النواسخ ٦٢	الموضوع
الشرط ٦٣	الصفحة
التفي ٦٦	الموضوع
التوابع ٦٧	الصفحة
الباب السادس في القصر ٦٨	الموضوع
القصر الحقيقي والإضافي ٦٩	الصفحة
طرق القصر ٧٠	الموضوع
الباب السابع في الوصل والفصل ٧١	الصفحة
مواضع الوصل ٧١	الموضوع
مواضع الفصل ٧٢	الصفحة
الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة ٧٦	الموضوع
المساواة ٧٧	الصفحة
الإيجاز ٧٧	الموضوع
الإطناب ٧٨	الصفحة
دواعي الإيجاز ٧٨	الموضوع
أقسام الإيجاز ٧٩	الصفحة
أقسام الإطناب ٧٩	الموضوع
أقسام الإطناب ٨٠	الصفحة
الخاتمة في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ٨٤	الموضوع
أنواع العدول ٨٥	الصفحة
علم البيان ٩٣	الموضوع
التشبيه ٩٤	الصفحة

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
محسنات لفظية..... ١٣٣	١٢٠	(٤) الطباق..... ١٢٠	
(١) تشابه الأطراف..... ١٣٣	١٢١	(أ) المقابلة..... ١٢١	
(٢) الجناس..... ١٣٣	١٢١	(ب) التدييج..... ١٢١	
(٣) التصدير..... ١٣٧	١٢٢	(٥) الإدماج..... ١٢٢	
(٤) السجع..... ١٣٩	١٢٢	الاستيعاب..... ١٢٢	
(٥) القلب..... ١٤٠	١٢٢	(٦) مراعاة النظر..... ١٢٢	
(٦) العكس..... ١٤٠	١٢٣	(٧) الاستخدام..... ١٢٣	
(٧) التشريع..... ١٤٠	١٢٤	(٨) الاستطراد..... ١٢٤	
(٨) المواردية..... ١٤١	١٢٤	(٩) الافتنان..... ١٢٤	
(٩) اتلاف اللفظ مع اللفظ..... ١٤١	١٢٥	(١٠) الجمع..... ١٢٥	
خاتمة..... ١٤٢	١٢٥	(١١) التفريق..... ١٢٥	
(١) سرقة الكلام..... ١٤٢	١٢٥	(١٢) التقسيم..... ١٢٥	
(٢) الاقتباس..... ١٤٥	١٢٧	(١٣) الطي والنشر..... ١٢٧	
(٣) التضمن..... ١٤٦	١٢٧	(١٤) إرسال المثل..... ١٢٧	
(٤) العقد والحل..... ١٤٧	١٢٨	(١٥) المبالغة..... ١٢٨	
(٥) التلميح..... ١٤٨	١٢٩	(١٦) المغايرة..... ١٢٩	
(٦) حسن الابتداء..... ١٤٨	١٢٩	(١٧) تأكيد المدح بما يشبه الذم..... ١٢٩	
(٧) حسن التخلص..... ١٤٩	١٣٠	(١٨) تأكيد الذم بما يشبه المدح..... ١٣٠	
(٨) براعة الطلب..... ١٤٩	١٣٠	(١٩) التحريد..... ١٣٠	
(٩) حسن الانتهاء..... ١٤٩	١٣٢	(٢٠) حسن التعليل..... ١٣٢	
	١٣٢	(٢١) اتلاف اللفظ مع المعنى..... ١٣٢	